



کتاب المصابیح

المقنع عبدالنيسب والمعين النفيسه

مخطوط في علم الدرات

لمهدي الدين احمد بن عبد الرضا البصري

كان حيا سنة

١٠٩٠ هـ - ١٦٧٩ م

تحتفظ به

أ.م.د. توفيق الحجاج أ.م.د. قاسم خلف السكيتي

مراجعة وتدقيق وضبط

مركز تراث البصرة





العتبة العباسية المقدسة

قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية - مركز تراث البصرة

البصرة - بريدة

هاتف: ٠٧٨٠٠٨١٦٥٩٧-٠٧٧٢٢١٣٧٧٣٣

البريد الإلكتروني: Email : basrah@alkafeel.net

البصري، أحمد بن عبد الرضا، ت. بعد 1090 هـ.

كتاب المناهج، المقنعة الأنيسة والمغنية النفيسة: مخطوط في علم الدراية / لمهذب الدين أحمد بن عبد الرضا البصري؛ تحقيق توفيق الحجاج، قاسم خلف السكيني؛ مراجعة وتدقيق وضبط مركز تراث البصرة. - الطبعة الأولى. - البصرة: العتبة العباسية المقدسة، مركز تراث البصرة، قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية، 1436 هـ. / 2015. 128 صفحة؛ 24 سم

المصادر: ص. 122 - 110؛ وكذلك في الحاشية.

١. الحديث - دراية. الف. الحجاج، توفيق دواي موسى، 1963 -، محقق. ب.

السكيني، قاسم خلف مشاري، 1965 -، محقق. ج. العتبة العباسية المقدسة. قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية. مركز تراث البصرة. د. العنوان.

BP136.4 .B3 2015

الفهرسة والتصنيف في مكتبة العتبة العباسية المقدسة

بطاقة الكتاب

اسم الكتاب: كِتَابُ الْمَنَاهِجِ (الْمُقْنَعَةُ الْأُنَيْسَةُ وَالْمَغْنِيَةُ النَّفِيسَةُ)

تحقيق وتوثيق: أ.م. د. توفيق الحجاج - م. د. قاسم خلف السكيني.

الناشر: قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية في العتبة العباسية المقدسة - مركز تراث البصرة.

مراجعة وتدقيق وضبط: وحدة الدراسات - مركز تراث البصرة.

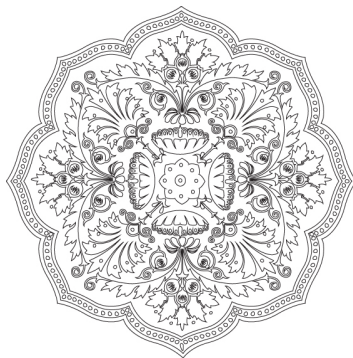
الإخراج الطباعي: علي يوسف النجار.

الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

عدد النسخ: ١٠٠٠

حقوق الطبع والنشر محفوظة على الناشر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا ونبينا محمد وعلى آله مشكاة الدين ونور اليقين.

يعدُّ علم الحديث من أهم العلوم التي تميّزت بها الحضارة الإسلامية؛ لكونه العلم الذي يُعنى بدراسة السيرة النبوية التي تُعدُّ المصدر الثاني للتشريع، والمترجم العملي للنص القرآني؛ لذا دعا القرآن الكريم للرجوع إلى السنة النبوية، والامثال التامة لها ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(١)، فيجب على كل مسلم يؤمن بالله والرسول ﷺ أن يأخذ ما أتى به الرسول ﷺ مأخذ التسليم التام، ﴿مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾^(٢)؛ لأن ما أتى به النبي ﷺ ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾^(٣).

وقد أكد النبي ﷺ ضرورة تدوين حديثه ومُدارسته، وقد امثال بعض الصحابة لذلك، وكانت لديهم بعض المدونات، منهم الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وعبد الله بن عمرو بن العاص، الذي كانت لديه مدونات سُميت (الصحيفة الصادقة)؛ لأنه أخذها مباشرة عن النبي ﷺ، إلا أن المسلمين بعد وفاة النبي ﷺ انقسموا حيال تدوين السنة النبوية ومُدارستها، فقد ذهب غير أهل البيت (عليهم السلام) إلى عدم العناية بتدوين الأحاديث النبوية اعتقاداً منهم أن ذلك سيختلط بالقرآن، وسينشغل المسلمون الجُدد بالأحاديث

(١) من سورة الحشر، من الآية ٧.

(٢) من سورة الأحزاب، الآية ٣٦.

(٣) من سورة النجم، الآية ٤.

النبوئية عن القرآن والجهاد^(١)، وانتهى الأمر إلى اختلاق الوضع في الحديث، الذي تميّز بشكل واضح بعد تولّي معاوية بن أبي سفيان حكم الدولة الإسلامية سنة (٤١-٦٠هـ) (٦٦٢-٦٧٩م)، الذي شكّل لجنة -بالمصطلح الحديث- لهذا الغرض، ضمت عدداً من الصحابة والتابعين، ما أدّى إلى افتعال الآلاف من الأحاديث ونسبتها إلى النبي ﷺ^(٢). أمّا الاتجاه الثاني فهو مدرسة أهل البيت ﷺ، متمثلة بالإمام عليّ ﷺ، وسائر الأئمة ﷺ، الذين استمروا بالاستجابة للنصّ القرآني والنبويّ الصريح في الاهتمام بالسيرة النبوية ومدارسها، وكان الإمام عليّ ﷺ، يؤكّد أنّ كلّ ما يصدر عنه إنّما هو مأخوذ عن النبي ﷺ؛ لذلك وضع قواعد لمن يروي عن النبي ﷺ، واستمرّ من جاء بعده على وفق مدرسته ومنهجه، وهم أبناؤه ﷺ، وشيعتهم، فدوّنوا مدوناتٍ عُرفت بالأصول، تميّز منها (أربعمئة أصل) عُرفت بالأصول الأربعمئة.

لقد أدّى منع تدوين الأحاديث النبوية ومدارسها، إلى وضع الآلاف من الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ زوراً، إذ كانت النوازع السياسية والمذهبية، والأحقاد الدفينة، والملوك، وتراث الأمم السابقة للإسلام بعد الفتوحات الإسلامية، وغيرها من المصالح، أسباباً أدّت بشكل مباشر، أو غير مباشر إلى وضع الحديث.

نتيجة لذلك، تصدّى علماء المسلمين إلى وضع قواعد خاصة لمعرفة الحديث الصحيح والموضوع، فكان علم الجرح والتعديل وعلم الدراية علماً يُعنيان بدراسة نصّ الحديث المنسوب إلى النبي ﷺ سنداً (رجالاً) ومتناً (دلالة)، فوضعت عدّة مؤلّفات في هذا المجال، ككتاب العِلل، لابن حنبل (ت ٢٤٠هـ-٨٥٤م)، وكتاب الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ-٩٣٨م)، وكتاب الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (ت ٣٦٥هـ-٩٧٥م)، وكتاب ميزان الاعتدال، للذهبي (ت ٧٤٨هـ-١٣٤٧م).

(١) الجلال، محمد رضا، تدوين السّنة النبوية: ص ٣٣٣، ٣٣٤.

(٢) الحلو، محمد علي، تاريخ الحديث النبوي: ص ٢٤٢، وما بعدها.

وقد تميّزت مدرسة أهل البيت عليه السلام بهذا العلم، فوضع الكثير من علمائها كتباً تضمّنت قواعدً لدراسة هذين العِلَمين، وقد وصلنا منها كتابُ الرّجال للبرقيّ (ت ٢٨٠هـ-٨٩٣م)، وكتابُ الرّجال للنّجاشيّ (ت ٤٥٠هـ-١٠٥٨م)، وكتابا الرّجال والفهرست للشيخ الطوسيّ (ت ٤٦٠هـ-١٠٦٧م)، وكتابُ معالم العُلَماء لابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ-١١٩٢م)، وكتابُ الرّجال لابن داود (ت ٧٠٧هـ-١٣٠٧م)، وخُلاصةُ الأقوال للعلامة الحليّ (ت ٧٢٦هـ-١٣٢٥م)، وغيرها، وامتازت هذه المؤلّفات باهتمامها بدراسة الأحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وآله، والأئمة عليهم السلام من بعده.

ونظراً إلى قُرب مكانة أهل البيت عليهم السلام من النبي صلى الله عليه وآله دفعت بعضهم إلى افتعالِ أحاديث ونسبتها إليهم عليهم السلام لتحقيق مآربهم، ما دفع الأئمة عليهم السلام لإعلان براءتهم من بعض الرواة، وبيان زيف رواياتهم.

وفي هذا السياق ظهر من المتأخّرين في القرن الحادي عشر الهجريّ اهتمام خاصّ بدراسة علم الدّراية، ومنهم (مهذبُ الدّين أحمد بن عبد الرضا البصريّ)، وما يؤسّف له خلوّ المصادر عن بيان تفاصيل سيرته، فلا نعلم عنه إلّا القليل النادر، فهو من رجال القرن الحادي عشر الهجريّ، وبفضل مخطوطته في علم الدّراية (المناهج) عُرف الشيء القليل عنه.

وفيما يخصّ هذه المخطوطة التي سَمّاها كتاب المناهج (المُقْنَعَةُ الْأَيْسَةُ وَالْمَغْنِيَةُ النَّفِيسَةُ)، فقد أَوْضَحَ فيها أهمّ عناصر هذا العلم مبتدئاً بتعريف علم الدّراية، والفرق ما بين الحديث، والخبر، والسُنّة، والحديث القدسيّ، ثمّ أَوْضَحَ مراتب الحديث من المتواتر، والآحاد، والمرسل، والمنقطع، إلى ما يقرب من ثلاثين نوعاً من أنواع الحديث عن سلسلة السند، والألفاظ التي تُطلَقُ على الحديث كالصّحيح، والحسن، والقويّ، وغير ذلك.

كما أَوْضَحَ ماهيّة الشّروط التي وُضِعَتْ من لدن عُلَماء الجرح والتّعديل وعِلْمِ الدّراية، التي بها تُقبل الرواية، وأبان ماهيّة التعديلات التي أُجريت على ذلك من العُلَماء عبر العُصور.

ومن الموضوعات المهمة التي ذكرها المؤلف في هذا العلم هي طرق تحمّل الحديث، فقد تناولها بنوعٍ من التفصيل كالإجازة، والسّماع، والمناولة، والكتابة، والإعلام، وغير ذلك، ثم بيّن ما يجب على الراوية، والإشارة إليه في سلسلة السّند عندما يروي عن أسيّاحه، وفي ذلك بُعدٌ منهجيّ دقيق.

بعدها انتقل إلى الحديث عن كُتُب الحديث في مدرسة أهل البيت (عليه السلام)، ابتداءً بالأصول الأربعة، وهي أقدم ما كُتِبَ في مدرسة أهل البيت (عليه السلام)، إذ تضمّ الروايات المأخوذة عن الأئمة (عليهم السلام)، ثم أشار إلى الكُتُب الكبرى التي اعتمدت على الأصول الأربعة، ومنها الكُتُب الأربعة، وهي، كتاب الكافي للشيخ الكليني (ت ٣٢٩هـ - ٩٤٠م)، وكتاب من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ - ٩٩١م)، وكتابا الاستبصار وتهذيب الأحكام، للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ - ١٠٦٧م).

بعد ذلك تحدّث عن منهج كلّ كتاب من الكُتُب الأربعة في رواية الحديث عن النبي (صلى الله عليه وآله)، والأئمة من أهل البيت (عليهم السلام).

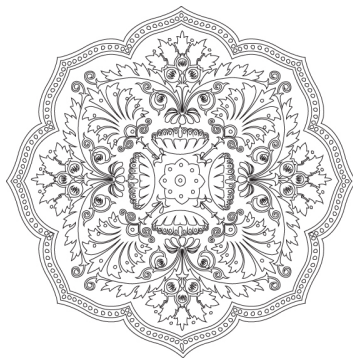
ثم تناول موضوعاتٍ متفرقة تدخل في دراسة علم الدّراية كمعنى الصحابي، والتابعي، وأهمّ كُتُب الأئمة (عليهم السلام) وألقابهم، ثم أشار إلى (١٨) راوياً أجمع العلماء على تصديق ما صدر عنهم، وتحدّث أيضاً عن رِوَاةٍ كُثِرَت الرواية عنهم، إلى غير ذلك من الموضوعات.

إنّ هذه المخطوطة تُشير إلى مكانة البصرة العلميّة، وأنها مهمّة امتدّ بها الزّمن تحتفظ بمكانتها الفكريّة، وإنّ جذوتها العلميّة لم تنطفئ على الرّغم من الظروف الصّعبة التي مرّت بها، فضلاً عن ذلك تُنبئ المخطوطة عن أثر مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) في الوسط البصريّ، إذ جاءت هذه المخطوطة لتتناول علم الدّراية حسب أصول مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) في علم الحديث، ومنهجهم، وبالنظر إلى كون مؤلفها (مهذب الدّين أحمد بن عبد الرضا) من البصرة الفيحاء، يسرُّ مركز تراث البصرة التابع لقسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة في العتبة العبّاسيّة المقدّسة أن يقدّم هذه المخطوطة بوصفها جزءاً

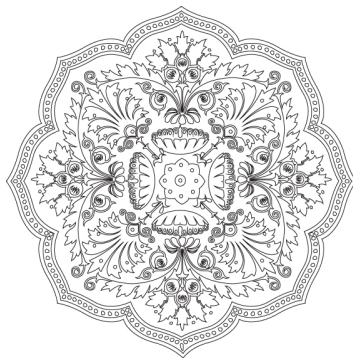
من التراث البصريِّ العريق، وإثراءً للمكتبة الشيعية، سائلين المولى عزَّ وجلَّ أن يتقبَّل
هذا المجهودَ من العاملين، وأن يبارك فيه، إنَّه أرحمُ الراحمينَ .

مركز تراث البصرة

جمادى الأولى ١٤٣٦هـ - شباط ٢٠١٥م



الفصل الأول



تَرْجَمَةُ حَيَاةِ الْمُؤَلِّفِ

اسْمُهُ وَنَسَبُهُ

هو مُهَذَّبُ الدِّينِ، أَحْمَدُ بْنُ رِضَا^(١)، أَوْ الرِّضَا^(٢)، بِإِضَافَةِ أَلْفٍ وَلامٍ، وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِ أَبِيهِ أَيْضاً، فَقِيلَ مُحَمَّدُ رِضَا^(٣)، وَقِيلَ عَبْدُ الرِّضَا^(٤)، أَوْ عَبْدُ الرِّضِيِّ^(٥)، الْبَصْرِيُّ^(٦). وَلَمْ يَذْكُرْ مَنْ تَرْجَمَ لَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ اسْمَ جَدِّهِ وَنَسَبَهُ، وَاکْتَفَوْا بِمَا ذَكَرَهُ هُوَ فِي مَوْلَفَاتِهِ - وَمِنْهَا كِتَابُهُ هَذَا الَّذِي حَقَّقْنَاهُ الْمَوْسُومَ (كِتَابُ الْمَنَاهِجِ) - إِذْ اقْتَصَرَ فِي تَرْجُمَتِهِ عَلَى اسْمِهِ، وَاسْمِ أَبِيهِ، وَشَهْرَتِهِ بِالْمُهَذَّبِ.

وَلادَتُهُ

لَمْ يَذْكُرْ عُلَمَاءُ التَّرَاجِمِ تَارِيحاً دَقِيقاً لِسَنَةِ وَلادَتِهِ، وَلَا مَكَانَهَا بِالْتَّحْدِيدِ، كَمَا أَنَّ الْمُتَرْجِمَ لَهُ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ، وَلَا نَوَّهَ بِهِ فِي مَوْلَفَاتِهِ الْعَدِيدَةِ. وَيَنْفَرِدُ غَلَامُ حُسَيْنِ قِيسَرِيَّةَ^(٧) بِذِكْرِ سَنَةِ وَلادَتِهِ عام (١٠٢٠هـ - ١٦١١م)، نَقْلاً عَنْ مُسْتَدْرِكِ أَعْيَانِ الشَّيْعَةِ^(٨)، أَمَّا مَكَانُ وَلادَتِهِ، فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْبَصْرَةِ الْأَعْلَامِ

-
- (١) التبريزي، مرآة الكتب: ص ٢٧٤، ٢٥٧، الطهراني، الذريعة: ج ٣، ص ٣٦٣.
 - (٢) الحسيني، أحمد، تراجم الرجال: ج ١، ص ٧٤، «اسم أبيه الرضا، لكنه اشتهر بعبد الرضا، كما ذكر هو نفسه في آخر كتابه فائق المقال».
 - (٣) المنصوري، نزار، النصرة لشيعتنا البصرة: ص ١٠٢.
 - (٤) التبريزي، مرآة الكتب: ص ٢٧٤، الصدر، حسن هادي، نهاية الدراية: ج ٤، ص ٢٩٠، ٣١٦، الأمين، محسن، أعيان الشيعة: ج ٤، ص ٢٩٠، كحالة، معجم المؤلفين: ج ١، ص ٢٧٣.
 - (٥) الزركلي، خير الدين، الأعلام: ج ١، ص ١٥٠.
 - (٦) الأمين، محسن، أعيان الشيعة: ج ٤، ص ٢٩٠، كحالة، معجم المؤلفين: ج ١، ص ٢٧٣، الزركلي، الأعلام: ج ١، ص ١٥٠، المنصوري، نزار، النصرة لشيعتنا البصرة: ص ١٠٢.
 - (٧) مهذب الدين، فائق المقال: ص ٧ (مقدمة التحقيق)، (تحقيق: غلام حسين قيسريّة).
 - (٨) الأمين، حسن، مستدرك أعيان الشيعة: ج ٦، ص ٢٢.

في القرن الحادي عشر الهجري السَّابع عشر الميلادي، وهو ما أجمع عليه العلماء الذين ترجَّحوا له^(١)، ماعدا التبريزي^(٢)، الذي ينسبُه إلى الحَلَّة، والطهراني^(٣)، الذي يذكرُه تارةً بالبصري، وأخرى بالحلي، ولعلَّه وهمُّ منهما؛ لما أجمع عليه العلماء من أنَّه من البصرة، ولم يُعرف عنه أنَّه هاجر لغرض الدِّراسة، أو التدريس، أو لتلبية دعوة من علماء الحَلَّة، أو أمرائها، أو وجهائها.

رحلاته العلميَّة

يُعدُّ مهذبُ الدِّين البصريُّ من العلماء الذين امتازوا بمشاركتهم في مختلف العلوم، ما بين التأليف والتدريس، فكان فقيهاً أصولياً، ومحدثاً رجالياً، ضليعاً في علم الكلام، مُتقناً لعلمي المعاني والبديع، وعالماً في الفلك والرياضيات، وغيرها من العلوم، كالطب، وعلم النفس، وتجويد القرآن، وفن الخط في العربيَّة.

وجُلُّ هذه العلوم قد أتنَّ صنعَتها، وألَّفَ فيها، ما بين مختصر كرسالة، أو إجابات عن أسئلة، أو كُتُب مبسوطَة من عدَّة أجزاء، ألَّفَ بعضُها بطلبٍ من أهالي البلاد التي سكنها، ليرتاح من عناء السَّفر الطويل، إذ تنقَّل كثيراً في البلاد الإسلاميَّة، وبالأخصَّ في شرقيها كخراسان، وكابل، وقندهار، وحيدرآباد، وانتهت هذه الرِّحلات العلميَّة في بلاد الهند، إذ فرغ من تأليف آخر كتابٍ له (ريحانة روضة الآداب) سنة (١٠٩٠هـ-١٦٧٩م)^(٤).

وكان قد ابتدأ رحلته العلميَّة في عام (١٠٦٨هـ-١٦٥٧م)، فقصدَ بلادَ خراسان^(٥)،

(١) الأمين، محسن، أعيان الشيعة: ج ٤، ص ٢٩٠، كحَّالة، معجم المؤلفين: ج ١، ص ٢٧٣، الزركلي، الأعلام: ج ١، ص ١٥٠، المنصوري، نزار، النُصرة لشيعة البصرة: ص ١٠٢.

(٢) التبريزي، مرآة الكتب: ص ٢٧٤.

(٣) الطهراني، الذريعة: ج ٣، ص ٤٣٣، وج ٥، ص ٢٧٠.

(٤) التبريزي، مرآة الكتب: ص ٢٧٥.

(٥) خراسان: وهي بلادٌ واسعةٌ، وأول حدودها مائلي العراق، وآخر حدودها مائلي الهند، وتشتمل على: نيسابور، وهَرَاة، ومَرُو، والمدن التي دون نهر جيحون. يُنظر: الحموي، معجم البلدان: ج ٢، ص ٣٥٠.

وتنقل بين مدنها، ومنها أذكان^(١)، وشاه أنديز^(٢)، وخاور^(٣)، وهراة^(٤)، وفي هذه المدن ألّف مجموعة رسائل منذ عام (١٠٧٧هـ-١٦٦٦م)، حتى عام (١٠٨٠هـ-١٦٦٩م)^(٥)، وفيها التقى معاصره العالم والمحدث الفقيه الحرّ العاملي^(٦) (ت ١١٠٤هـ-١٦٩٢م)، الذي أجاز له الرواية عنه، وعدّ بعض من ترجم له أنّه كان من أجلّ تلامذته^(٧)، إلّا أنّ العلامة الطهراني يذكر أنّ مذهب الدين كان في خراسان قبل قدوم الشيخ الحرّ العاملي، وكان من المصنّفين^(٨).

ولم يدم به المقام طويلاً حتّى قرّر الانتقال إلى بلاد الهند في عام (١٠٨٠هـ-١٦٦٩م)، إذ وصل إلى كابل^(٩) عام (١٠٨١هـ-١٦٧٠م)، ثمّ إلى حيدر آباد^(١٠)، وفي تلك البلاد ألّف عدّة كتب في الأعوام (١٠٨٢هـ-١٦٧١م)، و(١٠٨٥هـ-١٦٧٤م)، و(١٠٨٦هـ-

(١) أذكان: وهي محلة من محالّ مدينة مشهد في خراسان. ينظر: الطهراني، الذريعة: ج ٢، ص ٢٢٧.

(٢) شاه أنديز: قرية من قرى مشهد في خراسان. ينظر: الطهراني، الذريعة: ج ٥، ص ٢٢٤.

(٣) خاور: هي أكبر مدينة من كورة كاوار جنوبي فران. ينظر: الحموي، معجم البلدان: ج ٢، ص ٣٤١.

(٤) هراة: وهي مدينة مشهورة من أمّهات مدن خراسان، فيها بسايتين كثيرة. ينظر: الحموي، معجم البلدان: ج ٥، ص ٣٩٦.

(٥) الأمين، محسن، أعيان الشيعة: ج ٤، ص ٢٩٠، الطهراني، الذريعة: ج ١، ص ٣٨٠، وج ٢، ص ٢٢٧.

(٦) الحرّ العاملي: هو محمد بن الحسن، الحرّ العاملي، كان فقيهاً، محدثاً أصولياً، له كتب كثيرة منها: وسائل الشيعة، وكتاب هداية الأئمة، وكتاب بداية الهداية، مات سنة ١١٠٤هـ. ينظر: الأردبيلي، جامع الرواة: ج ٢، ص ٩٠، الصدر، حسن هادي، تكملة أمل الآمل: ص ٩.

(٧) التبريزي، مرآة الكتب: ص ٢٧٤، الأمين، محسن، أعيان الشيعة: ج ٤، ص ٢٩٠، الحسيني، أحمد، تراجم الرجال: ج ١، ص ٧٤، وتلامذة المجلسي: ص ٦٢.

(٨) الذريعة: ج ٣، ص ٣٦٢، ٣٦٣.

(٩) كابل: بضمّ الباء، وهو اسم يشمل الناحية، أو مدينتها العظمى من الهند، وهي ولاية ذات مروج كبيرة بين الهند وغزنة، ونسبتها إلى الهند أصح. ينظر: الحموي، معجم البلدان: ج ٤، ص ٤٢٦.

(١٠) حيدر آباد: وهي إحدى أهم مدن الهند بعد مدراس. ينظر: محمود بدیع، الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم: ص ١٩٨.

١٦٧٥ م)، وآخر ما ألفه كان في عام (١٠٩٠ هـ - ١٦٧٩ م).

ومن المدن الأخر في بلاد الهند التي ارتحل إليها، دلهي^(١)، وقندهار^(٢).
وقد امتاز مهذب الدين بذاكرة قوية جداً، وكثرة المطالعة أيضاً، لذا كان يُعدُّ من
الحُفَّاظ، فقد ذكر في بعض كتبه أنه يحفظ اثني عشر ألف حديث من دون أسانيدِها،
وَألفاً ومائتي حديث بأسانيدِها^(٣).

آثاره العلمية

يذكر مهذب الدين عن نفسه قائلاً: «ابتلائي بصحبة الملوك، والسَّعي في طلب
الرَّزْقِ للعيال، وارتكاب المسافرات البعيدة، وتوالي الأمراض، والمصائب، منعني من
تحصيل الكمال كما هو حقُّه، ولو بقيت في ديار العرب لكنت رجلاً كاملاً^(٤).
وذكر من ترجم له من العلماء عدداً من مؤلفاته من دون ذكر الإحصائية النهائية؛
لأنَّ مؤلفاته ما زالت مخطوطة غير مطبوعة، ما عدا كتاب واحد منشور^(٥).
وما زالت هذه المؤلفات في خزانات المخطوطات، بعضها كمجموعة رسائل في مكتبة
الشيخ هادي آل كاشف الغطاء في النجف الأشرف، وبعضها في إيران ضمن ممتلكات
العلماء الخاصة، أو في المكتبة المركزية لجامعة طهران، ومنها الكتاب الذي قُمنّا بتحقيقه
(كتاب المناهج).

(١) دلهي: وهي إحدى مدن بلاد الهند، وتقع في شمالها. ينظر: حسين مؤنس، أطلس تاريخ
الإسلام: ص ٢٥٠.

(٢) قندهار: وهي من بلاد السُّند، أو الهند. ينظر: الحموي، معجم البلدان: ج ٤، ص ٤٠٢، ٤٠٣.

(٣) مهذب الدين، فائق المقال: ص ٧، التبريزي، مرآة الكتب: ص ٢٧٤، ٢٧٥، الأمين، محسن،
أعيان الشيعة: ج ٤، ص ٢٩٠.

(٤) مرآة الكتب: ص ٢٧٤، ٢٧٥.

(٥) مهذب الدين، فائق المقال: ص ٧.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ تَرَجَّمُوا لَهُ، وَذَكَرُوا بَعْضاً مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ الْمَخْطُوطَةِ،
التَّبْرِيزِيُّ^(١) (ت ١٣٣٠هـ - ١٩١١م)، وَمَحْسَنُ الْأَمِينِ^(٢) (ت ١٣٧١هـ - ١٩٥١م)،
وَالطَّهْرَانِيُّ^(٣) (ت ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م)، وَكَحَّالَةٌ^(٤) (ت ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م)،
وَالزَّرَكِيُّ^(٥) (ت ١٣٩٧هـ - ١٩٧٦م)، وَالْمُؤَلَّفَاتُ الْمَذْكُورَةُ هِيَ:

- ١- آدَابُ الْمَنَازَرَةِ.
- ٢- أَخْلَاقُ مَهْدَبِ الدِّينِ.
- ٣- الْإِعْتِقَادِيَّةُ.
- ٤- تَجْوِيدُ الْقُرْآنِ.
- ٥- تُحْفَةُ ذَخَائِرِ كَنْزِ الْأَخْيَارِ فِي بَيَانِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ أَخْبَارِ.
- ٦- التُّحْفَةُ الصَّفْوِيَّةُ فِي الْأَنْبَاءِ النَّبَوِيَّةِ.
- ٧- التُّحْفَةُ الْعَزِيزَةُ.
- ٨- التُّحْفَةُ الْعُلُويَّةُ فِي الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ.
- ٩- جَوَابُ الْمَسَائِلِ الشَّائِعَةِ.
- ١٠- خِلَاصَةُ الرُّبُودَةِ فِي الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ وَالْبَدِيعِ.
- ١١- خَلْقُ الْكَافِرِ.

(١) مرآة الكتب: ص ٢٧٤، ٢٧٥.

(٢) أعيان الشيعة، ج ٤، ص ٢٩٠.

(٣) الذريعة: ج ١، ص ٧٠ و ٣٨٠، ج ٢، ص ٢٧٢، ج ٣، ص ٣٦٢، ٣٦٣، و ص ٤٣٣،
و ص ٤٤٨، و ٤٥٥، ج ٥، ص ٢٢٤، و ص ٢٧٠، ج ٧، ص ٥ و ص ١١، و ص ١٣، و ص ٢٢٨،
و ص ٢٤٦، ج ١٠، ص ٢٥٣، ج ١١، ص ٢٣١، ج ١٢، ص ١٥، ١٦، و ج ١١، ص ٢٣١،
و ج ١٢، ص ١٥، ١٦، و ج ١٥، ص ٢٣٥، و ج ١٦، ص ٧٢، و ص ٣١٥، و ج ١٧، ص ٢٢٢،
و ج ١٨، ص ١٣٠، و ج ٢١، ص ٣٦٧، و ج ٢٣، ص ١٦٠، و ص ٣٦٧.

(٤) معجم المؤلفين: ج ١، ص ٢٧٣.

(٥) الأعلام: ج ١، ص ١٥٠.

- ١٢- الرِّسَالَةُ الْكَثِيرَةُ.
- ١٣- رِسَالَةٌ فِي الْقِيَافَةِ.
- ١٤- رِسْمُ الْخَطِّ.
- ١٥- الزَّبْدَةُ فِي الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ وَالْبَدِيعِ.
- ١٦- الْعِبْرَةُ الشَّافِيَةُ وَالْفِكْرَةُ الْوَافِيَةُ.
- ١٧- الْعِبْرَةُ الْعَامَّةُ وَالْفِكْرَةُ التَّامَّةُ.
- ١٨- عَمْدَةُ الْاعْتِمَادِ فِي كَيْفِيَّةِ الْاجْتِهَادِ.
- ١٩- غَوْثُ الْعَالَمِ فِي حَدُوثِ الْعَالَمِ وَرَدُّ أَدَلَّةِ الْقَائِلِينَ بِالْقَدَمِ.
- ٢٠- الْفَلَكَيَّةُ فِي الْهِيَاةِ.
- ٢١- كِتَابُ الْحِسَابِ.
- ٢٢- كِتَابُ حِسَابِ الْعُقُودِ.
- ٢٣- كِتَابُ الْحَسَدِ.
- ٢٤- كِتَابُ الْمَنَاهِجِ.
- ٢٥- كَلِّيَّاتُ الطَّبِّ.
- ٢٦- الْمَفْرَدَةُ الطَّبِّيَّةُ.
- ٢٧- الْمَنْهَجُ الْقَوِيْمُ فِي تَفْضِيلِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ.
- ٢٨- رِيحَانَةُ رَوْضَةِ الْأَدَابِ.

وفاته

اختلف العلماءُ مَنْ تَرْجَمَ له في تاريخ وفاته، وذلك اعتماداً على ما وصلَ إلى أيديهم، فمنهم مَنْ قرأ ما كتبه في خاتمة مؤلفاته، إذ كان يذكرُ تاريخ الانتهاء من التأليف، وكان المترجم له يذكرُ تاريخ الفراغ من التأليف بأسلوبٍ كأنه لغزٌ يصعبُ على القارئ فهمه، فمثلاً يذكرُ عند الانتهاء من تأليف كتابه (رسالة في القيافة): «في النصف الثاني من اليوم الثالث من الشهر الأول من السنة الأولى من العشر التاسع من المائة الأولى من الألف»^(١) = ٣ محرم ١٠٨٠ هـ، وكذا في خاتمة كتابه (كليات الطب): «ألفه في سابع شهر التاسع من السنة الثانية من العشر التاسع من المائة الأولى من الألف»^(٢) = ٧ رمضان ١٠٨١ هـ، وسيأتي ذكرُ تاريخ الانتهاء من هذا الكتاب بهذا الأسلوبِ في محله، ومن العلماء مَنْ قال كان حياً سنة (١٠٨٥ هـ - ١٦٧٤ م)، وهذا التأريخ هو تأريخ آخر ما كتب من كتبه وهو (المنهج القويم)^(٣)، ومنهم مَنْ ذكرَ أنه كان حياً في سنة (١٠٨٦ هـ - ١٦٧٥ م)، وهو تاريخ فراغه من كتابة آخر رسالة له في أصول الفقه، وهي (التحفة العزيزة)^(٤)، ومنهم مَنْ ذكرَ أنه كان حياً في شهر ربيع الأول سنة (١٠٩٠ هـ - ١٦٧٩ م)، وفيها ختم كتابه (ريحانة روضة الآداب)^(٥)، وسكت آخرون عن ذكر تاريخ وفاته، إذ لم تثبت عندهم حقيقة ذلك.

(١) الطهراني، الذريعة: ج ١٧، ص ٢٢٢

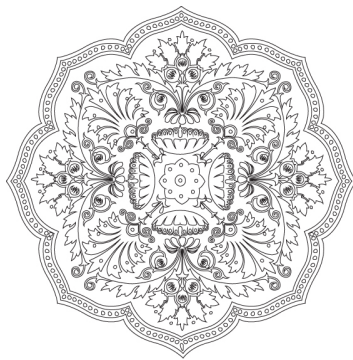
(٢) المصدر نفسه: ج ١٨، ص ١٣٠.

(٣) الأمين، محسن، أعيان الشيعة: ج ٤، ص ٢٩٠، كحالة، معجم المؤلفين: ج ١، ص ٢٧٣،

الزركلي، الأعلام: ج ١، ص ١٥٠.

(٤) مهذب الدين، فائق المقال: ص ٨ (مقدمة المحقق).

(٥) (التبريزي، مرآة الكتب: ص ٢٧٤، ٢٧٥.



المبحث الثاني

البناء المنهجي والتبويب الداخلي للمخطوطة

عندما تُرجمت الكتب الفلسفية في بداية القرن الثاني للهجرة -على مشرفها وآله آلاف التحيّة والصلوات- انتقل المنطق الأرسطيّ عبرها إلى الفكر الإسلاميّ، فاحتضنه المسلمون من دون انتقاء، وكانت النتيجة سيطرة هذا المنطق عليهم ردحاً من الزمن، وانتقاله عنهم إلى الغرب عن طريق الأندلس، وبقاء الغرب عيالاً عليه إلى القرن السادس عشر الميلاديّ، والحقيقة أنّ المحافظين على التعاليم الإسلامية لم يتأثروا بالمنطق الأرسطيّ، بل بالعكس من ذلك، فإنّ (روجر بيكون) مُجدّد الفكر الغربيّ في المنهج كان متأثراً بالفكر الإسلاميّ، كما أنّ طائفة من المسلمين رفضوا الاكتفاء بالمنطق الشكليّ، وجاوزوه إلى المنطق التجريبيّ، وكان للعلماء المسلمين مجموعة رصينة ومتماسكة من ضوابط البحث.

كذلك، فإنّ كثيراً من العلوم الإسلامية لم تكن تنشأ لولا التمسك بهدي التعاليم الإسلامية في المنطق، البعيدة جداً عن المنطق الشكليّ، فمن ذلك: علم أصول الفقه، والرّجال، والحديث، والاستنباط، فهذه العلوم تعتمد على منهج في البحث أشبه ما يكون بمنهج البحث الحديث، بل في بعض هذه العلوم بلغ علماء المسلمين مبلغاً يفوق ما بلغته البحوث الحديثة.

والكتاب الذي نحنُ بصدده يُعدُّ ثمرة من ثمار جهود علماء المسلمين في الكتابة والتأليف، فهو يُعنى بالحديث النبويّ الشريف.

عنوانُ الكتابِ

لعلَّ من نافلة القول كَوْنُ عنوان (المقنعةُ الأنيسةُ والمُغْنِيَةُ النَّفِيسَةُ) فيه أثرٌ من آثار كُتُبٍ أراد المؤلفُ محاكاتها، والنَّسَجَ على منوالها، ككتاب (المُقْنِع) للشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ-٩٩١م)، المصنَّفُ في الفقه، وكتاب (المقنعةُ) للشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ-١٠٢٢م) في الفقه أيضاً، إذ يُستشفُّ أنَّ مهذَّبَ الدينِ حاكمي، أو عارض، هذين الكتابين، جرياً على ما كان يحدث بين المؤلفين، وقد كانت ظاهرة معارضة التأليف شائعة، تماماً كالمعارضات الشعرية، فسَّاهُ (المقنعةُ الأنيسةُ والمُغْنِيَةُ النَّفِيسَةُ).

وقبل الخوض في عالم هذه المخطوطة، يحقُّ لنا - ونحن نتصفَّحُها - تسجيل كلمات التبجيل لأسلافنا صانعي الثقافة الإسلامية العربية، وجديرٌ بأن نقفَ عندهم وقفة إكبار وإجلال، فهم بحقُّ مصدرُ العلم الأصيل، ومنبع الحقائق الإنسانية، كما عبَّر شيخ المحققين عبد السلام هارون، وحين نطالع أيَّ كتاب، وبالأخصَّ كُتُب التراث، ينبغي علينا فهمُهُ والتركيزُ عليه من جانبين، الجانبُ الأوَّل: معرفةُ المادَّة التي يبحثُ فيها الكتاب، وتصنيفه ضمن أيِّ بابٍ هو، والرَّسالة التي يدعو إليها، والثاني: معرفةُ اللُّغة والأسلوب، وما هو جنسُ ذلك^(١)، وبمعنى آخر معرفةُ البنية العميقة المتمثلة برسالة الكتاب، والبنية السَّطحيَّة له المتمثلة بالبناء الفنِّي ومقوماته من حيث اللُّغة، والأسلوب، والوصف، ومن خلال تفحصنا الكتابَ الذي بين أيدينا، فإنَّه يُصنَّف ضمن الكُتُب التي تُعنى بعلمِ دراية الحديث النبويِّ الشريف، وهو أحدُ العلوم الجليلة، الذي عني به المتقدِّمون والمتأخرون على حدٍّ سواء، إذ اهتمَّ رجالُ الحديث بهذا العلم، وأسَّسوا له القواعد، ووضعوا له الضوابط، وقد اقترن الاهتمامُ بعلم الحديث - ولُنقل نشأته - بالاهتمام بسيرة نبيِّنا الأكرم مُحَمَّدٍ ﷺ، ووضعت في ذلك المصنَّفات ككتاب سيرة ابن هشام (ت ٢١٨هـ-٨٣٣م)، وهو اختصارٌ لسيرة ومغازي مُحَمَّد بن إسحاق

(١) برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب: ص ٥١.

(ت ١٥١هـ-٧٦٨م)، الذي يُعدُّ مؤسس هذا الباب من العلم، وقد جرت محاولات سبقت جهود ابن إسحاق في التأسيس لسيرة المصطفى محمد ﷺ، إذ كان ابتداؤها مبكراً، ثم كتب الكثير من العلماء في السيرة والمغازي في القرون التي تلت، واشتهر بعضها وحقق وطبع، ككتاب عيون الأثر في فنون المغازي والسير، لابن سيد الناس (ت ٧٣٤هـ-١٣٣٣م)، والسيرة النبوية للذهبي (ت ٧٤٨هـ-١٣٤٧م)، وكتاب البداية والنهاية لابن كثير (ت ٧٧٤هـ-١٣٧٢م)، وغير ذلك.

وإلى جانب الاهتمام بسيرة النبي ﷺ، كان الاهتمام بالغاً بعلوم الحديث ونقده، ومعرفة الرجال، والعناية بضبط أسمائهم وألقابهم وكُنَاهُم، وتبيين المشتبه منها^(١)، ويُعزى أول تأليف في هذا العلم - علم دراية الحديث - حسب ما يراه المستشرقون إلى الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي^(٢) (ت ٣٦٠هـ-٩٧٠م)، ومن بين المهتمين بهذا العلم، المؤلفين في بابه، مهذب الدين البصري^(٣) (ت ١٠٩٠هـ-١٦٧٩م) مؤلف هذا الكتاب، إذ ترك لنا عدة كتب في علم دراية الحديث، كما ألف كتباً في معارف آخر، كالمنطق، والفلسفة، واللغة، والفلك، وعلم الرجال، وغيرها.

أمّا كتبه في علم الحديث، فمنها: كتاب (فائق المقال في الحديث والرجال)، وقد نشره غلام حسين قيصريّة في إيران عام (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، والكتاب الذي بين أيدينا الموسوم (كتاب المناهج)، أو (المقنة الأيسنة والمغنية النفيسة)، وقد أورد في بعض أبوابه شيئاً مما ذكره في كتابه فائق المقال، كتعريفه علم الدراية، بآئه: «علم يبحث فيه عن متن الحديث وكيفية تحمّله، وآداب نقله...»^(٤)، فتداخل العبارات، وتشابه التعبير وتطابقه، يبيّن لنا تداخل المعلومة الواحدة، وتناقلها في أكثر من كتاب من كتب المؤلف الواحد،

(١) مجلة معهد المخطوطات، الكويت: ص ١٦٨.

(٢) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار: ج ٣، ص ٢٠٩ «وهذا الرأي فيه نظر».

(٣) مهذب الدين، فائق المقال: ص ٧.

وهذا أمرٌ معروفٌ بينَ المؤلِّفينَ في هذا الباب، إذ كثيراً ما تردُّ مقطوعاتٌ من كتابٍ مؤلَّفٍ في كتابٍ آخرَ له.

بِنَاءُ الْمُقْنَعَةِ

لقد جرى المؤلِّفُ في بناءِ هذا الكتابِ على وَفْقِ عِدَّةِ مَبَانٍ، هي:

١- اعتمادهُ في الأكثرِ على المؤلِّفينَ في علمِ رجالِ الحديثِ، فضلاً عن ذكرِهِ بعضَ الكُتُبِ المهمَّةِ كالاستبصار، ومَن لا يحضره الفقيه، وكُتُبِ أُخَرَ.

وربَّما تأثَّرَ المصنِّفُ بكتابِ (جامعُ المقالِ فيما يتعلَّقُ بأحوالِ الحديثِ والرِّجالِ)، لفخر الدِّينِ الطريحيِّ (ت ١٠٨٥هـ-١٦٧٤م)، إذ ينقلُ منه كثيراً، كذلك ترجيحُه آراءَ علماءِ الشَّيْعةِ الإثني عشريةِ، إذ يروي عن علماءِهم، ومؤلِّفيهم، مبيناً أنَّ لكلَّ واحدٍ منهم آراءَهُ ومنهجَهُ، ويصرِّحُ بانتماؤه إليهم، كقوله عن ابنِ المطهَّرِ الحليِّ (ت ٧٢٦هـ-١٣٢٥م) وهو يصفُهُ (من علمائنا المتأخِّرينَ)، وحين تحدَّثَ عَنِ القرائنِ الدالَّةِ على صحَّةِ الخبرِ، ذَكَرَ أربعَ قرائنٍ^(١)، «أولها: موافقتها لأدلةِ العَقْلِ، وما اقتضاهُ... إلخ»، ويبدو جلياً في منهجِهِ أنَّه يُطْرِي على علماءِ الإثني عشريةِ، معتدراً عن ذكرِ غيرهم من علماءِ المذاهبِ الأُخَرَ.

٢- اعتمادهُ مصطلحَ (المنهج) لوحدةٍ بنائيةٍ، وقد جرى تصنيفُ المخطوطةِ على وَفْقِ هذا التَّبْوِيبِ، ومِنَ المعلومِ أنَّ مصطلحَ (المنهج) لم يَشُعْ بينَ مؤلِّفي الكُتُبِ ومصنِّفيها حين بَوَّبُوا مؤلِّفاتِهِمْ، ولم يكن اعتمادُ هذا المصطلحِ رائجاً بينهم، ماعداً نفرٍ قليلٍ، منهم حازم القرطاجنيِّ (ت ٦٨٤هـ-١٢٨٥م) الذي اعتمدَ المصطلحَ نفسَهُ (المنهج) وحدةً تبويبيةً إلى جانبِ مصطلحاتٍ انفردَ بها كـ(إضاءة)، و(تنوير)، حين ألَّفَ كتابَهُ (مِنهاجُ البُلْغاءِ وسراجُ الأَدْبَاءِ)، وهو كتابٌ عَنِي بعلومِ البَلَاغَةِ.

ومِنَ هنا لم يكن مهذبُ الدِّينِ البصريُّ مخترعاً أوَّلَ لهذا المصطلحِ، أو بالأحرى منفرداً في التقسيمِ والتبويبِ على وَفْقِ اعتِمادِ مصطلحِ (المنهج) بوصفه وحدةً بنائيةً لهذا

(١) مخطوط (المقنعة الأنيسة والمغنية النَّفِيسة): ص ٩.

الكتاب، إذ كان المصطلح موضوعاً قبله مع ندرة توظيفه في تصنيف الكتب، فقد كانت مصطلحات (الباب)، و (الفصل)، و (الجزء)، و (المقال)، و (الفن)، وغيرها، شائعة بين مصنفِي الكتب، ومنهم أهل الحديث، كما عُرِفَ عن العلماء تصوُّرُهم المتقن في رسم خريطة الكتاب، وشبهوه بأشباه حسيّة ومعنويّة، فحين ألّف ابن عبد ربّه (ت ٣٢٨هـ- ٩٣٩م) كتابه العقد الفريد جعله على هيئة عقود، وقسم كلَّ عقدٍ إلى فصوص ولآلى، وهكذا.

و (المنهج) بهذه الدلالة، يدخل في التبويب بوصفه وحدةً تأليفيّة لا تقلّ عن صفحة، ولا تتجاوز الصفحتين، أو الثلاث، وهو قريب الشبّه ب (المبحث) بالمعنى المنهجي الحديث، إذ يتمّ تقسيم الفصل الواحد إلى عدّة مباحث.

ولعلّ من المرجّح القول بتأثر المؤلف بمصطلحات المناطق والفلاسفة، فمصطلح (المنهج) أقرب ما يكون إلى علوم الفلسفة والمنطق، منه إلى علوم الحديث النبوي الشريف، ويُقصد به الطريقة، أو المسلك، في توضيح المعرفة.

وقد قسم المؤلف كتابه إلى اثني عشر منهجاً كما ذكر هو، فقد قال في خطبة الكتاب: «هذه المُقْنَعَةُ الأنيِسَةُ والمُغْنِيَةُ النَّفْسِ التي على حقيقة هذا العلم الشريف احتوت، وعلى سائر أصوله وفصوله انطوت... مرتبة على اثني عشر منهجاً وخاتمة...»^(١) جمع المؤلف ذلك كلّه بمستوى التخصص العلمي الرفيع، وفي صياغة الأديب الذي خاطب القراء جميعهم، فلم يخس قارئاً حظّه، ولا انحدر بمستوى البحث العلمي عن حقّه.

وانطوى الكتاب على أمورٍ مهمّةٍ من ذخائر علم الحديث، لاغنى لطالب المعرفة عنها، وتيسيراً لاغتنام فوائدها، وبغية تقديمها بين يدي القراء والمهتمين بفنون المعرفة، أخذنا على عاتقنا إخراج الكتاب بحلّة جديدة مبنية كاملة، تبيننا ذلك بعد تحقيقها، وتخرّيج مصادرها وفقاً للمناهج الحديثة في التحقيق.

(١) ينقسم الكتاب (المخطوط) إلى أكثر من اثني عشر منهجاً، كما سيأتي.

والْحَقُّ أَنَّ حَاجَتَنَا إِلَى هَذَا الْكِتَابِ نَابِعَةٌ مِنْ احتوائِهِ علوماً مَهْمَةً مِنْ علوم الحديث، وليس مِنْ تقصيرِ علماء الحديث المتقدمين، أو تفريطهم في شيءٍ مِنْ خدمتها، فقد دَوَّنُوا أَحَادِيثَ الْمُصْطَفَى ﷺ، وَأَثَارَهُ، وَقَامُوا بِكُلِّ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ وَحِفْظِهِ، وَوَضَعَ مُوَازِينَ صَحَّتِهِ، سِوَاءٍ فِي عِلْمِي الدَّرَايَةِ أَوْ الرِّوَايَةِ اللَّذِينَ جَعَلُوهُمَا عِلْماً مُسْتَقِلًّا مَدَوَّنًا، أَمْ فِي غَيْرِهِ مِنْ أَبْوَابِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ.

وقد اعتمدنا في إخراج هذا الكتاب النسخة المكتوبة بخط المؤلف، ومن المعلوم لدى المحققين والعاملين في هذا المجال أَنَّ «النسخة التي بخط المؤلف، هي أعلى النسخ»^(١)، ولم يُطبع الكتاب، ولم يُحقَّق، سوى ماعمله علي رضا هزار، وهو لاشكَّ عملٌ كبيرٌ، يقول: «اعتمدنا في تحقيق الكتاب على النسخة الوحيدة التي كانت في مخطوطة مكتبة ملك المرقمة ٣٥٧٢/٢ (ذكرت في فهرستها ٦: ٤٩٥)، وإني بعد الاستنساخ حاولت تخريج الأقوال والأحاديث الواردة في المتن، وتوضيح بعض الكلمات والجمل التي تسبب الوهم، وأشرت في الهامش إلى بيان بعض الآراء المطابقة، والمخالفة لآراء المؤلف»^(٢)، مكتفياً بنشر المخطوطة على وفق هذا الوصف، دون تحقيقها تحقيقاً يسائر ضوابط علم التحقيق، وكان يعمد إلى وضع بعض العناوين، وقد صرح بذلك، قال: «أضفت بعض ما رأيته مناسباً من العناوين، ووضعته بين معقوفتين []؛ لضبط الجانب الفني من الكتاب»^(٣).

ومن هنا فإن عملنا ركز على تحقيقها من حيث إكمال المتن باستخراج معاني المفردات، وتخراج الأعلام الوارد ذكرهم، وتعيين موقع المعلومة في مصادرها، إذ وجدنا نشر هذا

(١) رمضان عبد التَّوَّاب، مناهج تحقيق التراث: ص ٧٠.

(٢) المخطوطة: المقدمة.

(٣) المخطوطة: المقدمة.

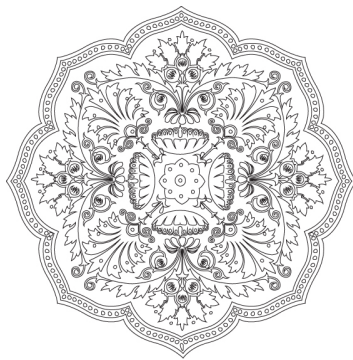
الكتاب وتحقيقه أمراً مفيداً استحقَّ عنايتنا به، وهو سببٌ مسوِّغٌ في التحقيق والنشر^(١).

وصف المخطوطة المعتمدة

تكوّنت المخطوطة ممّا يقرب من إحدى وثلاثين صفحةً من القطع المتوسط، بواقع ٢١ سطراً في الصفحة الواحدة، و ١٢ كلمةً، وبخطٍّ واضحٍ (خطّ النسخ)، وقد حوت المخطوطة من التعاريف الخاصة بعلوم الحديث الشيء الكثير، وكان منهج المؤلف موسوعياً متكاملاً، فهو يعتمد شواهد النحو حين يتطلّب الأمر ذلك، ويوظف أقيسة المنطق والفلسفة في بعض مواضع الكتاب، إلّا أنّه حين يأتي ببعض الشواهد لا يعرّج كثيراً على ذكر مصادرها، أو ينوّه بها إلّا ما ندر، مع ذلك فإنّه عندما يحتاج الموقف إلى توضيح تراه يوضّح، كحديثه عن كتاب ابن بابويه القميّ، وطريقة ذكره الأحاديث النبويّة الشريفة الواردة في هذا الكتاب، كذلك يعقد مقارنات بين بعض مصطلحات علم الحديث، كقوله عن توصيف الحديث المرسل: «وقد ينتظم المرسل في الصحيح كمراسيل محمد بن أبي عمير، وإن روى من غير ثقة؛ لأنّه قد ذكرُوا أنّه لا يُرسل إلّا عن ثقة»^(٢). والجدير بالذكر أنّ مستوى لغته عالٍ، فهو يمتلك ناصية اللغة، وأسلوبه بليغٌ جداً، يقتصر على المفيد، وقد مرّ في ترجمته تضلُّعه بعلوم اللغة.

(١) يُنظر: برجستر أسر، أصول نقد النصوص: ص ٨٩.

(٢) المخطوطة: ص ٥.



منهج تحقيق المخطوطة

شرعنا في تحقيق المخطوطة بعد أن حصلنا على نسختين منها، والمخطوطة موسومة بـ (كتاب المناهج)، أو (المقنعة الأنيسة والمغنية النفيسة)، للشيخ مهذب الدين أحمد بن عبد الرضا البصري، كان حياً سنة (١٠٩٠هـ)، ونسبها السيد حسن هادي الصدر إلى المؤلف.

وبعد أن بذلنا ما في وسعنا لنحصل على نسخ آخر في فهارس المخطوطات المنشورة في بغداد والنجف، ومفاتيح بعض المراكز الثقافية العالمية التي تُعنى بالمخطوطات، والتراث العلمي في العالم العربي والإسلامي، وكذلك عن طريق شبكة الربط العالمية (الإنترنت)، لم نوفق، وقد قيل:

على المرء أن يسعى بمقدار جهده
وليس عليه أن يكون موفقاً
والنسختان اللتان اعتمدناهما، هما:

١- نسخة المكتبة المركزية في جامعة طهران، وكان قد حصل عليها الدكتور نزار المنصوري (مدير مركز البصرة للدراسات والبحوث)، وهي مصورة على الورق، ومحفوظة في المركز المذكور، والنسخة تحت تسلسل (٦٤١ إهيات). وتحتوي على (٣١ صفحة) غير مرقمة، وفيها تعقيبات، وخالية من الأبواب، قسّمها المؤلف على مناهج، ورقها جيد، خالية من الأخطاء، وقد استدرك المؤلف النقص بالحاشية، وعليها اختتام وملاحظات.

طول المخطوطة وعرضها: ٢٨ × ٢٠ سم.

طول السطر: ١٢ سم.

عدد الأسطر: ٢١ سطرًا.

عددُ الكلماتِ في السَّطْر: ١٢ كلمةً (معدَّل)

٢- أمَّا النُّسخةُ الثانيةُ فهي من محفوظاتِ مكتبة (مَلِك) في طِهْران، وقد حصل عليها مركز تراث البصرة، التابع للعتبة العباسية المطهرة.

وتحتوي على (٣٣ صفحة) غير مرقَّمة، وفيها تعقيباتٌ، وخاليةٌ من الأبواب، قسَّمها المؤلِّفُ على مناهجٍ، ورقَّها جيِّدٌ، ولونهُ أصفرٌ، خاليةٌ من الأخطاء إلا ماندر، وقد استدرَك المؤلِّفُ على النقصِ في الحاشية، وبعض الأخطاءِ بمسحِها، كما يوجدُ عليها ختمٌ في الصَّفحةِ الأخيرة، ويوجدُ نقشٌ ملوَّنٌ في الصَّفحةِ الأولى.

طولُ المخطوطةِ وعَرْضُها: ٢١ × ١٢ سم.

طولُ السَّطر: ١١ سم.

عددُ الأسطر: ١٩.

عددُ الكلماتِ في كلِّ سطرٍ: ١٠ كلماتٍ (معدَّل).

النُّسختانِ بخطَّ المؤلِّفِ، وهو خطٌّ ممتازٌ جدًّا (خطُّ النسخ)؛ لأنَّ المؤلِّفَ جيِّدُ الخطِّ، وله رسالةٌ في رسمِ الخطِّ.

مكانُ الفراغِ مِنَ التَّأليفِ: هَراة.

تاريخُ الفراغِ مِنَ التَّأليفِ، وكما ذكره المؤلِّفُ: «ليلةَ الأسبوعِ، ونِصفَ المِيقَاتِ، مِنَ الشَّهْرِ الْخَامِسِ، مِنَ السَّنَةِ التَّاسِعَةِ، مِنَ الْعِشْرِ الثَّامِنِ مِنَ الْهِجْرَةِ» [= فليَّةُ الأسبوعِ: الخُميس، ونِصفُ المِيقَاتِ: هو حرفُ الياء، ويُقابِلُهُ بحروفِ الجَمَلِ ١٠، والشَّهْرُ الْخَامِسُ: هو جُمادى الأولى، والسَّنَةُ التَّاسِعَةُ معلومةٌ، والعِشْرُ الثَّامِنُ: هو العَقْدُ ٧٠، فيكونُ تاريخُ الانتهاءِ: الخُميس ١٠ جُمادى الأولى ١٠٧٩ هـ^(١)، وهذا ممَّا تفرَّد به المؤلِّفُ عَن غَيْرِهِ مِنَ الْأَعْلَامِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ، وَمَنْ عَاصَرَهُ أَيْضًا، وَقَدْ نَوَّهَ بِهِ الطَّهْرَانِيُّ فِي الدَّرِيْعَةِ، كَمَا مَرَّ فِي تَرْجُمَتِهِ.

وَاتِّبَاعاً لِلْمَنْهَجِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ، مَرَّ تَحْقِيقُ الْكِتَابِ بَعْدَ مَرَا حِلٍ:

١- اسْتِخْرَاجُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ.

٢- اسْتِخْرَاجُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ، وَالرَّجُوعُ إِلَى أَمَّهَاتِ كُتُبِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ عِنْدَ الْفَرِيقَيْنِ، السُّنَّةِ وَالشَّيْعَةِ.

٣- تَقْوِيمُ النَّصِّ، وَإِظْهَارُهُ مَضْبُوطاً لِيَكُونَ أَقْرَبَ إِلَى مَا كَتَبَهُ الْمُؤَلِّفُ، إِذْ يَثْبُتُ النَّصُّ الصَّحِيحُ فِي الْمَتْنِ، وَيُشَارُ إِلَى مَا عَدَاهُ فِي الْهَامِشِ.

٤- مَرَا جَعَةُ الْكِتَابِ مَتْنًا وَهَامِشًا، صَوْنًا مِنْ وَرُودِ أَيِّ خَطَأٍ.

٥- ضَبْطُ الْاِخْتِلَافَاتِ فِي مُصْطَلَحَاتِ عِلْمِ الرِّجَالِ، وَإِسْنَادُ ذَلِكَ إِلَى الْمَصَادِرِ الرَّجَالِيَّةِ. وَبوصفٍ آخَرَ كَانَتْ خَطَوَاتُنَا الْمَنْهَجِيَّةُ الَّتِي اتَّبَعْنَاهَا فِي تَحْقِيقِ هَذَا الْكِتَابِ، الَّتِي كُنَّا نَهْدَفُ مِنْ خِلَالِهَا إِلَى تَقْدِيمِ نَصٍّ صَحِيحٍ مُطَابِقٍ لِمَا كَتَبَهُ الْمُؤَلِّفُ مَبْنِيَّةً عَلَى هَدْيِ شُرُوطِ خَمْسَةِ ذِكْرِهَا الْمُؤَلِّفُ عَنْ طَبِيعَةِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ، حَيْثُ ذَكَرَ: «يَنْبَغِي لِمَنْ يَدْرُسُ الْحَدِيثَ أَنْ يَذْكُرَ فِيهِ أَحْكَامًا خَمْسَةً كَمَا قِيلَ: أَوَّلُهَا السَّنَدُ، وَثَانِيهَا بَيَانُ اللَّغَةِ، وَثَالِثُهَا التَّصَرُّفُ، وَرَابِعُهَا الْإِعْرَابُ، وَخَامِسُهَا الدَّلَالَةُ، فَإِنْ وَجَدَ الْكُلَّ مِنْ أَصْلِهِ وَاضِحًا نَبَّهَ عَلَى وَضُوحِهِ، وَإِنْ كَانَ خَفِيًّا، أَوْ بَعْضُهُ، بَيَّنَّ خَفَاءَهُ، وَيَلْزِمُهُ الْاسْتِمْرَارُ عَلَى هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ الْحَسَنَةِ، فَإِنَّهَا تَظْهَرُ ثَمَرَةً الْحَدِيثِ، وَيَكْثُرُ حَصُولُ فَائِدَتِهِ»^(١).

وَمِنْ هُنَا كَانَ جَهْدُنَا فِي التَّحْقِيقِ يَتَلَخَّصُ بَعْدَ نَقَاطٍ:

أَوَّلًا: تَوْخِيَّ ضَبْطِ النَّصِّ، وَتَقْوِيمِهِ، وَمَحَاوَلَةَ قِرَاءَتِهِ، وَتَثْبِيتِهِ عَلَى وَفْقِ مَا أَرَادَهُ الْمُؤَلِّفُ؛ وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ قِرَاءَةِ الْمَخْطُوطَةِ الْمَوْدَعَةِ فِي الْمَكْتَبَةِ الْمَرْكَزِيَّةِ فِي جَامِعَةِ طَهْرَانَ، وَتَفْحَصِ مَفْرَدَاتِهَا، وَبَيَانِ دَلَالَاتِهَا، وَتَوْضِيحِ الْكَلِمَاتِ الَّتِي شَابَهَا الْعُمُومُ، مَعَ مَقَابَلَتِهَا بِنَسْخَةِ مَكْتَبَةِ مَلِكٍ؛ لِبَيَانِ اخْتِلَافِ النُّسَخَتَيْنِ -وإن كَانَ قَلِيلًا-.

وَنَوْهَ -أَيْضًا- بِأَنَّ الْمَخْطُوطَةَ قَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى بَعْضِ الْأَخْطَاءِ الْإِمْلَائِيَّةِ، وَقَدْ قَمْنَا

بتصحيحها من دون الإشارة إليها لوضوحها.

ثانياً: توخّي وضع العبارات الصّحيحة بعد مقابلتها مع النّسخة الأصليّة لها.

ثالثاً: عَنونة المطالب لتلافي التداخل الحاصل فيها.

رابعاً: تخريج الآيات القرآنيّة، والأحاديث النّبويّة، وتخرّيج النّصوص، والوقوف عند بعضها، لاسيّما التي احتملنا الخطأ فيها، أو المضطربة السيّاق، وإن تركنا تخريج بعضها، فهو إمّا لعدم توفّر المصدر، أو لعدم العثور على المطلب مع عدم وجود إشكال في النّصّ.

خامساً: ما جاء من تعليقات في هوامش الصفحات كان لتوضيح بعض المطالب، أو لشرح بعض العبارات المبهمة، أو لبيان آراءٍ أُخر تتميّماً للفائدة.

سادساً: ترجمنا لكلّ علمٍ من الأعلام الوارد ذكرهم في المخطوطة؛ وذلك بالرجوع إلى مصادر الكُتب الرّجاليّة المشهورة، المعروفة عند الفريقين.

سابعاً: التعريف بالأماكن والمدن الوارد ذكرها في المخطوطة؛ وذلك بالرجوع إلى الكُتب المختصّة، والمعروفة بالبلدانيّات.

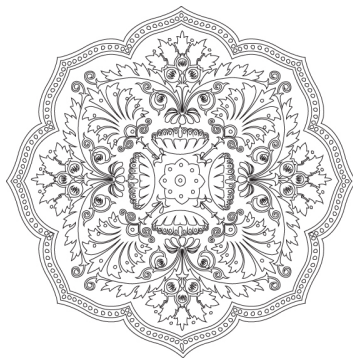
ثامناً: وضعنا عُضادتين [] لكلّ كلمةٍ غير واضحة، أو ساقطة، أو خطأ.

تاسعاً: وضعنا أقواساً للآيات الشريفة، والأحاديث النّبويّة؛ لخلوّ المخطوطة منها.

عاشراً: وضعنا النقطة، والفارزة، ونقطتي الشّارحة، وغيرها من العلامات لخلوّ المخطوطة منها.

حادي عشر: استعمل المؤلف الياء اللّينة (المسهّلة) بدّل الهمزة، ككلمة: القرّين، فأثبتنا في المتن (القرائن) بدلاً عنها، وكذلك الكلمات الأخر.

نماذج من المخطوطتين المعتمدتين





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 اَعْلَمُكَ اَلَمْ نَعْمَ لِنُوَازِعْكَ اَنْ تَشْكُرَ اَلَمْ نَنْظُرْ اَمْ لَمْ نَكُنْ مِنْ
 حَبِيبِكَ اَفْضَلُ اَنْبِيَاءِكَ وَالْمُحْفَظَةُ اَصْفِيَاءُكَ اَمْ نَا فَعُولُ اَلَمْ
 نَعُودْ بِاَلْعَفْوِ الرَّضَا اَلْحُجُجُ خَلِيقَتُهُ اَلِشَّهْرُ الْمَشْتَهَرُ اَلْمُضْتَبِ
 اَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّضَا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَبْلَ اَفْضَاءِ عَمْرِهِ وَارْقَانَتِهِ هَذِهِ
 الْمُنْفَعَةُ الْاَلَيْسَ وَالْمُغْنِيَةُ الْبَقِيَّةُ الَّتِي عَلَى حَقِيقَةِ هَذَا الْعَالَمِ الشَّرِيفِ
 اَحْتَوَتْ وَعَلَى سَائِرِ اَصُولِهِ وَفُضِّلَتْ لِنُظُورِ خَطَرِهَا بِالْبَالِ الْاَلَمِ
 جَالِ الرَّغْبِ لِيَسِيرَ رَاجِعًا اِلَى الْعَقْرِانِ مِنَ الْفَضَائِلِ يَوْمَ تَنْفَخُ فِيهِ سَائِرُ
 بَصَارٍ وَتَمْتَلِئُ الْاَبْرَارُ مِنَ الْفَجَائِدِ مَرْتَبَةً عَلَى اَشْيْ غُشْرَ مَهْجَا وَخَانَةِ دِمَائِهِ
 فَيُحْيِي الْاَبَا بَلَدَهُ مِنْهُجَ عِلْمِ الدَّيَاةِ عِلْمَ بَحْتِ فَيْعٍ مَعْنَى الْحَدِيثِ وَكَيْفِيَّةَ تَحْلُوقِهِ
 فَتُكَلِّمُ طَرَفَهُ مِنْ صَحْبِهِمَا اَوْ مَا يَمَّا اَلْغَدَ كَلَامَ عَيْكَلٍ قَوْلَ الْمَعْصُومِ اَوْ فَعْلًا اَوْ فَعْلًا
 وَاخْلَافَهُ عَلَى مَا وَرَدَ عَنْ نَهْرِ الْمَعْصُومِ بِمَا زُوِيَ رَدُّ عَلَى كَسَةِ النُّفُصِ بِالْمُسْتَعْنَى
 مِنْ مَعْصُومٍ غَيْرِ عَيْكَلٍ عَنْ مَعْصُومٍ اُخَرَ اَلَا اِنَّ اَنْصَامَ الْقَوْلِ اِلَى التَّعْرِيفِ
 بَانَ بِقَالِ اِنَّهُ قَوْلُ الْمَعْصُومِ اَوْ حِكَايَةُ قَوْلِهِ اَوْ فَعْلًا اَوْ تَرْجِيحُ دَرَجَتِهِ عَلَيْهِ
 اِتِّفَاقٌ عَكْسُهُ بِالْحَدِيثِ الْمَنْقُولِ بِالْمَعْنَى فَتُكَلِّمُ وَغَرْدَهُ بِكَثَرٍ مِنْ غَيْرِ اَنْ

الغفلة

الصفحة الأولى من النسخة (أ)، ويظهر عليها ختان، أحدهما لمركز البصرة للدراسات والبحوث، وفي نهايتها (التعقيية)؛ لأنها غير مرقمة.

الفقهاء في كتب الفروع ويمكن الجواب عن الأول بإمكان إرادة العوم بال
لحكاية وعن الثاني بإمكان اعتبار الجنية فيها والخبر تارة يطلق على
بقابل الانشاء وأخرى ما دد عن غير المعصوم من العباد في التابعين
نحوها وثالثا ما يراون الحديث وهو لا كثر وتقر به حيث لا يمكن أن يكون
لنسبته خارج في أحد لا زمنه الثانية ولا يمتنع من هذا الخبر إنما
ينطبق على الخبر المقابل الانشاء إلا تنقاس طرده بخبره ~~الذي~~
بخبر قوله صلى الله عليه واله صلوا كما رأيتموني أصلي ~~في الحديث~~
بالإضافة إلى التعريف قولنا يمكن الأخذ عن الثاني ~~بما~~
قال النبي صلى الله عليه واله عن من الحديث ~~الذي~~
زقيل ما يراون الخبر وهو أن السيرة مرفقة النبي صلى الله عليه واله
قولا أو فعلا أو تقريرا أصالة منه أو نيابة عنه وهي ثم من الخبر وهو
أصحها على ذلك كله واختصاصه بالقول لا غير ذلك ~~بما~~
والتقريب على غيرها من الحديث القدسي ما يمكن كلامه ~~في~~
منه كقوله ثم يخرج عبد المؤمن إذا قرأت عليه وذلك أقرب ~~بما~~
ويخرج عبد المؤمن إذا وسعت عليه وذلك بعدله ~~بما~~
وتغيير لفظه وعدم الإجماع فيه هي القادرة بينه وبين غير ~~بما~~
الحديث غطه الذي يتقوم به معناه سند مرفق الحق ~~بما~~
وقيل هو الأخبار عن طريقه وليس بشيئ ~~بما~~
وغيره من ما استنبط معناه من عدة أخبار ~~بما~~
معنى كوجوب الصلوة اليومية أو بلغت سلسلة روايته ~~بما~~
حدا يؤمن معه نواظهم على الكذب في جميع الطبقات فنواظرها

الى عمر اقول فيه الحق ليقول النبي صلى الله عليه واله قولوا الحق ولو على
انفسكم والوالدين والافترهين من الموضوعات ما روى راذل من
يعطى كتابه يمين عن الخطاب وله شعاع كشعاع الشمس في باب
ابوبكر قال سرفند الملة فكره ومنها من سببها بكر وعمر مثل ومن يدين
وعلى جلد الجلدة الى غير ذلك من الاحاديث المختلفة من الموضوعات
تدعيها، تا في الحضر بن يثني العبر من قاضي داعي اربعين خطوة غير تهيئة
العلم علان علم الله دليله علم الايمان التي كلام الصنعاني منقول وقد
ظهر في هذا بعد التمام من الفهرست شخص اسمه بابا رضى الله عنه من اصحاب
رسول الله عليه واله وانه عمر الى ذلك الوقت وصعد نهجاً من الحلق
احاديث كثيرة زعم انه سمعها من النبي صلى الله عليه واله قال صاحب
القاموس سمعنا ذلك الاحاديث من اصحابنا اصحابه ربا صنف المذهب كتابا
في ثلثين كتاب ذلك العين وسماء كسرتن بابا رضى والاحاديث الموضوعية
الكثيرة ان تحصى انتهى في هذه الفهرست الاحاديث واحوالها واسانيد دارها
مع الفكر العيق والشاغل الرقيق بالندد الوفا ذوالدعوى المغا ذوملاذ
الورع والتقوى والمسك بالحبل الاقوى في العمل والقوى في القول
بالزنوان ونواب الشان ونعيم الجنان هذا كلهم القلم بالنسب
الحمد لله على التيسير وفق القرع من بجهتها ليل الا اسبوع ونصف
التيقات من الشهر الخامس من السنة التاسع من العشر الثامن بعد
دمي راس الغل من الفهرست النبوية على مهاجرها قاله افضل الصلوة

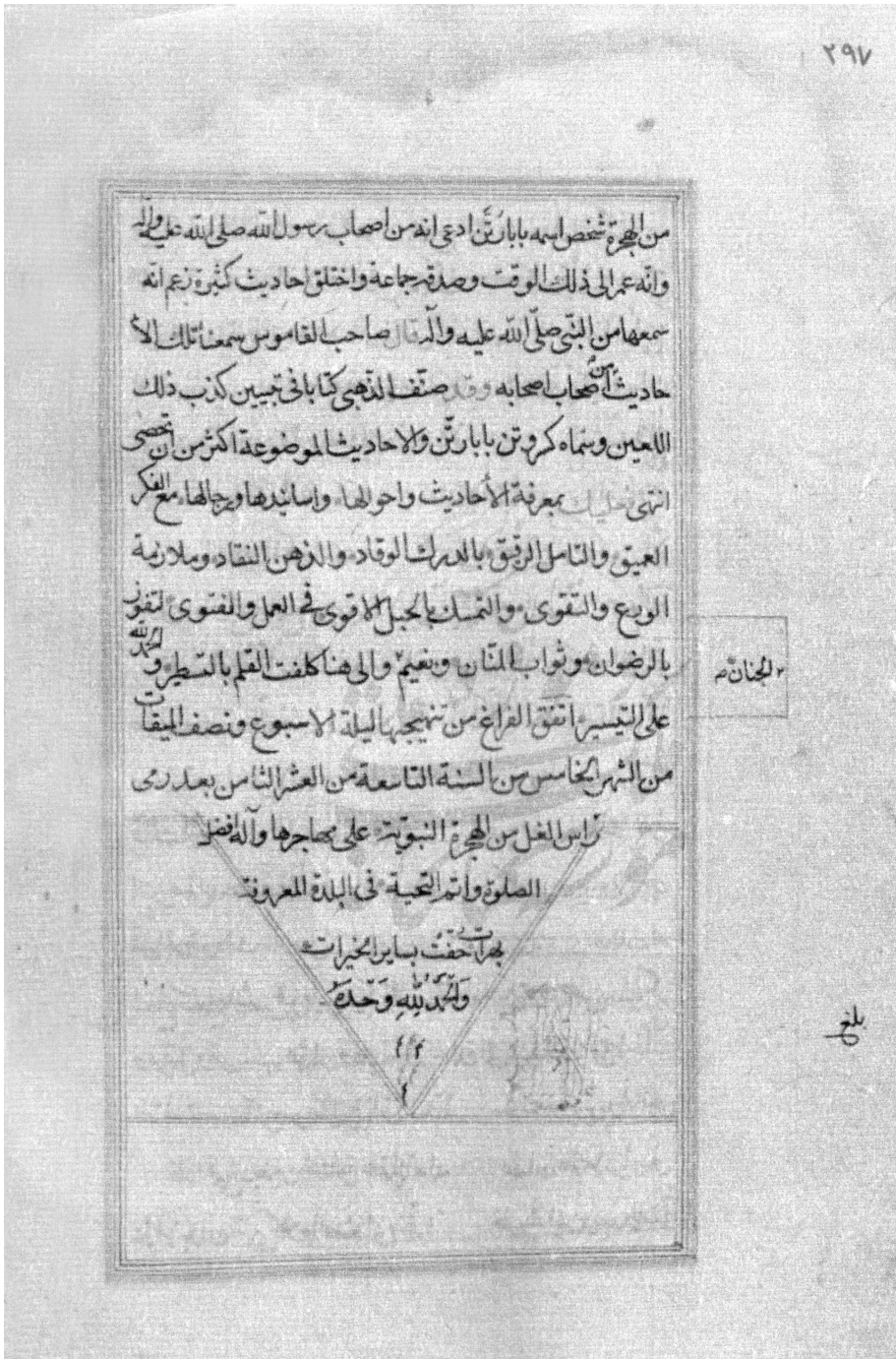
ما تم في ليلة الجمعة المعروفة بجمعة

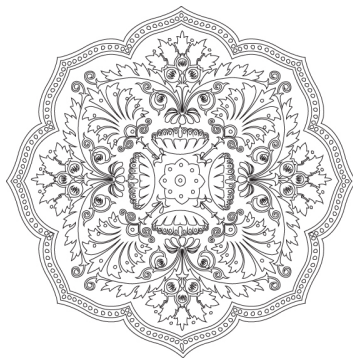
خمس ابراهيم بن محمد بن محمد

٢٢



انتقاض عكسه بالحديث المنقول والمعنى فقط وطرده بكثير من عبارات
 الفقهاء في كتب الفروع ويمكن الجواب عن الاول بامكان ارادة العموم
 بالحكاية وعن الثاني بامكان اعتبار الحثية فيها والخبرارة يطلق على ما يشبه
 الانشاء واخرى ما ورد عن غير المعصوم من الصحابي والتابع ونحوهما
 وثالثا ما يرد في الحديث وهو الاكثر وتعريفه حينئذ كلام يكون نسبة
 خارج في احد لا زمنية الثلاثة ولا يخفى ان هذا التعريف انما يطبق على الخبر
 المقابل للانشاء لا انتقاض طرده بخبر يد انسان وعكسه بخبر قوله صلى الله
 عليه وآله صلوا كما يقولونى اصلى ومنها يجاب عن الاول بالاضافة الى
 التعريف قولنا يحكى الخ وعن التالى يجعل قول الراوى قال النبى صلى
 عليه وآله الجزاء من الحديث ^{والا} اعم منها مطلقا وقبل ما يرد في الخبر
 وهو اعم منهما ^{والا} طريقة النبى صلى الله عليه وآله قوله او فعلا او
 تقريرا اصاله منه او نيابة عنه وهي اعم من الحديث ونحوه لصحتها
 على ذلك كله واختصاصه بالقول لا غيرا فلا يطلق نفس الفعل
 والتقريب على غيرها والحديث القدي ما يحكى كلامه نعم ولم يتجدد
 بشئ منه كقولهم يحزن عبدى المؤمن اذا اقترت عليه وذلك
 اقرب له متى ويفرح عبدى المؤمن اذا وسعت عليه وذلك ابعد
 له معنى وجواز مسه وتغيير لفظه وعدم الاعجاز فيه هي الفارقة
 بينه وبين القرآن المجيد ومن الحديث لفظه الذى يتقوم به
 معناه ^{وسند} طريق المتن اعنى الجملة من روايته وقيل هو الاخبار

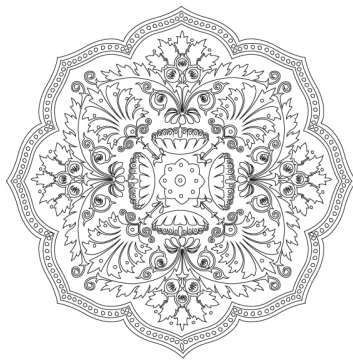




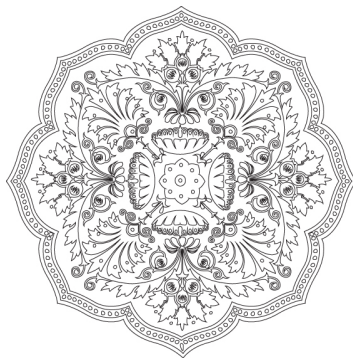
شكر وتقدير

مما لا بدّ منه للعاقل، وما ينبغي أن يترشّح عن الكامل، شكرُ المنعم،
ومن أولى بك اللهم بالشكر، إذ مبتدأ الشُّكرِ ومنتهاه لك وحدك، فلكَ
اللَّهُمَّ الشُّكرُ بجميع محامدك كلّها، على جميع نعمِكَ كلّها...
وللمخلوقين مرتبةُ شكرٍ ارتبطت بشكرِ الخالق، فعرّفانا بالجميل،
وامتناناً على الجزيل الذي ترشّح عن الدكتور نزار المنصوري، نتقدّم
بالشُّكر الوافر له، إذ إنّ هذه المخطوطة من رواشِحِ تتبّعهِ، ونوامي
تطلّعهِ، في كشف الأستار، وإطلاع النظّار على ما في البصرة الفيحاء
من الآثار، وغوامض الأسرار، فلهُ منّا الشُّكر والثناء على ما أولاه،
والشُّكر موصولٌ إلى مركزِ تراث البصرة؛ لإعارته النُّسخة الثانية
من المخطوطة أولاً، ولمراجعته الكتاب، وضبط مشكلهِ، وتتبعهِ،
والتنويه ببعض الملاحظ العلميّة، ثمّ إخراجهِ بهيأته الجميلة هذه، ثانياً،
ولتقصّيه شأنَ التُّراث البصريّ وإحياء كنوزه، ثالثاً، فجزاهم الله خيرَ
جزاءِ العَامِلِينَ، والحمدُ لله وحده.

الباحثان



الفصل الثاني



تحقيقُ المخطوطة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ لتواترِ نِعَمَائِكَ، وأشكركُكَ اللَّهُمَّ لتظاهرِ آلائِكَ، وأُصَلِّي على حبيبِكَ
أَفْضَلِ أَنْبِيَائِكَ وَآلِهِ خُلَفَائِهِ أَصْفِيَائِكَ.

أَمَّا بَعْدُ، فيقولُ الجَّاني الرَّاجِي عَفْوَ رَبِّهِ الْعَفْوَّ، وَالرِّضَا، أَحْوَجُ خَلِيقَتِهِ إِلَيْهِ، الْمُشْتَهَرُ
بِالْمُهَذَّبِ، أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرِّضَا، وَفَقَّهُهُ اللَّهُ لِبَطَاعَاتِهِ قَبْلَ انْقِضَاءِ عُمُرِهِ وَأَوْقَاتِهِ، هَذِهِ الْمُقْنَعَةُ
الْأَيْسَةُ وَالْمُغْنِيَةُ النَّفْسِ^(١) التي على حَقِيقَةِ هَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ احْتَوَتْ، وَعَلَى سَائِرِ
أَصُولِهِ وَفُصُولِهِ انْطَوَتْ، خَطَرْتُ بِالْبَالِ الْأَسِيرِ حَالَ أَلْمِ غَيْرِ يَسِيرٍ، رَاجِيًا بِهَا الْغُفْرَانَ
مِنَ الْغَفَّارِ، لِيَوْمِ تَشْخُصُ فِيهِ سَائِرُ الْأَبْصَارِ، وَتَمْتَازُ الْأَبْرَارُ مِنَ الْفُجَّارِ، مُرْتَبَةً عَلَى اثْنِي
عَشَرَ^(٢) مِنْهَاجًا^(٣)، وَخَاتَمَةً، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ.

(١) وذكر الصدر، حسن هادي في كتابه نهاية الدراية: ص ٣١٦، ٣١٧ اسم الكتاب (كتاب المناهج)،

وذكر بعض الأحاديث الموضوعة في ص ٣٠ من المخطوط .

(٢) أحصيتها (٢٠ منهاجاً)، وليس (١٢ منهاجاً).

ولا يُعْلَمُ السَّبَبُ فِي هَذَا الاضطراب فِي ضَبْطِ عِدَدِ الْمَنَاهِجِ لَدَى الْمُصَنِّفِ تَبَيَّنَ، وَلَعَلَّ الْمُصَنِّفَ رَسَمَ
عِدَدًا لَهَا ثُمَّ ارْتَأَى أَنْ يُفَرِّدَ بَعْضَهَا بِمَنْهَجٍ مُسْتَقِلٍّ، خُصُوصًا تِلْكَ الَّتِي تَجْمَعُهَا وَحْدَةً مَوْضُوعِيَّةً
كَالْمَنْهَجِ: ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩؛ أَوْ لَعَلَّهُ قَرَّرَ جَعْلَهَا اثْنِي عَشَرَ، ثُمَّ أَفَاضَ فِي كِتَابِهِ فَأُورِدَ مَنَاهِجَ
أُخَرَ، وَسَهَا عَنْ ذِكْرِهِ فِي الْمَقْدَمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (الناشر).

(٣) فِي النِّسْخَةِ (ب) : مَنَهَجًا.

مَنْهَجُ [١]:

عِلْمُ الدَّرَايَةِ^(١): عِلْمٌ يُبَحِّثُ فِيهِ عَنْ مَتْنِ الْحَدِيثِ، وَكَيْفِيَّةِ تَحْمُلِهِ، وَآدَابِ نَقْلِهِ، وَطُرُقِهِ مِنْ صَحِيحِهَا وَعَلِيلِهَا^(٢)، وَالْحَدِيثُ^(٣): كَلَامٌ يَحْكِي قَوْلَ الْمُعْصُومِ، أَوْ فِعْلَهُ، أَوْ تَقْرِيرَهُ، وَإِطْلَاقُهُ عَلَى مَا وَرَدَ عَنْ غَيْرِ الْمُعْصُومِ مَجَازٌ، وَيَرِدُ عَلَى عَكْسِهِ النِّقْضُ بِالمُسْمُوعِ مِنْ مُعْصُومٍ غَيْرِ مُحْكِيٍّ عَنْ مُعْصُومٍ آخَرَ، وَالْأَوَّلَى انْضِمَامُ الْقَوْلِ إِلَى التَّعْرِيفِ بِأَنَّهُ يُقَالُ: إِنَّهُ قَوْلُ الْمُعْصُومِ، أَوْ حَكَايَةُ قَوْلِهِ، أَوْ فِعْلُهُ، أَوْ تَقْرِيرُهُ، وَيَرِدُ عَلَيْهِ انْتِقَاضُ عَكْسِهِ بِالْحَدِيثِ الْمُنْقُولِ بِالمَعْنَى فَقَطْ، وَطَرْدَهُ بِكَثِيرٍ مِنْ عِبَارَاتِ الْفُقَهَاءِ فِي كُتُبِ الْفُرُوعِ، وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنْ الْأَوَّلِ: بِإِمْكَانِ إِرَادَةِ الْعُمُومِ بِالحَكَايَةِ، وَعَنِ الثَّانِي: بِإِمْكَانِ اعْتِبَارِ الْحَيْثِيَّةِ فِيهَا. وَالْخَبَرُ^(٤) تَارَةً يُطْلَقُ عَلَى مَا يُقَابَلُ الْإِنْشَاءَ، وَأُخْرَى مَا وَرَدَ عَنْ غَيْرِ الْمُعْصُومِ، مِنَ الصَّحَابِيِّ وَالتَّابِعِيِّ وَنَحْوِهِمَا، وَثَالِثًا: مَا يُرَادَفُ الْحَدِيثَ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَتَعْرِيفُهُ حِينَئِذٍ بِكَلَامٍ يَكُونُ لِنَسَبَتِهِ خَارِجٌ فِي أَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ إِنَّمَا يَنْطَبِقُ عَلَى الْخَبَرِ الْمُقَابِلِ الْإِنْشَاءَ؛ لِانْتِقَاضِ^(٥) طَرْدِهِ بِنَحْوِ: زَيْدٌ إِنْسَانٌ، وَعَكْسُهُ بِنَحْوِ قَوْلِهِ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(٦)، وَرَبَّمَا يُجَابُ عَنْ الْأَوَّلِ بِالإِضَافَةِ إِلَى التَّعْرِيفِ قَوْلُنَا: «يَحْكِي إِنْخَ»، وَعَنِ الثَّانِي بِجَعْلِ قَوْلِ الرَّاوي: «قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»، جُزْءًا مِنَ الْحَدِيثِ.

وَالْأَثَرُ: أَعْمٌ مِنْهُمَا مُطْلَقًا، وَقِيلَ: مَا يُرَادَفُ الْخَبَرَ، وَهُوَ أَعْمُ مِنْهُمَا.

(١) الْعَامِلِيُّ، بَهَاءُ الدِّينِ، الْحَبْلُ الْمَتِينُ: ص ٤، الصَّدْرُ، حَسَنٌ، نَهَايَةُ الدَّرَايَةِ: ص ٧٩.

(٢) فِي (أ): عَلَيْهَا، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (ب).

(٣) الْعَامِلِيُّ، بَهَاءُ الدِّينِ، الْحَبْلُ الْمَتِينُ: ص ٤، الصَّدْرُ، حَسَنٌ، نَهَايَةُ الدَّرَايَةِ: ص ٨٠.

(٤) الْعَامِلِيُّ، بَهَاءُ الدِّينِ، مَشْرِقُ الشَّمْسَيْنِ: ص ٢٦٩، الصَّدْرُ، حَسَنٌ، نَهَايَةُ الدَّرَايَةِ: ص ٨٣.

(٥) فِي (أ) وَ(ب): الْإِنْتِقَاضُ، وَالصَّحِيحُ مَا ثَبَّتْنَاهُ.

(٦) الشَّافِعِيُّ، كِتَابُ الْمُسْنَدِ: ص ٥٥، الْبَيْهَقِيُّ، السُّنَنِ الْكُبْرَى: ص ٣٤٥، الطُّوسِيُّ، الْخِلَافُ: ج ١،

والسُّنَّة^(١): طريقة النَّبِيِّ ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً، أصالةً منه أو نيابةً عنه، وهي أعمُّ من الحديث، ونحوه؛ لصِدْقِهَا على ذلك كله، واختصاصِهِ بالقول لا غير، إذ لا يُطلق نفسُ الفعلِ والتَّقريرِ على غيرها.

والحديثُ القدسيُّ^(٢): ما يحكي كلامه تعالى، ولم يتَّحد بشيءٍ منه، كقوله تعالى: «يَحْزَنُ عَبْدِي الْمُؤْمِنُ إِذَا قَرَّبْتُ عَلَيْهِ وَذَلِكَ أَقْرَبُ لَهُ مِنِّي، وَيَفْرَحُ عَبْدِي الْمُؤْمِنُ إِذَا وَسَّعْتُ عَلَيْهِ وَذَلِكَ أَبْعَدُ لَهُ مِنِّي»، وجوازُ مسَّه، وتغيُّرُ لفظِهِ، وعدمُ الإعجازِ فيه، هي الفارقةُ بينَهُ وبينَ القرآنِ المجيدِ.

[ومتنٌ]^(٣) الحديث^(٤): لفظُهُ الذي يتَقَوَّمُ به معناه.

وسنَدُهُ: طريقُ المتنِ، أعني الجملةُ من رُواتِهِ، وقيل: هو الإخبارُ عن طريقِهِ، وليس بشيءٍ.

وإِسْنَادُهُ: رفعُهُ إلى قائلِهِ من معصومٍ وغيرِهِ.

(١) العامليُّ، حسين بن عبد الصَّمد، وصول الأخبار إلى أصول الأخبار: ص ٨٨.

(٢) العامليُّ، بهاء الدِّين، الحبل المتين: ص ٤.

(٣) ساقطة من (أ)، والمثبت من (ب).

(٤) الكلينيُّ، الكافي: ج ٢، ص ١٤١، ابن شعبة الحرَّانيُّ، تحف العقول: ص ٥١٣، وزاد فيه «يَحْزَنُ عَبْدِي الْمُؤْمِنُ أَنْ أَصْرَفَ عَنْهُ الدُّنْيَا وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا يَكُونُ إِلَيَّ، وَأَقْرَبُ مَا يَكُونُ مِنِّي...».

مَنْهَجُ [٢]:

ما اسْتَنْبَطَ معناه من عِدَّةِ أَخْبَارٍ تَشْتَرِكُ فِي معناه فَمَتَوَاتَرٌ مَعْنَى؛ كَوُجُوبِ الصَّلَاةِ اليَوْمِيَّةِ، أَوْ بَلَّغَتْ سِلْسِلَةُ رَوَاتِهِ إِلَى المَعْصُومِ حَدًّا يَوْمَنْ مَعَهُ تَوَاطُّهُمْ عَلَى الكَذِبِ فِي جَمِيعِ الطَّبَقَاتِ، فَمَتَوَاتَرٌ لَفْظًا؛ كَحَدِيثِ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّءْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١) - كما قِيلَ - وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ خَبْرٌ جَمَاعَةٌ يُفِيدُ بِنَفْسِهِ الْقَطْعَ بِصَدَقِهِ، وَالْأَوَّلُ فِي أَخْبَارِنَا كَثِيرٌ جَدًّا بِخِلَافِ الثَّانِي، وَإِلَّا فَخَبْرٌ آحَادٍ، وَهُوَ مَا لَا يُفِيدُ بِنَفْسِهِ إِلَّا ظَنًّا، فَإِنْ عَلِمَ سِلْسِلَتُهُ بِأَجْمَعِهَا فَمُسْنَدٌ^(٢)، أَوْ سَقَطَ مِنْ أَوَّلِهَا وَاحِدٌ فَصَاعِدًا فَمُعَلَّقٌ^(٣)، أَوْ مِنْ آخِرِهَا كَذَلِكَ، أَوْ جَمِيعًا، فَمُرْسَلٌ^(٤)، وَهُوَ وَمَا قَبْلَهُ مِنَ الصَّحِيحِ مَعَ الْعِلْمِ بِوَثَاقَةِ المَحْذُوفِ، أَوْ مِنْ وَسْطِهَا وَاحِدٌ فَمُنْقَطِعٌ^(٥)، أَوْ أَكْثَرُ فَمَعْضَلٌ^(٦)، أَوْ نَقْلُهُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةٍ فِي كُلِّ مَرْتَبَةٍ فَمُسْتَفِضٌ^(٧)،

(١) مسلم، الصحيح: ج ١، ص ٨ (مع تغيير بالألفاظ)، الضحّاك، الآحاد والمثاني: ج ٥، ص ٣٤٣ (مع تغيير بالألفاظ)، وص ١٥٢، السيوطي، الجامع الصغير: ج ١، ص ٢٦، الكليني، الكافي: ج ١، ص ٦٢، المفيد، الاعتقادات: ص ١١٨، المجلسي، بحار الأنوار: ج ٢، ص ٢٢٩.
(٢) ابن الصّلاح، مقدّمة ابن الصّلاح: ص ١٥، ١٦، العامليّ، بهاء الدّين، الحبل المتين: ص ٤، قلعي، محمّد، معجم لغة الفقهاء: ص ٤٢٩.
(٣) العامليّ، بهاء الدّين، الحبل المتين: ص ٤، غفاري، علي أكبر، دراسات في علم الدّراية: ص ٣٨، ٣٩.

(٤) الغزالي، المستصفى: ص ١٣٤، الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث: ص ٢٥، العامليّ، بهاء الدّين، الحبل المتين: ص ٤.

(٥) الشافعيّ، كتاب الاعلام: ج ٦، ص ١١٢، الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرّواية: ص ٣٨، العجلوني، كشف الخفاء: ج ١، ص ٤١٧.

(٦) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث: ص ٣٦، الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرّواية: ص ٣٧، ابن الصّلاح، مقدّمة ابن الصّلاح: ص ٤٩، العامليّ، حسين بن عبد الصّمد، وصول الأخبار إلى أصول الأخبار: ص ١٠٨.

(٧) العامليّ، بهاء الدّين، الحبل المتين، ص ٥، الداماد، الرّواشح السّاوية: ص ١١٩.

أو انفرد بها واحدٌ في أحدها فغريبٌ^(١)، أو شاعَ نقلُهُ مُطلقاً أو عند المحدثين خاصةً فمشهورٌ^(٢)، أو رُوِيَ بلفظٍ (عن) مكرّرةً فمُعْنَنٌ^(٣)، أو طُوِيَ فيه ذكرُ المعصومِ فمُضْمَرٌ^(٤)، أو اشترك كُلُّهُ أو بعضُهُ بأمرٍ خاصٍّ كالاسم والألوية والفصاحة، ونحو ذلك، فمسلسلٌ^(٥)، أو أدرج به كلامٌ بعضِ الرواة فيُظنُّ أنَّه منه فمُدْرَجٌ^(٦)، أو خالف المشهورَ فشاذٌ^(٧)، أو يشبهه تصحيفاً فمُصَحَّفٌ^(٨)، وهو إمّا في الراوي، كبريد ويزيد وجرير وحرز، أو في المتن، كحديث: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ»^(٩) فَإِنَّهُ صُحِّفَ بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ، أو في المعنى كما نُقِلَ عَنْ أَبِي مُوسَى بْنِ الْمُثَنَّى الغزوي^(١٠) أَنَّهُ قَالَ: «نَحْنُ قَوْمٌ لَنَا شَرَفٌ، نَحْنُ مِنْ عَنْزَةٍ»^(١١) صَلَّى إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وذلك أَنَّهُ رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى إِلَى عَنْزَةٍ، وَهِيَ عَصَاءٌ فِي رَأْسِهَا حَدِيدَةٌ نُصِبَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ فَتَوَهَّمُ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى إِلَى قَبِيلَتِهِمْ

(١) الألباني، ضعيف، سنن الترمذي: ص ٥٦٩ .

(٢) العاملي، بهاء الدين، الحبل المتين: ص ٥، قلعجي، معجم لغة الفقهاء: ص ٢٦٦، أبو حبيب،

سعدي، القاموس الفقهي: ص ٨١ .

(٣) ابن حجر، مقدّمة فتح الباري: ص ١٠، ابن الصّلاح، المقدّمة: ص ٥٤، ٥٥، الذهبي، سير

أعلام النبلاء: ج ١٢، ص ٥٦٧ .

(٤) العاملي، حسين بن عبد الصّمد، وصول الأخبار إلى أصول الأخبار: ص ١٠١ .

(٥) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية: ص ٣٢٠، العاملي، بهاء الدين، الحبل المتين: ص ٥ .

(٦) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية: ص ٢٥١، العاملي، بهاء الدين، الحبل المتين: ص ٥ .

(٧) العاملي، بهاء الدين، الحبل المتين: ص ٥ .

(٨) العاملي، بهاء الدين، الحبل المتين: ص ٥، الصّدر، حسن، نهاية الدّراية: ص ٣٠٤ .

(٩) أحمد بن حنبل، المسند: ج ٥، ص ٤١٧، مسلم، الصّحيح: ج ٣، ص ١٦٩، النووي، المجموع:

ج ٦، ص ٣٧٨، العاملي، حسين بن عبد الصّمد، وصول الأخبار إلى أصول الأخبار: ص ١١٩ .

(١٠) هو أبو موسى محمد بن المثنى العنزّي البصريّ الزّمن، مشهورٌ باسمه وكنيته، روى عن

سفيان بن عيينة، روى عنه جماعة، منهم، عمر بن إبراهيم البغداديّ (ت ٢٥٩هـ). ينظر: المزي،

تهذيب الكمال: ج ٣٤، ص ٣٣٣، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٢، ص ١٢٤، ١٢٥ .

(١١) ورد في (أ) و (ب): عشرة، والصّحيح ما ثبتناه؛ لأنّه ما يقتضيه السيّاق.

بني عَنزَةَ^(١)، أو قَلَّتِ الواسِطَةُ فيه مَعَ اتِّصَالِهِ، فَعَالٍ؛ لُبْعِدِهِ عَنِ الْخَطَا؛ لِأَنَّ مَا قَرَّبَ إِلَى الْمَعْصُومِ أَعْلَى مِمَّا بَعُدَ عَنْهُ، وَكَذَا مَا قَرَّبَ مِنْ أَثَمَةِ الْحَدِيثِ فَهُوَ أَعْلَى مِمَّا بَعُدَ عَنْهُمْ، أَوْ زَادَ عَلَى غَيْرِهِ مِمَّا هُوَ مَرْوِيٌّ بِمَعْنَاهُ بِالْإِسْنَادِ أَوْ الْمَتْنِ، فَمَزِيدٌ، أَوْ تُلْقِي بِالْقَبُولِ وَالْعَمَلِ بِمُضْمُونِهِ وَإِنْ ضَعُفَ، فَمَقْبُولٌ، كَحَدِيثِ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ^(٢) فِي الْمُتَخَصَّمِينَ، أَوْ تَضَادَّ فِي الْمَعْنَى مَعَ آخَرَ، فَمُخْتَلِفٌ^(٣) ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا، أَوْ اشْتَمَلَ عَلَى أَسْبَابٍ خَفِيَّةٍ غَيْرِ ظَاهِرَةٍ قَادِحَةٍ فِيهِ سِنْدًا وَمَتْنًا، فَمُعَلَّلٌ^(٤)، أَوْ دَلَّ عَلَى رَفْعِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ سَابِقٍ عَلَيْهِ، فَنَاسِخٌ^(٥)، أَوْ رُفِعَ حُكْمُهُ الشَّرْعِيُّ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ مُتَأَخِّرٍ عَنْهُ، فَمَنْسُوخٌ^(٦)، وَمِنْ طُرُقٍ مَعْرِفَتِهِمَا: النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ وَالتَّارِيخُ، أَوْ اخْتَلَفَ [رَاوِيهِ]^(٧) فِي رَوَايَتِهِ بِأَنْ يَرْوِيَهُ مَرَّةً هَكَذَا، أَوْ مَرَّةً بَخِلَافِهِ، فَمُضْطَرِبٌ^(٨)، وَيَقَعُ فِي السَّنَدِ بِأَنْ يَرْوِيَهُ تَارَةً عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَثَلًا، وَتَارَةً عَنْ جَدِّهِ بِلَا وَاسِطَةٍ، وَتَارَةً عَنْ غَيْرِهِمَا، وَفِي الْمَتْنِ كَخَبَرِ اعْتِبَارِ الدَّمِ عِنْدَ اشْتِبَاهِهِ بِالْقُرْحَةِ، حَيْثُ رَوَاهُ

(١) ابن الصَّلَاح، مَقْدَمَةُ ابْنِ الصَّلَاح: ص ١٧٠، الصَّدْر، حَسَن، نَهَايَةُ الدَّرَايَةِ: ص ٣٠٥، ٣٠٦، الْعَامِلِيُّ، حَسِينُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، وَصُولُ الْأَخْيَار: ص ١٢٠، وَذَكَرَ الدَّامَادُ فِي الرُّوَاشِحِ السَّمَاوِيَةِ «أَبَا مُوسَى هُوَ الْأَشْعَرِيُّ، وَلَيْسَ الْعَنْزِيُّ، وَإِنَّ (الْعَنْزَةَ) هِيَ حَرْبَةٌ أَطُولُ مِنَ الْعَصَا وَأَقْصَرُ مِنَ الرُّمَحِ»: ص ١٤٠، ١٤١

(٢) هُوَ عُمَرُ بْنُ حَنْظَلَةَ الْعَجَلِيُّ الْبَكْرِيُّ الْكُوفِيُّ، ثِقَّةٌ عِنْدَ الْبَعْضِ، يَكْنَى أَبَا صَخْرٍ، مِنْ أَصْحَابِ الْبَاقِرِ (عليه السلام)، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِي كُتُبِ الرِّجَالِ لِابْجَرَحَ وَلَا بِتَعْدِيلٍ. يَنْظُرُ: الطُّوسِي، الرِّجَال: ص ٢٥٢، حَسَنُ بْنُ زَيْنِ الدِّينِ، مُنْتَقَى الْجَمَان: ج ١، ص ١٩، التَّفْرِشِيُّ، نَقْدُ الرِّجَال: ج ٣، ص ٣٥٣.

(٣) الْعَامِلِيُّ، بَهَاءُ الدِّينِ، الْحَبْلُ الْمَتِين: ص ٥، غَفَارِي، عَلِيٌّ أَكْبَرُ، دَرَايَاتُ فِي عِلْمِ الدَّرَايَةِ: ص ٤٧.

(٤) الْعَامِلِيُّ، بَهَاءُ الدِّينِ، الْحَبْلُ الْمَتِين: ص ٥، الصَّدْر، حَسَن، نَهَايَةُ الدَّرَايَةِ: ص ٢٩٣.

(٥) ابْنُ حَزَمٍ، الْمَحَلِّي: ج ٤، ص ٣، الصَّدْر، حَسَن، نَهَايَةُ الدَّرَايَةِ: ص ٣٠٧.

(٦) الثَّعَالِبِيُّ، تَفْسِيرُ الثَّعَالِبِيِّ: ج ١، ص ٢٩٢، ٢٩٣، الصَّدْر، حَسَن، نَهَايَةُ الدَّرَايَةِ: ص ٣٠٧.

(٧) وَرَدَ فِي (أ) وَ (ب): رَوَايَةٌ، وَالصَّحِيحُ مَا ثَبَّتْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ مَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

(٨) ابْنُ الصَّلَاح، مَقْدَمَةُ ابْنِ الصَّلَاح: ص ٧٣، الْعَامِلِيُّ، حَسِينُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، وَصُولُ الْأَخْيَار:

ص ١١٢، الدَّامَادُ، الرُّوَاشِحِ السَّمَاوِيَةِ: ص ١٩٠، الصَّدْر، حَسَن، نَهَايَةُ: ص ٢٢٤، قَلْعَجِي، مُحَمَّدٌ،

مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاء: ص ٤٣٥، أَبُو حَبِيبٍ، سَعْدِي، الْقَامُوسُ الْفَقْهِيُّ: ص ٨١.

في الكافي والشيخ في التهذيب^(١)، وأكثرُ نسخِه «بأنَّ الخارجَ مِنَ الجانبِ الأيمنِ يكونُ حِضْباً»، وفي بعضِ نسخِه الأخرى بالعكس، أو أوْهمَ السَّماعَ مَنْ لم يسمع منه، أو تفرَّد بإيرادِ ما لم يشتهر بِلِقائه، فمدَّلسٌ^(٢)؛ لعدم تصرُّيحه به أو وَرَدَ بطريقٍ يروى بغيره سهواً، أو للزَّواج أو الكساد، فمقلوبٌ^(٣)، أو اختلَقَ ووُضِعَ لمعنى لمصلحة، فموضوعٌ^(٤)، وإن وافق الراوي في اسمه، واسمُ أبيه -آخر- لفظاً، فمتفقٌ^(٥) ومتفرِّقٌ، أو خطأً فقط، فمختلفٌ ومؤتلفٌ^(٦)، أو في اسمه فقط والأبوان مؤتلفان، فمتشابهٌ^(٧)، أو المرويُّ عنه في السَّنِّ، أو الأخذُ عن الشيخ، فروايةُ الأقرانِ^(٨)، أو حصولُ تقدُّمٍ عليه في أحدهما، فروايةُ الأكابرِ عَنِ الأصاغرِ^(٩)، ثمَّ سلسلةُ السَّنَدِ إماميَّونَ ممدوحونَ بالتوثيق في كلِّ طبقة، فصحيحٌ^(١٠) - وإن اعتراه شذوذٌ - أو إماميَّونَ ممدوحونَ بدونه، كلاً أو بعضاً مع

(١) الكليني، الكافي: ج ٣، ص ٩٤، ٩٥، الطوسي، التهذيب: ج ١، ص ٣٨٥، ٣٨٦، العاملي، حسين بن

عبد الصمد، وصول الأخبار إلى أصول الأخبار: ص ١١٢، ١١٣، الداماد، الرواشح السماوية: ص ١٩١.

(٢) ابن حزم، الإحكام: ج ١، ص ١٢٦، الصدر، حسن، نهاية الدراية: ص ٢٠٠.

(٣) العاملي، بهاء الدين، الحبل المتين: ص ٥، الصدر، حسن، نهاية الدراية: ص ٣٠٤.

(٤) ابن الصلاح، مقدِّمة ابن الصلاح: ص ٧٩.

(٥) الخطيب، البغدادي، الكفاية في علم الرواية: ص ٤١، ابن حجر، مقدِّمة فتح الباري: ص ٧،

الحسني، هاشم معروف، دراسات في الحديث والمحدثين: ص ١١٦.

(٦) الصدر، حسن، نهاية: ص ١٦٦، غفاري، علي أكبر، دراسات في علم الدراية: ص ٤٧.

(٧) الصدر، حسن، نهاية الدراية: ص ٣٣٠.

(٨) الصدر، حسن، نهاية الدراية: ص ٣٣٠، ٣٣١.

(٩) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث: ص ٢١٥، ابن الصلاح، مقدِّمة ابن الصلاح:

ص ١٨٢، العاملي، حسين بن عبد الصمد، وصول الأخبار إلى أصول الأخبار: ص ١١٥، الصدر،

حسن، نهاية الدراية: ص ٧١.

(١٠) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث: ص ٦٢، ابن الصلاح، مقدِّمة ابن الصلاح،

ص ١٥، العاملي، حسين بن عبد الصمد، وصول الأخبار إلى أصول الأخبار: ص ١١٦، العاملي،

بهاء الدين، الحبل المتين: ص ٥، ومشرق الشمسين: ص ٢٧٢، الصدر، حسن، نهاية الدراية: ص ٧١.

توثيق الباقي، فَحَسَنٌ^(١)، أو مسكوتٌ عن مدحهم وذمهم كذلك فقويٌّ، أو غير إماميين كلاً أو بعضاً مع توثيق الجميع، فموثَّق وقويٌّ أيضاً، وما سوى هذه الأربعة فضعيفٌ مقبولٌ، إن اشتهر العملُ بمضمونه، وإلا فغيرُ مقبولٍ، وقد يُطلق الضَّعِيفُ على القويِّ بمعنييه، وقد ينتظمُ المرسلُ في الصَّحيحِ كمراسيلِ محمد بن أبي عمير^(٢) - وإن روى عن غير ثقةٍ -؛ لأنَّه قد ذكروا^(٣) أنَّه لا يُرسلُ إلاَّ عن ثقةٍ؛ لأنَّه لا يروي إلاَّ عن ثقةٍ، فروايته أحياناً عن غير ثقةٍ لا يقدحُ في ذلك مُطلقاً كما تُوهَّم، وهذا كُلُّه على الاصطلاح الجديد من المتأخِّرين - رضوانُ الله عليهم - إذ لم يكن ذلك معروفاً بين المتقدمين - قدس الله أرواحهم - بل كان المُتعارفُ بينهم إطلاقَ الصَّحيحِ على كلِّ حديثٍ اعتضدَ بما يقتضي الاعتمادَ عليه، أو اقترنَ بما يُوجبُ الوثوقَ به والعملَ بمضمونه وإن كانَ ضعيفاً، والضَّعِيفُ بخلافه وإن كانَ صحيحاً، وسيأتي الكلامُ عن ذلك إن شاء الله تعالى.

-
- (١) ابن الصَّلاح، مقدِّمة ابن الصَّلاح: ص ٣٣، الصِّدر، حسن، نهاية الدِّراية: ص ١٧١.
 (٢) واسمُ أبي عمير زياد بن عيسى، يكنى أبا أحمد، مولى الأزد، من موالِي المهلب بن أبي صفرة، بغداديّ الأصل والمقام، سَمِعَ من الإمام الكاظم (عليه السلام) وحَدَّث عنه، وروى عن الإمام الرِّضا (عليه السلام) أيضاً، ثقةٌ، ناسِكٌ، عابدٌ، ورعٌ، ذكره الجاحظ في كتابه فخر قحطان على عدنان، له أربعة وتسعون كتاباً، منها: كتاب النوادر، الرَّد على أهل القدر والجبر، كتاب البداء، مات سنة (٢١٧هـ). تنظر ترجمته: النَّجاشي، الرِّجال: ص ٣٢٦، ٣٢٧، الطوسي، الفهرست: ص ٢١٨، ٢١٩، الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٢٣٩، التفرشي، نقد الرِّجال: ج ٤، ص ١٠٦.
 (٣) الذَّاكِرُ هو الشَّيْخُ الطُّوسِيّ، يُنظر: عدَّة الأصول، تحقيق: محمَّد رضا الأنصاري القميّ: ١/ ١٤٥ (الناشر).

منهج [٣]:

[التواترات] ^(٤) قطعيّة الصّدق والقبول في العلم والعمل، والمنازعُ مكابرٌ، والآحادُ ظنيّتهما فيهما، وقد عملَ بها المتأخرون -رضوانُ الله عليهم- وردّها السيّد المرتضى ^(٥)، وابنُ زهرة ^(٦)، وابنُ البرّاج ^(٧)، وابنُ إدريس ^(٨)، بل أكثرُ المُتقدّمين -قدّس الله أرواحهم- ولعلَّ العملَ أحسنُ، ومع القرينة المفيدة للقطعِ بذلك فالتواترات، والمنازعُ مكابرٌ، كمدّعي القطعِ مع عدمِها، قال الشيخ ^(٩): إنَّ غير التواترِ إنَّ اعتضد بقرينة ألحق بالتواترِ في إيجاب العلمِ ووجوبِ العملِ، وإلّا فنسميه خبرَ آحادٍ، نُجيزُ

(٤) في (أ): التواتر، والمثبت من (ب).

(٥) ويلقبُ بعلمِ الهدى، واسمُه أبو القاسم عليُّ بنُ الحسين بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام، متكلمٌ، محدّثٌ، فقيهٌ، شاعرٌ، أديبٌ، نقيبُ العلويّين، له كتبٌ كثيرةٌ، منها: كتاب تفسير سورة الحمد وقطعة من سورة البقرة، مات سنة (٤٣٦هـ). تنظر ترجمته: النجاشي، الرجال: ص ٢٧٠، الطوسي، الفهرست: ص ٦٤، ابن داود، الرجال: ص ١٣٧، التفرشي، نقد الرجال: ج ٣، ص ٢٥٤.

(٦) هو حمزة بن علي بن زهرة، أبو المكارم، عالمٌ، فقيهٌ، ثقةٌ، محدّثٌ جليلٌ، له كتبٌ، منها: غنية النزوع، وكتاب قبس الأنوار. تنظر ترجمته: الحلي، إيضاح الاشتباه: ص ١٦٨، الحرّ العاملي، أمل الأمل: ج ٢، ص ١٠٥، البروجرديّ، طرائف المقال: ج ١، ص ١١٤، الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ٧، ص ٢٨٧.

(٧) ابن البرّاج، هو عبد العزيز بن نحرير بن عبد العزيز بن البرّاج، فقيهٌ، قاضي طرابلس، له كتب منها: المهدّب، المعتمد، الرّوضة، وله الكامل في الفقه. تنظر ترجمته: منتجب الدين، الفهرست: ص ٧٤، ٧٥، الأردبيلي، جامع الرّواة: ج ١، ص ٤٦٠، الحرّ العاملي، أمل الأمل: ج ٢، ص ١٦٢. (٨) هو محمّد بن إدريس الحنظلي، يكنى أبا حاتم، له كتاب. تنظر ترجمته: الطوسي، الفهرست: ص ٢٢٥، الأردبيلي، جامع الرّواة: ج ٢، ص ٦٥.

(٩) هو الشيخ الطوسي، والقرائن المشار إليها هي: (١) موافقة الكتاب. (٢) موافقة السّنة. (٣) موافقة إجماع الطائفة. (٤) موافقة الأصول العقليّة، وهذه الطريقة اتّبعها الشيخ الطوسي فاختصّ بها، مع المزاي التي بسببها صحّ الأخذ بها، ولولاها لامتنع ذلك. ينظر: الصّدر، حسن، نهاية الدّراية: ص ٢٨١.

الْعَمَلُ بِهِ تَارَةً، وَنَمْنَعُهُ أُخْرَى، عَلَى تَفْصِيلِ ذِكْرِهِ فِي الْإِسْتِبْصَارِ^(١)، وَالصَّحَاحُ لَا شُبْهَةَ فِي وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهَا، وَالْحِسَانُ^(٢) كَالصَّحَاحِ عِنْدَ قَوْمٍ، وَعِنْدَ آخَرِينَ بِشَرْطِ الْإِخْبَارِ^(٣) بِاشْتِهَارِ عَمَلِ الْأَصْحَابِ بِهَا، كَالْمَوْثِقَاتِ وَغَيْرِهَا، وَأَمَّا الضَّعَافُ فَقَدْ شَاعَ عَمَلُ الْأَصْحَابِ بِهَا فِي السُّنَنِ، وَإِنْ اِشْتَدَّ ضَعْفُهَا إِلَى النِّهَايَةِ، إِذْ الْعَمَلُ عِنْدَنَا لَيْسَ بِهَا فِي الْحَقِيقَةِ، بَلْ بِالْحَسَنَةِ الْمَشْهُورَةِ الْمُتَلَقَّاةِ بِالْقَبُولِ، الْمُرَوِّیَّةِ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وَهِيَ: «مَنْ سَمِعَ شَيْئاً مِنَ الثَّوَابِ عَلَى شَيْءٍ فَصَنَعَهُ كَانَ لَهُ أَجْرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى مَا بَلَغَهُ»^(٤)، وَقَدْ تَأَيَّدَتْ بَعْدَهُ أَخْبَارٌ، مِنْهَا مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ الْجَلِيلُ فِي الْكَافِي عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى^(٥)، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ^(٦)، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ^(٧)،

(١) الطوسي: ج ١، ص ٣، ٤.

(٢) ابن الصلاح، مقدِّمة ابن الصلاح: ص ٣٣، ٣٤، الميرزا النوري، خاتمة المستدرک: ج ١، ص ٥٩، ٦٥.

(٣) هكذا في الأصل، ولعلها: الانجبار.

(٤) الكليني، الكافي: ج ٢، ص ٨٧، الحر العاملي، الوسائل: ج ١، ص ٨٢، الصِّدْر، حسن، نهاية الدِّرَاية: ص ٢٨٦، الصِّدْر، مُحَمَّدُ بَاقِر، دروس في علم الأصول: ج ٢، ص ١٥٥.

(٥) هو مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ، ثَقَّةٌ، لَكِنَّهُ يَرُوي عَنِ الضَّعَفَاءِ وَالْمَرَّاسِيلِ، اسْتَشْنَى ابْنَ الْوَلِيدِ مَایَرُويَه عَنْ جَمَاعَةٍ، كَقَوْلِهِ: عَنْ رَجُلٍ، أَوْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، أَوْ الْجَامُورَانِ، أَوْ غَيْرِهِ، لَهُ كُتُبٌ، مِنْهَا: نَوَادِرُ الْحُكْمِ. تَنْظُرُ تَرْجُمَتُهُ: ابْنُ النَّدِيمِ، الْفَهْرَسْت: ص ١١٦، النجاشي، الرِّجَال: ص ٣٤٨، الطوسي، الفهرست: ص ٢٢١، الْحَلِّي، خلاصة الأقوال: ص ٢٤٧، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ٣٣٥.

(٦) هو أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ الرَّيَّاتِ الْهَمْدَانِيُّ، وَاسْمُ أَبِي الْخَطَّابِ زَيْدٌ، ثَقَّةٌ، جَلِيلُ الْقَدْرِ، لَهُ تَصَانِيفٌ، مِنْهَا كِتَابُ التَّوْحِيدِ، كِتَابُ النُّوَادِرِ، وَغَيْرِهَا، رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الصَّفَّارُ، مَاتَ سَنَةَ (٢٦٢هـ). تَنْظُرُ تَرْجُمَتُهُ: النجاشي، الرِّجَال: ص ٣٣٤.

(٧) أَبُو جَعْفَرٍ، مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانَ الزَّاهِرِيُّ، مِنْ وَلَدِ زَاهِرِ مَوْلَى عَمْرٍو بْنِ الْحَمِقِ الْخَزَاعِيِّ، لَهُ كُتُبٌ، مِنْهَا كِتَابُ الطَّرَائِفِ، مَاتَ سَنَةَ (٢٢٠هـ). تَنْظُرُ تَرْجُمَتُهُ: النجاشي، الرِّجَال: ص ٣٢٨، الطوسي، الرِّجَال: ص ٣٦٤، والفهرست: ص ٢١٩، ابْنُ دَاوُدَ، الرِّجَال: ص ١٧٤، الْحَلِّي، خلاصة الأقوال: ص ٣٩٤، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ٢٣٦.

عن عمران الزعفراني^(١)، عن محمد بن مروان^(٢)، قال: سمعتُ أبا جعفر محمد الباقر عليه السلام، يقول: «مَنْ بَلَغَهُ ثَوَابٌ مِنَ اللَّهِ عَلَى عَمَلٍ فَعَمِلَ ذَلِكَ الْعَمَلِ التَّمَسَّ ذَلِكَ الثَّوَابُ أَوْتِيَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْحَدِيثُ كَمَا بَلَغَهُ»^(٣)، وما رواه الشيخ الصدوق محمد بن بابويه^(٤) في كتابِ ثواب الأعمال عن أبيه علي بن بابويه^(٥)، عن علي بن موسى^(٦)، عن أحمد بن محمد^(٧)،

(١) هو عمران بن إسحاق الزعفراني الكوفي، من أصحاب الصادق عليه السلام، وعده بعض العلماء مجهول الحال. تنظر ترجمته: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ج ١، ص ٣٦٥، حسن بن زين الدين، التحرير الطاووسي: ص ٢٣٣، ٢٣٤، البروجردي، طرائف المقال: ج ١، ص ٥٤٩.

(٢) هو محمد بن مروان بن عثمان المدني الكلبى، من أصحاب الإمام الباقر والصادق عليه السلام. تنظر ترجمته: الطوسي، الرجال: ص ١٤٤، التفرشي، نقد الرجال: ج ٤، ص ٣١٩.

(٣) الكليني، الكافي: ج ٢، ص ٨٧.

(٤) هو محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، أبو جعفر، نزيل الري، شيخ الطائفة وفقهها، ووجهها في خراسان، ورد بغداد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حدث السن، له كتب كثيرة، منها: كتاب التوحيد، كتاب النبوة، كتاب إثبات الوصية لعلي عليه السلام كتاب ثواب الأعمال، والمقنع في الفقه، وكتاب الأوائل، وكتاب الأواخر، وغيرها كثير، توفي سنة ٣٨١ هـ. تنظر ترجمته: النجاشي: ص ٣٨٩، الطوسي، الرجال: ص ٤٣٩.

(٥) هو علي بن الحسين بن موسى بن بابويه، يكنى أبا الحسن، من أجلّة المشايخ في عصره، كان فقيهاً، عالماً، ثقةً في الرواية، يروي عن أبي خلف العجلي والتلعكبري، روى عنه محمد بن أحمد ابن هشام، له كتب، منها: كتاب التوحيد، وكتاب الإملاء، والمنطق وغيرها، مات ببغداد سنة ٤٣٩ هـ. تنظر ترجمته: النجاشي، الرجال: ص ٢٦١، الطوسي، الرجال: ص ٤٣٢، وص ٤٣٧ والفهرست: ص ١٥٧، وابن شهر آشوب، معالم العلماء: ص ١٠٠.

(٦) هو علي بن موسى بن جعفر بن أبي جعفر الكميذاني، وقيل الكميذاني، وكمندان قرية من قرى مدينة قم، يكنى أبا علي، كان مرتفعاً في القول، ضعيفاً في الحديث، ألف كتاباً رواه عنه محمد بن يحيى. تنظر ترجمته: النجاشي، الرجال: ص ٤٠٦، ابن داود، الرجال: ص ٢١٨، الحلي، إيضاح الاشتباه: ص ٢١٥، وص ٢٩٥، والخلاصة: ص ٤٠٦، حسن بن زين الدين، متقى الجمان: ج ١، ص ٤٣.

(٧) أحمد بن محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي، أبو جعفر، أصله كوفي، وكان جدّه محمد بن علي حبسه يوسف بن عمر بعد قتل زيد عليه السلام، ثم قتله، وكان خالد صغير السن، فهرب مع أبيه عبد الرحمن إلى برق رود، وكان ثقةً في نفسه، ... وصنّف كتباً، منها: المحاسن،

عن علي بن الحكم^(١)، عن هشام^(٢)، عن صفوان^(٣)، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «مَنْ بَلَغَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّوَابِ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ فَعَمِلَهُ كَانَ لَهُ أَجْرُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يَقُلْهُ»^(٤)، وما رواه أحمد بن أبي عبد الله البرقي في المحاسن^(٥)، عن علي ابن الحكم، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «مَنْ بَلَغَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ شَيْءٌ مِنَ الثَّوَابِ فَعَمِلَهُ كَانَ أَجْرُ ذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يَقُلْهُ»^(٦)، وما روي عنه عليه السلام مِنْ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ بَلَغَهُ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَضِيلَةً فَأَخَذَ بِهَا وَعَمِلَ بِهَا فِيهَا إِيْمَانًا لِلَّهِ وَرَجَاءً ثَوَابِهِ، أَعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ»^(٧)،

كتاب التبليغ، الرسالة، كتاب التراحم والتعاطف، كتاب التبصرة، وغيرها. تنظر ترجمته: النجاشي، الرجال: ص ٧٦، الطوسي، الفهرست: ص ٦٢ (الناشر).

(١) هو علي بن الحكم بن الزبير النخعي الكوفي الضرير، يكنى أبا الحسن، كان فقيهاً، ثقةً، جليل القدر، روى عنه علي بن جعفر بن الزبير، ومحمد بن إسماعيل، وأحمد بن أبي عبد الله. تنظر ترجمته: النجاشي، الرجال: ص ٢٧٤، الطوسي، الفهرست: ص ١٥١، الحلي، الخلاصة: ص ١٧٧.

(٢) هو هشام بن سالم الجواليقي الجعفي الكوفي، يكنى أبا محمد، كان من سبي الجوزجان، فصار مولى بشر بن مروان، كان فقيهاً، ثقةً، له كتبٌ، منها: كتاب الحج، وكتاب التفسير، وكتاب المعراج، روى عنه ابن أبي عمير، ويروي عن محمد بن مسلم، وزرارة بن أعين. تنظر ترجمته: النجاشي، الرجال: ص ٤٣٤، الطوسي، الرجال: ص ٣١٨ والفهرست: ص ٢٥٧، الحلي، الخلاصة: ص ٢٨٩، الخراساني، كفاية الأصول: ج ٣، ص ٧١.

(٣) هو صفوان بن يحيى البجلي الكوفي، يكنى أبا محمد، كان فقيهاً، عابداً، ورعاً، ثقةً، كانت له منزلة شريفة عند الإمام الرضا عليه السلام، روى عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الزيات، صنف ثلاثين كتاباً، منها: كتاب الوضوء، والصلاة، والصوم، والحج، والزكاة، مات سنة (٢١٠ هـ). تنظر ترجمته: النجاشي، الرجال: ص ١٩٨، الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ص ٧٩٢، والفهرست: ص ١٤٥. (٤) ثواب الأعمال: ص ١٣٢.

(٥) المحاسن: ج ١، ص ٢٥.

(٦) الحر العاملي، الوسائل: ج ١، ص ٨١، المجلسي، بحار الأنوار: ج ٢، ص ٢٥٦، وقال: «هذا الخبر من المشهورات، رواه الخاصة والعامة».

(٧) المتقي الهندي، كنز العمال: ج ١٥، ص ٧٩١، الفتني، تذكرة الموضوعات: ص ٢٨، العجلوني،

ولا يثبت بها شيءٌ من الأحكام الخمسة الشرعية سوى الاستحباب؛ لاستناده إلى هذا الحديث مع مؤيداته - كما عرفت.

وذهب بعض المتأخرين إلى العمل بجميع ما ورد في الكتب المشهورة مُطلقاً، مُدّعياً حصول العلم العادي، إذ قال: «إننا نعلم عادةً أن الإمام ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني، وسيدنا الأجل المرتضى، وشيخنا الصدوق، ورئيس الطائفة - قدس الله أرواحهم - لم يفترأ في أخبارهم بأن أحاديث كتبنا صحيحة، أو بأنها مأخوذة من الأصول المجمع عليها، ومن المعلوم أن هذا القدر^(١) من القطع العادي كافٍ في جواز العمل بتلك الأحاديث»^(٢)، انتهى كلامه، ولا يخفى ضعفه، لأن الشيخ^(٣) لم يصرح بصحة الأحاديث كلها، بل ادعى الإجماع على جواز العمل بها، وأنت خيرٌ بما في الإجماع الذي يدعيه^(٤) من الحلل البين، وإن السيد^(٥) قد صرح بأن أكثر كتبنا المروية عن الأئمة^(٦) معلومة مقطوع في صحتها، لا أنه ادعى صحة جميعها، وإن محمد ابن يعقوب - نور الله مرقدته - لم يكن كلامه بذلك الصريح، فلو كان فمن باب الترغيب والاستدعاء إلى الأخذ بما ألفه، نعم الصدوق^(٧) صرح بذلك تصريحاً، لكن بناءً على ما أدى إليه رأيه، واعتقاده الصحة بزعمه، فلا ينهض حجة على غيره.

كشف الخفاء: ج ٢، ص ١٥٢، وج ٢، ص ٢٣٦، الفيض الكاشاني، الأصول الأصيلة: ص ٦٥.
(١) في الأصل زيادة بعد لفظة القدر: [من القدر]، وما ثبتناه يوافق النسخة (ب)، ووجود هذه الزيادة يخلُّ بالسِّياق.

(٢) الحرَّ العاملي، الجواهر السنّية: ص ٣٧٥، ٣٧٦، الفيض الكاشاني، الأصول الأصيلة: ص ٥٨، ٥٩.

(٣) يقصدُ به الشيخ محمد بن يعقوب الكليني.

(٤) يقصدُ به السيد المرتضى علم الهدى نقيب الطالبيين.

مَنْهَج [٤]:

الذي بعث المتأخرين - قدس الله أرواحهم - على العدول عما كان عليه القدماء - نور الله مراقدهم - ووضع ذلك الاصطلاح الجديد على ما وجهه بعض الأعلام الفضلاء الكرام، هو أنه «لما طالت الأزمنة بين من تأخر وبين الصدر السابق، وآل الحال إلى اندراس بعض كتب الأصول المعتمدة؛ لغلظ حكام الجور والضلال، والخوف من إظهارها وانتساخها، وانضمم إلى ذلك اجتماع ما وصل إليهم من كتب الأصول في الأصول المشهورة في هذا الزمان، فالتبست الأحاديث المأخوذة من الأصول المعتمدة بالمأخوذة من غير المعتمدة، واشتبهت المتكررة في كتب الأصول بغير المتكررة، وخفي عليهم - قدس الله أرواحهم - كثير من تلك الأمور التي كانت سبب وثوق القدماء بكثير من الأحاديث، ولم يمكنهم الجري على أثرهم في تمييز ما يعتمد عليه مما لا يركن إليه، فاحتاجوا إلى قانون يتميز به الأحاديث المعتمدة من غيرها، والوثوق بها عما سواها، فقرروا لنا - شكر الله سعيهم - ذلك الاصطلاح الجديد، وقربوا إلينا البعيد، ووصفوا الأحاديث الواردة في كتبهم الاستدلالية بما اقتضاه ذلك الاصطلاح من الصحة والحسن والتوثيق»، انتهى كلامه، ولا يخفى أن هذا كله دعوى محتملة مظنونة غير معلومة الثبوت، وفيها مناقشة ظاهرة لطيفة التعليل، لم يسعني ذكر شيء منها مخافة التّطويل.

واعلم أن الأمور التي كانت تقتضي اعتماد القدماء - قدس الله أرواحهم - عليها في إطلاق الصحيح على الحديث، وسبب وثوقهم فيه خمسة:

أحدها: وروده في كثير من الأصول الأربعمئة المشهورة المتداولة المتصلة بأصحاب العصمة - صلوات الله عليهم.

ثانيها: تكرره في أصل منها فأكثر بطرق مختلفة وأسانيد معتبرة.

ثالثها: ورودُهُ عَنْ أَحَدِ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ أَجْمَعُوا عَلَى تَصْدِيقِهِمْ، كُزْرَارَةُ^(١) وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلَمٍ^(٢)، وَالْفَضِيلُ بْنُ يَسَارٍ^(٣)، أَوْ عَلَى تَصْحِيحِ مَا يَصِحُّ عَنْهُمْ، كَصَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى^(٤)، وَيُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٥)، وَأَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ^(٦)، أَوْ عَلَى الْعَمَلِ بِرَوَايَتِهِمْ،

(١) هو عبد ربّه، وزرارة لقبه، ابن أعين بن سنسن الشيباني، يكنى أبا علي وأبا الحسن، وأعين كان عبداً رومياً لرجل من بني شيبان، علّمه القرآن ثمّ أعتقه، وكان سنسن راهباً في بلاد الروم، فقيهاً، متكلماً، شاعراً، أديباً، ثقةً، له كتاب الاستطاعة والجبر، مات سنة (١٥٠ هـ). تنظر ترجمته: الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٢، ص ٦٩، العقيلي، الضعفاء: ج ٢، ص ٩٦، الرازي، الجرح والتعديل: ج ٣، ص ٦٠٣، ابن عدي، الكامل: ج ٣، ص ٢٤١، الزراري، تاريخ آل زرارة: ج ١، ص ٣٥، ابن النديم، الفهرست: ص ٢٧٦، النجاشي، الرجال: ص ١٧٥، الطوسي، الرجال: ص ٣٣٧، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ٢٠٦، ٢٠٧.

(٢) هو محمد بن مسلم الطائفي الثقفي، كوفي، ثقة، ممدوح، من أصحاب الإمام الباقر والصّادق (عليه السلام)، مدحه الإمام الصّادق (عليه السلام). تنظر ترجمته: الكشي، الرجال: ص ١٤٧، ١٤٨.

(٣) هو الفضيل بن يسار النهدي الكوفي، يكنى أبا مسور وأبا القاسم، سكن البصرة، ثقة جليل القدر، روى عن الإمام الباقر والصّادق (عليه السلام)، مات في حياة الإمام الصّادق (عليه السلام) قبل سنة (١٤٨ هـ)، روى عنه ربعي بن عبد الله، وجميل بن صالح. تنظر ترجمته: البخاري، التاريخ الكبير: ج ٧، ص ١٢٢، البرقي، الرجال: ص ١٧، ابن حبان، الثقات: ج ٧، ص ٣١٥، النجاشي، الرجال: ص ٣٠٩، الطوسي، الرجال: ص ٢٦٩، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ٣١٨.

(٤) هو صفوان بن يحيى البجلي، يكنى أبا محمد، كوفي، ثقة، روى أبوه عن الإمام الصّادق (عليه السلام)، وهو يروي عن الإمام الرضا (عليه السلام)، صنّف ثلاثين كتاباً، منها: كتاب الوضوء، مات سنة (٢١٠ هـ). تنظر ترجمته: النجاشي، الرجال: ص ١٩٨، الطوسي، الرجال: ص ٣٣٨، ٣٣٩.

(٥) هو يونس بن عبد الرحمن، مولى عليّ بن يقطين بن موسى، يكنى أبا محمد، روى عن الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام) والإمام الرضا (عليه السلام)، وله كتب. تنظر ترجمته: النجاشي، الرجال: ص ٤٤٦، ابن داود، الرجال: ص ٢٠٧، حسن بن زين الدين، التحرير الطوسي: ص ٦٢٠.

(٦) أحمد بن محمد بن عمرو بن أبي نصر البزنطي الكوفي، واسم أبي نصير زيد، يكنى أبا جعفر وأبا علي، ثقة، عظيم المنزلة عند الإمام الرضا (عليه السلام)، والبزنطي نسبة إلى ثياب تعرف بموضع بزنطة. تنظر ترجمته: الصّدوق، عيون أخبار الرضا: ج ٢، ص ٢١٢، الطوسي، الرجال: ص ٣٣٢-٣٥١، والفهرست: ص ٢٩١، الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٤٣٧، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ٨٤، ٨٥.

كَعِمَارِ السَّابَاطِيِّ^(١) وَأَصْرَابِهِ، عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ^(٢).

رَابِعُهَا: وَرَوْدُهُ فِي أَحَدِ الْكُتُبِ الْمَعْرُوضَةِ عَلَى أَحَدِ الْأَئِمَّةِ عليه السلام الَّتِي أَثْنَوْا عَلَى مُؤَلِّفِهَا، كَكِتَابِي يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٣) وَالْفَضْلَ بْنِ شَاذَانَ^(٤)، الْمَعْرُوضَيْنِ عَلَى الْعَسْكَرِيِّ عليه السلام، فَصَحَّحَهُمَا، وَاسْتَحْسَنَهُمَا، وَأَثْنَى عَلَيْهِمَا، وَكِتَابِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَلَبِيِّ^(٥) الْمَعْرُوضِ عَلَى الصَّادِقِ عليه السلام، فَصَحَّحَ وَاسْتَحْسَنَ وَأَثْنَى.

خَامِسُهَا: أَخَذَهَا مِنْ أَحَدِ الْكُتُبِ الَّتِي شَاعَ بَيْنَ سَلَفِهِمُ الْعَمَلُ وَالْاعْتِمَادُ عَلَيْهَا، سِوَاءَ كَانَ مُؤَلِّفُهَا مِنَ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ، كَكِتَابِ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(٦)،

(١) هُوَ عِمَارُ بْنُ مُوسَى السَّابَاطِيُّ، يَكْنَى أَبُو الْفَضْلِ وَأَبَا الْيَقْضَانَ، كُوفِيٌّ، سَكَنَ الْمَدَائِنَ، ثَقَّةٌ فِي الرِّوَايَةِ، رَوَى عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عليه السلام، لَهُ كِتَابٌ يَرْوِيهِ مُصَدِّقُ بْنُ صَدَقَةَ. تَنْظُرُ تَرْجُمَتُهُ: النِّجَاشِيُّ، الرَّجَالُ: ص ٢٩٠، الطُّوسِيُّ، الرَّجَالُ: ص ٢٥١، وَص ٣٤٠، وَالْفَهْرَسْتُ، ص ١٨٩، الْحَلَبِيُّ، الْخُلَاصَةُ: ص ٣٨٢.

(٢) هُوَ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ فِيهِمَا ذَكَرَهُ فِي اخْتِصَارِهِ كِتَابَ الْكُثْبِيِّ، يَنْظُرُ الْكُثْبِيُّ، الرَّجَالُ: ص ٢٣٨ رَقْم ٤٣١، وَص ٣٧٥، رَقْم ٧٠٥، وَص ٥٥٦، رَقْم ١٠٥٠ (النَّاشِرُ).
(٣) مَوْتٌ تَرْجُمَتُهُ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

(٤) هُوَ الْفَضْلُ بْنُ شَاذَانَ بْنِ خَلِيلٍ، أَوْ (جَبْرَائِيلَ)، الْأَزْدِيُّ النِّسَابُورِيُّ، يَكْنَى أَبُو مُحَمَّدٍ، فَتِيهٌ، مُتَكَلِّمٌ، ثَقَّةٌ، رَوَى عَنِ الْإِمَامِ الرُّضَا عليه السلام، صَنَّفَ مِائَةً وَثَمَانِينَ كِتَابًا، أَوْ مِائَةً وَسِتِّينَ كِتَابًا. تَنْظُرُ تَرْجُمَتُهُ: النِّجَاشِيُّ، الرَّجَالُ: ص ٣٠٦، الطُّوسِيُّ، الرَّجَالُ: ص ٣٦٠، وَالْفَهْرَسْتُ: ص ١٩٧، ابْنُ شَهْرَآشُوبٍ، مَعَالِمُ الْعُلَمَاءِ: ص ١٢٥، ابْنُ دَاوُدَ، الرَّجَالُ: ص ١٥١، الْحَلَبِيُّ، الْخُلَاصَةُ: ص ٢٢٩.

(٥) هُوَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي شُعْبَةَ الْحَلَبِيِّ الْكُوفِيُّ، مَوْلَى بَنِي تَيْمِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، يَكْنَى أَبُو عَلِيٍّ، كَانَ يَتَجَرَّعُ هُوَ وَإِخْوَتُهُ إِلَى حَلَبٍ، فَنُسِبَ إِلَيْهَا، ثَقَّةٌ، صَنَّفَ كِتَابًا وَعَرَضَهُ عَلَى الْإِمَامِ الصَّادِقِ عليه السلام، فَصَحَّحَهُ وَاسْتَحْسَنَهُ، وَهُوَ أَوَّلُ كِتَابٍ صَنَّفَهُ الشَّيْعَةُ. تَنْظُرُ تَرْجُمَتُهُ: ابْنُ دَاوُدَ، الرَّجَالُ: ص ١٢٥، النِّجَاشِيُّ، الرَّجَالُ: ص ٢٣١، الْحَلَبِيُّ، الْخُلَاصَةُ: ص ٢٠٤.

(٦) حَرِيزُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْدِيُّ الْكُوفِيُّ، يَكْنَى أَبُو مُحَمَّدٍ، وَنُسِبَ إِلَى سَجِسْتَانَ أَيْضًا؛ لَكَثْرَةِ سَفَرِهِ وَتِجَارَتِهِ إِلَيْهَا، وَكَانَ مِمَّنْ شَهَرَ السَّيْفَ فِي قِتَالِ الْخَوَارِجِ فِي سَجِسْتَانَ، ثَقَّةٌ، رَوَى عَنِ الصَّادِقِ وَالْكََاظِمِ عليه السلام، لَهُ كِتَابُ الصَّلَاةِ، وَكِتَابُ نَوَادِرَ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي لِسَانِ الْمِيزَانِ: ج ٢، ص ١٨٦ «حَرِيزُ بْنُ أَبِي حَرِيزٍ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَزْدِيُّ الْكُوفِيُّ، ابْنُ قَاضِي سَجِسْتَانَ، وَقُتِلَ فِيهَا».

وكتب ابن سعيّد^(١)، وهي خمسون كتاباً على ما نقله علماء الرجال، وكتاب الرحمة لسعيّد^(٢) بن عبد الله^(٣)، وكتاب المحاسن لأحمد بن أبي عبد الله البرقي^(٤)، وكتاب نوادر الحكمة لمحمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري^(٥)، وكتاب النوادر لأحمد بن محمد ابن عيسى^(٦)، أو من غيرهم، ككتاب حفص بن غياث القاضي^(٧)، وكتب الحسين

وتنظر ترجمته: الرازي، الجرح والتعديل: ج ٣، ص ٢٨٩، النجاشي، الرجال: ص ١٤٤، الطوسي، الرجال: ص ١٩٤، والفهرست: ص ١١٨، وص ٣٠٤، الحلي، الخلاصة: ص ٤٦٠، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ١٣٩.

(١) وهما الحسن والحسين ابنا سعيّد بن حماد بن مهران، تشاركاً في الكتب الثلاثين المصنفة من قبلهما، ومن هذه الكتب: كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، وغيرهما. تنظر ترجمته: النجاشي، الرجال: ص ٥٨، ٥٩، الطوسي، الرجال: ص ٣٥٤، والفهرست: ص ١٠٤، الحلي، الخلاصة: ص ٩٩.

(٢) هكذا في الأصل، والصحيح سعد بن عبد الله، كما في ترجمته التالية، ولعله سهو من المصنف رحمه الله. (٣) هو سعد بن عبد الله بن أبي خلف القمي، يكنى أبا القاسم، فقيه الطائفة وشيخها، سافر كثيراً في طلب الحديث، التقى مع الحسن بن عرفة وأبي حاتم الرازي، وغيرهما، روى عن الحكم بن مسكين، وعنه أحمد بن محمد بن عيسى، صنف كتباً كثيرة، منها: كتاب الوضوء، وغيره. تنظر ترجمته: النجاشي، الرجال: ص ١٧٧، الطوسي، الرجال: ص ٣٩٩، والفهرست: ص ١٥٣. (٤) أحمد بن أبي عبد الله بن محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي، يكنى أبا جعفر، أصله كوفي، ثقة في نفسه، غير أنه أكثر الرواية عن الضعفاء، واعتمد المراسيل، صنف كتباً كثيرة، منها كتاب المحاسن. تنظر ترجمته: الطوسي، الفهرست: ص ٦٢، الحلي، الخلاصة: ص ٦٣، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ٢٦٣، الأردبيلي، جامع الرواة: ج ١، ص ٦٣. (٥) مّرت ترجمته في صفحة (٥٠).

(٦) أحمد بن محمد بن عيسى بن العرّاد، كان حياً سنة (٣١٠هـ)، روى عنه أبو الفرج القنّائي، ومحمد بن عبد الله بن عمرو. تنظر ترجمته: النجاشي، الرجال: ص ٣٣٦، التفرشي، محمد علي: نقد الرجال: ج ١، ص ١٦٩، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ٩٢، الأردبيلي، جامع الرواة: ج ١، ص ٧٠، وج ٢، ص ٩٢. (٧) هو جعفر بن غياث بن طلق بن معاوية بن مالك بن الحارث بن ثعلبة بن ربيعة بن عامر ابن جشم بن وهيل بن سعد بن مالك بن النّخع بن عمرو بن علم بن خالد بن مالك بن أدون، كوفي، ولي قضاء شرقي بغداد لهارون العباسي، ثمّ ولاه قضاء الكوفة، روى عن الإمام الصادق

ابن عبيد الله السَّعْدِيُّ^(١)، وكتبَ عليُّ بن الحسين الطَّاطِرِيُّ^(٢)، وأمثالهم، وعلى هذا الاصطلاح جرى دأبُ المحمَّدين الثلاثة^(٣)، حتى إنَّ الشَّيخَ رحمته جَعَلَ في العِدَّة من جُمْلَةِ القرائنِ المفيدةِ لِصِحَّةِ الأخبارِ أربعةً، أوَّلُها: موافقُها لِأدَلَّةِ العقلِ وما اقتضاه، ثانيها: مطابقةُ الخبرِ لنصِّ الكتابِ، إمَّا خصوصه، أو عمومَه، أو دليله، أو فحواه، ثالثُها: موافقةُ الخبرِ لِلسُّنَّةِ المقطوعِ بها من جهةِ التَّواترِ، رابعُها: كَوْنُ الخبرِ موافقاً لما أَجمعتِ الفِرقةُ النَّاجيةُ الإِماميَّةُ عليه، إلى أن قال: فهذه القرائنُ كُلُّها تدُلُّ على صِحَّةِ مضمونِ أخبارِ الآحادِ، ولا تدُلُّ على صِحَّتِها أنفُسِها؛ لجواز أن تكونَ مصنوعةً. انتهى كلامُه -أعلى اللهُ مقامَه-^(٤)، وبذلك الاصطلاح كانوا يُعرَفونَ إلى حصولِ نوبةِ شيخنا العلامةِ جمالِ

والكاظم عليهما السلام، سَمِعَ الأعمشَ، له كتابُ الحديثِ، ولد سنة (١١٧هـ)، ومات سنة (١٩٤هـ)، صاحبُ أبي حنيفة. تنظر ترجمته: ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٦، ص ٣٦٠، خليفة بن خياط، طبقات خليفة: ص ٢٩، البخاري، التاريخ الكبير: ج ٢، ص ٣٧٠، العجلي، معرفة الثقات: ج ١، ص ٣١٠، ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار: ج ١، ص ٢٧٢، والثقات: ج ١، ص ٣١٠، النجاشي، الرجال: ص ١٣٤، الطوسي، الرجال: ص ١٨٨، والفهرست: ص ١١٦، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ١٧٠، ١٧١.

(١) هو الحسين بن عبيد الله بن سهل السَّعْدِيُّ، يكنى أبا عبد الله، طعن عليه ورمي بالغلو، وخرج من قم بسبب هذه التُّهم، فقيهٌ، صَنَّفَ كتباً منها: كتابُ التَّوحيدِ، وكتابُ التَّوبِخِ، وكتابُ الإمامة. تنظر ترجمته: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ج ٢، ص ٧٩٩، ابن داود، الرجال: ص ٢٤، الحلي، الخلاصة: ص ٣٣٨، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ١٦٢.

(٢) هو عليُّ بن الحسين بن محمَّد الجرميُّ الطاطريُّ الكوفيُّ، يكنى أبا الحسن، فقيهٌ، ثِقَّةٌ، ولبَّيْهِ الثَّيابُ الطَّاطِريَّةُ نَسَبَ إليها، كان واقفياً، متعصباً لمذهبِهِ، معانداً للإِماميَّةِ، له مصَنَّفاتٌ كثيرةٌ في مذهبه، منها: كتابُ المواقيت، كتابُ القبلَةِ، كتابُ المعرفة، ومجموعُ كُتُبِهِ ثلاثين كتاباً. تنظر ترجمته: النجاشي، الرجال: ص ٢٥٤، ٢٥٥، الطوسي، الفهرست: ص ١٥٦، ابن داود، الرجال: ص ٢٦١، الحلي، الخلاصة: ص ٣٦٣.

(٣) هم الشَّيخُ الكلينيُّ والشَّيخُ الصَّدوقُ والشَّيخُ الطوسيُّ، وسيعرَّف بهم المصنِّفُ رحمته في صفحة ٧٦-٧٧.

(٤) الطوسي، عدَّة الأصول: ج ١، ص ٣٧١، ٣٧٢.

الحقّ والدّين الحسن بن المطهر الحلي^(١) - قدّس الله روحه - فوضّع ذلك الاصطلاح الجديد، فهو أوّل من سلّك ذلك الطّريق من علمائنا المتأخّرين - رضوان الله عليهم.

(١) هو الحسن بن سديد الدّين بن زين الدّين علي بن محمّد، يكنى أبا منصور، ويلقّب بالعلامة، فقيه، عالم، أصوليّ، أديب، شاعر، ثقة، انتهت إليه رئاسة المذهب، له كتب كثيرة بلغت (١١٠ كتاباً) منها: إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان، وإيضاح الاشتباه، وتذكرة الفقهاء، وغيرها، ولد سنة (٦٤٨هـ)، ومات سنة (٧٢٦هـ). تنظر ترجمته: ابن داود، الرّجال: ص ٨٧، ابن كثير، البداية والنهاية: ج ١٤، ص ٤٣، ابن حجر، لسان الميزان، ج ٢، ص ٢٦٠، الحرّ العاملي، أمل الآمل: ج ٢، ص ٨١، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ١-٣٢.

مَنْهَج [٥]:

يُشْتَرَطُ لِلرَّأَوِي فِي الرَّوَايَةِ مِنَ الرَّوَاةِ أُمُورٌ خَمْسَةٌ^(١)، التَّكْلِيفُ وَالْإِسْلَامُ إِجْمَاعًا، وَالْإِيمَانُ وَالْعَدَالَةُ عَلَى الْمَشْهُورِ فِيمَا بَيْنَ الْأَصْحَابِ، وَقَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ آيَةُ التَّثَبُّتِ، وَالْعَدَالَةُ هِيَ تَعْدِيلُ الْقُوَى النَّفْسَانِيَّةِ، وَتَقْوِيمُ أَعْمَالِهَا، بِحَيْثُ لَا يَغْلِبُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، أَوْ مَلَكَهٌ نَفْسَانِيَّةٌ يَصْدُرُ عَنْهَا الْمَسَاوَاةُ فِي الْأُمُورِ الصَّادِرَةِ عَنْ صَاحِبِهَا، وَعُرِفَتْ شَرْعًا بِالْمَلَكَةِ النَّفْسَانِيَّةِ الْبَاعِثَةِ عَلَى مَلَازِمَةِ التَّقْوَى وَالْمُرُوءَةِ، الشَّيْخُ قَائِلٌ بِقَبُولِ الرَّوَايَةِ مِنْ فَاسِدِ الْمَذْهَبِ، فَإِنَّهُ اِكْتَفَى فِي الرَّوَايَةِ بِكَوْنِ الرَّأَوِي ثِقَةً مُتَحَرِّزًا عَنِ الْكَذِبِ، وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا فِي الْجَوَارِحِ^(٢)، مُحْتَجًّا بِعَمَلِ الطَّائِفَةِ بِرَوَايَةِ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَالضَّبْطُ: أَعْنِي كَوْنَ الرَّأَوِي حَافِظًا، فَطِنًا، وَاعِيًا، مُتَحَرِّزًا عَنِ التَّحْرِيفِ وَالْغَلْطِ، فَإِنْ مَنْ لَا ضَبْطَ لَهُ قَدْ تَغَلَّبَ عَلَيْهِ السَّهْوُ فِي كَيْفِيَةِ النَّقْلِ وَنَحْوِهَا، وَقِيلَ الْمَرَادُ بِالضَّابِطِ: مَنْ لَا يَكُونُ سَهْوُهُ أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِهِ^(٣)، وَهَذَا الْقَيْدُ - أَعْنِي الضَّبْطُ - لَمْ يَذْكُرْهُ الْمُتَأَخَّرُونَ - قَدَّسَ اللَّهُ أَرْوَاحَهُمْ - وَاعْتَذَرَ الشَّهِيدُ الثَّانِي - نَوَّرَ اللَّهُ مَرْقَدَهُ - عَنْ عَدَمِ تَعَرُّضِهِمْ لَذِكْرِهِ، بِأَنَّ قَيْدَ الْعَدَالَةِ^(٤) مُغْنٍ عَنْهُ؛ لِأَنَّهَُا تَمْنَعُهُ أَنْ يَرُويَ مِنَ الْأَحَادِيثِ مَا لَيْسَ مَضْبُوطًا عِنْدَهُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْتَبَرِ، وَاعْتَرِضَ^(٥) عَلَيْهِ بِأَنَّ الْعَدَالَةَ إِنَّمَا تَمْنَعُ مِنْ تَعَمُّدِ نَقْلِ غَيْرِ الْمَضْبُوطِ عِنْدَهُ، لَا مِنْ نَقْلِ مَا يَسْهُو عَنْ كَوْنِهِ مَضْبُوطًا فَيُظَنُّهُ مُنْضَبِطًا، وَالْحَقُّ أَنَّ

(١) وَذَكَرَ الْغَزَالِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُسْتَصْفَى: ص ١٢٨: «اعلم أنَّ التَّكْلِيفَ وَالْإِسْلَامَ وَالْعَدَالَةَ وَالضَّبْطَ يَشْتَرِكُ فِيهِ الرَّوَايَةُ وَالشَّهَادَةُ».

(٢) الطُّوسِي، الْاِقْتِصَادُ الْهَادِي إِلَى طَرِيقِ الرَّشَادِ: ص ١٦١، يُنْظَرُ: الْحَلِي، مَعَارِجُ الْوَصُولِ: ص ١٤٩، حَسَنُ بْنُ زَيْنِ الدِّينِ، مَعَالِمُ الدِّينِ: ص ٢٠٠.

(٣) الْعَامِلِيُّ، بَهَاءُ الدِّينِ، مَشْرِقُ الشَّمْسِينَ: ص ٢٧٠.

(٤) حَسَنُ بْنُ زَيْنِ الدِّينِ، الْمَعَالِمُ: ص ٢٠١، قَالَ: «وَالْقَوْلُ بِاشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ عِنْدِي هُوَ الْأَقْرَبُ. لَنَا: إِنَّهُ لَا وَاسِطَةَ بِحَسَبِ الْوَاقِعِ بَيْنَ وَصْفِي الْعَدَالَةَ وَالْفِسْقِ فِي مَوْضِعِ الْحَاجَةِ مِنْ اعْتِبَارِ هَذَا الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ الْمَلَكَةَ الْمَذْكُورَةَ إِنْ كَانَتْ حَاصِلَةً فَهُوَ الْعَدْلُ، وَإِلَّا فَهُوَ الْفِسْقُ».

(٥) الْعَامِلِيُّ، بَهَاءُ الدِّينِ، مَشْرِقُ الشَّمْسِينَ: ص ٢٧٠، الصَّدْر، حَسَنُ، نَهَايَةُ الدَّرَايَةِ: ص ٢٣٨.

العدالة لا تُغني عن الضبط؛ لأنَّ مَنْ كَثُرَ سهوُه فربَّما يسهو عن أنَّه كثيرُ السَّهو فيُشكِّلُ الأمرُ، وما أحسن ما قال العلامة - أعلى الله مقامه - في النِّهاية: «إِنَّ الضَّبْطَ مِنْ أَعْظَمِ الشَّرَائِطِ فِي الرِّوَايَةِ، فَإِنَّ مَنْ لَا ضَبْطَ لَهُ قَدْ يسهو عن بعض الحديث، ويكون ممَّا تَتَمُّ بِهِ فائِدَتُهُ، ويختلفُ الحكمُ به، أو يسهو، فيزيد في الحديث ما يضطربُّ به معناه، أو يبدِّل لفظاً بآخر، أو يروي عن النَّبيِّ ﷺ ويسهو عن الواسطة، أو يروي عن شخصٍ فيسهو عنه ويروي عن آخر»^(١). انتهى كلامه.

وأما النَّدرة مِنَ السَّهو فلا بأس؛ لعدم السَّلامة منه إلَّا للمعصوم، فالتَّكليفُ بزواله عن غيره أصلاً تكليفٌ بالمحال، ولا يُشترطُ فيه غيرُ ما ذُكِرَ مِنَ الأوصافِ الخمسة مِنَ الحرِّيَّةِ والذِّكُورَةِ والفقه ونحوها؛ لأنَّ الغرضَ منه الرِّوَايَةُ لا المعرفة والدِّرايَةُ، وهي تتحقَّقُ بها، نعم ينبغي له المعرفة بالعربيَّة حَذْراً مِنَ اللَّحْنِ والتَّصْحِيفِ، بل الأولى الوجوب لما ورد عنهم ﷺ من قولهم: «أَعْرَبُوا أَحَادِيثَنَا فَإِنَّا قَوْمٌ فَصَحَاءُ»^(٢)، وهو يشمل القَلَمَ واللِّسَانَ كما ترى.

(١) العاملي، بهاء الدِّين، مشرق الشَّمسين: ص ٢٧١ «نسب الكلام للشيخ في كتاب النِّهاية»،

وأكدَه الصِّدْر في كتابه نهاية الدِّراية: ص ٢٣٩.

(٢) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٢، ص ١٥١، وج ١٠٨، ص ٢٧، النهازي، علي، مستدرک سفينة

البحار: ج ٢، ص ٢٣٣.

مَنْهَجُ [٦]:

المعتبر بحال الراوي وقت أداء الرواية لا وقت تحملها، فلو تحملها غير متّصفٍ بشرائط القبول، ثمّ أداها في وقت يُظنُّ اتّصافه واستجماعه لها قبلت منه، أمّا لو جهل حاله، أو كان في وقت غير إمامي، أو فاسقاً، ثمّ تاب، ولم يُعلم أنّ الرواية عنه هل وقعت قبل التوبة أو بعدها؟ لم تُقبل ما لم يظهر وقوعها بعدها، فإن قلت إنّ أجلّ الأصحاب يعتمدون في الرواية على مثل هؤلاء، ويثقبون بالخبر الوارد عنهم، ويقبلونه منهم، من غير فرق بينهم وبين ثقات الإمامية الذين لم يزلوا على الحقّ، كقبولهم رواية محمد بن علي بن رباح^(١)، وعلي بن حمزة^(٢)، وإسحاق بن جرير^(٣)، الذين هم رؤساء الواقفية وأعيانهم، ورواية علي بن أسباط^(٤)، والحسين بن يسار^(٥)، مع أنّ تاريخ الرواية عنهم غير مضبوط ليُعلم

(١) محمد بن علي بن محمد بن علي بن عمر بن رباح، يكنى أبا عبد الله، مولى آل سعد بن أبي وقّاص، واقفيّ شديّد العناد. تنظر ترجمته: النجاشي، الرّجال: ص ٩٢، الطوسي، الرّجال: ص ٤١٦، والفهرست: ص ٧١، ٧٢، ابن داود، الرّجال: ص ٢٣٠.

(٢) ذكره النجاشي في كتابه الرّجال: ص ٢٥٠، ٢٥١: «علي بن أبي حمزة، واسم أبي حمزة سالم البطائني الكوفي»، يكنى أبا الحسن، مولى الأنصار، روى عن الإمامين الصادق والكاظم (عليه السلام)، وهو أحد رؤساء الواقفة، له كتب منها: كتاب الصّلاة، كتاب الزّكاة، كتاب التفسير وغيرها. تنظر ترجمته: الطوسي، الرّجال: ص ٢٥٤، وص ٣٣٩، والفهرست: ص ١٦١، الحلي، الخلاصة: ص ٣٦٢.

(٣) إسحاق بن جرير بن يزيد بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي، يكنى أبا يعقوب، من رؤساء الواقفة، وهو ثقة، روى عن الإمام الصادق (عليه السلام)، روى عنه حميد بن زياد. تنظر ترجمته: النجاشي، الرّجال: ص ٧١، الطوسي، الرّجال: ص ١٦١، والفهرست: ص ٥٤، ابن حجر، لسان الميزان: ج ١، ص ٣٨٥، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ٩٩.

(٤) علي بن أسباط بن سالم الكوفي، يكنى أبا الحسن، كان فطحياً ثمّ رجع، روى عنه موسى بن جعفر البغدادي، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، له كتاب حديث وروايات. تنظر ترجمته: النجاشي، الرّجال: ص ٢٥٢، الطوسي، الفهرست، ص ١٥٣، ١٥٤، الحلي، الخلاصة: ص ١٨٥، ١٨٦.

(٥) الحسين بن بشار وقيل (يسار) المدائني، مولى زياد، كان واقفياً ثمّ رجع، ثقة، من أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام). تنظر ترجمته: الطوسي، الفهرست: ص ٣٥٥، ابن داود، الرّجال: ص ٧٢، حسن بن زين الدّين، التحرير الطاووسي: ص ١٤١، ١٤٢.

كانت^(١) بعد الرجوع إلى الحق أم قبله؟ قلت: قبول الأصحاب - رضوان الله عليهم - الرواية عمن هذا حالة لا بد من ابتناؤه على وجه صحيح معتبر، وذلك كأن يكون السماع منه قبل عدوله عن الحق، أو بعد رجوعه إليه، أو إن النقل من أصله الذي ألفه واشتهر عنه قبل الوقف، أو من كتاب كذلك بعد الوقف، ولكنه أخذ ذلك الكتاب عن شيوخ أصحابنا الموثوق بهم، كما قيل في علي بن الحسين الطاطري^(٢)، الذي هو من أشد الواقفة عناداً للإمامية عليه السلام، أنه روى كتبه عن رجال موثوق بهم وبروايتهم، حتى أن الشيخ شهد له في الفهرست^(٣)، بذلك، إلى غير ذلك من المحامل الصحيحة والتوجيهات المليحة، وإلا فكيف ينسب إلى قدماء الإمامية - رضوان الله عليهم - الاعتماد على مثل هؤلاء في الرواية، خصوصاً الواقفة، فإن الإمامية - رضوان الله عليهم - كانوا في غاية الاجتناب لهم، والتباعد عنهم، والاحتراز عن مجالستهم والتكلم معهم، فضلاً عن أخذ الحديث عنهم، حتى إنهم كانوا يُسمونهم بالممطورة^(٤) - أي الكلاب التي أصابها المطر - فقبولهم لرواياتهم، وعملهم بها، كاشف عن استجماعهم شرائط القبول وقت الأداء، فلا يتطرق به القدح عليهم، ولا على الثقة الراوي.

(١) في (ب): هل كانت.

(٢) مرّت ترجمته في صفحة (٦٤).

(٣) الطوسي: ص ١٥٦.

(٤) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٩٣.

مَنْهَج [٧]:

الطَّرِيقُ الموصلةُ إلى معرفةِ العدالة: المعاشرةُ الباطنةُ، والمعاملةُ المطلعةُ على الأحوال الخفية، والاستفاضةُ والاشتهارُ بينَ أهلِ العلم، كمشاخنا السَّالِفِينَ، واشتهارهم بالتَّقوى والتَّوثيقِ والعدالةِ والضَّبْطِ، وشهادةُ عدلينَ فيها، بل العدل الواحد في ثبوت عدالة الرَّاوي عند الأكثر، كما يأتي، والحالتانِ الأوَّلَتانِ هما أحوطُ الطَّرِيقِ في معرفتها، ويثبتُ تعديلُ الرَّاوي وجرُّهُ بقولِ الواحدِ العَدْل عند أكثرِ الأصحاب، ومع اجتماع المعدِّل والجارجِ فالمشهورُ بينهم تقديمُ الجارجِ، وإنْ تعدَّدَ المعدِّلُ دونه، بناءً على أنَّ إخبارَ المعدِّلِ عَمَّا ظهرَ من الحال، والجارجِ على ما لم يطلَّع عليه المعدِّلُ، ولم أرهُ على إطلاقه، والأولى التَّعويل على ما يُثْمَرُ عليه الظَّنُّ، كالأكثرِ عدداً وورعاً وضبطاً وممارسةً وإطلاعاً، والتَّوقُّف مع التَّكافؤ.

وألفاظُ التَّعديل^(١): ثِقَّةٌ، حُجَّةٌ، صحيحُ الحديثِ، مُتَّقِنٌ، ثَبَّتْ، حَافِظٌ، ضَابِطٌ، صَدُوقٌ، مُسْتَقِيمٌ، قَرِيبُ الأَمْرِ، صَالِحُ الحديثِ، يُحْتَجُّ بحديثه، أو يُكْتَبُ، أو يُنْظَرُ فيه، مسكونٌ إلى روايته، لا بأسَ به، شيخٌ جليلٌ، شكورٌ، زاهدٌ، خيرٌ، عالمٌ، فاضلٌ، ممدوحٌ، ونحو ذلك، فيفيدُ المدحَ المطلقَ.

وألفاظُ الجرحِ^(٢): كَذَّابٌ، وَضَّاعٌ، ضَعِيفٌ، غَالٍ، مضطربُ الحديثِ، مرتفعُ القولِ، متروكٌ في نفسه، ساقطٌ، مُتَّهَمٌ، وإِهٍ، ليس بشيءٍ، وما شاكل ذلك.

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية: ص ٤٠، الباجي، سليمان بن خلف، التعديل والتجريح: ج ١، ص ٣٤، ابن الصَّلاح، مقدِّمة ابن الصَّلاح: ص ٩٤، ٩٥، العاملي، بهاء الدِّين، الحبل المتين: ص ٥، الصِّدر، حسن، نهاية الدِّراية: ص ٧٢.

(٢) الدارقطني، العلل: ج ١، ص ٩٢، ٩٣، الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣، ص ١٤١، ابن الصَّلاح، مقدِّمة ابن الصَّلاح: ص ١١٢.

منهج [٨]:

أنحاء تحمّل الحديث سبعة^(١):

أولها: السماعُ من الشيخ إمّا بقراءة من كتابه، أو بإملاء من حفظه، وهي أعلى مراتب التحمّل اتفاقاً، فيقول المتحمّل: سمعتُ فلاناً، أو حدّثنا، أو أخبرنا، أو أنبأنا.

ثانيها: القراءة عليه، وهي التي عليها المدار في زماننا هذا وتُسمّى: العرض، وشرطه: حفظ الشيخ، أو كون الأصل المصحح بيده، أو بيد ثقة، فيقول الراوي: قرأتُ على فلان، أو قرئ عليه وأنا أسمعُ مع كون الأمر كذلك، فأقرّ ولم يُنكر، وله أن يقول: حدّثنا، أو أخبرنا مُقيدين بالقراءة على قول، أو مُطلقين على آخر، أو بالتفصيل، وهو المشهور.

ثالثها: الإجازة، وهي إخبارٌ مجملٌ بشيءٍ معلوم مأمونٍ عليه من الغلط والتصحيح، وهي مقبولة عند الأكثر، وتجوّزُ مشافهةً وكتابةً، ولغير المميّز، وهي إمّا لمعيّن بمعيّن، أو لمعيّن بغيره، أو لغير مُعيّن بمعيّن، أو بغيره، فهذه أربعة أوّلها أعلاها، وأمّا الثلاثة فلم تُعتبر عند بعضهم، بل منعها الأكثر، فيقول الشيخ: أجزتُ لك كلّ ما اتّصحّ عندك من مسموعاتي، ويقول المُجاز له: أجازني فلانُ روايةً كذا، أو أحد تلك العبارات مقيدةً بالإجازة على قول، ومطلقةً على آخر، وللمُجاز له أن يُجيزَ غيره على الأقوى، فيقول: أجزتُ لك ما أجز لي روايته، أو نحو ذلك.

رابعها: المناولة، وهي أن يُعطيَ الشيخُ أصله قائلًا للمُعطي: هذا سماعي من فلان، مقتصرًا عليه، أو مكملًا له بـ(اروه عني)، أو أجزتُ لك روايته، ونحو ذلك، وفي قبولها خلافٌ، ولعلّ القبول مقبولٌ مع قيام القرينة على قصد الإجازة، فيقول المتناول: حدّثنا، أو أخبرنا مناولةً، والمقترنة منها بها أعلى أنواعها اتفاقاً.

خامسها: الكتابة، وهي أن يكتبَ الشيخُ له مرويّةً بخطه، أو يأمرَ بها له، غائباً كان أم حاضراً، مقتصرًا على ذلك، أو مكملًا له بـ(أجزتُ لك ما كتبتُ به إليك)، ونحوه،

(١) العاملي، بهاء الدين، الحبل المتين: ص ٦، الصدر، حسن، نهاية الدراية: ص ٧٢.

فيقول الراوي: كتب إلي فلان، أو حدثنا مكاتبه على قول.

سادسها: الإعلام، وهو أن يعلم الشيخ بأن هذا الكتاب روايته أو سماعه من شيخه مقتصرًا عليه من دون مناولة، أو إجازة، وفي جواز الرواية به أقوال، ثالثها الجواز وهو جيد، فيقول الراوي: أعلمنا ونحوه.

سابعها: الوجادة بالكسر، وهي أن يجد المروى مكتوباً بخط معروف من غير اتصال بأحد الأنحاء السابقة، واختلف في جواز العمل بها، كما اتفق على منع الرواية بها، ولعل الجواز أقرب، فيقول الواجد: وجدت بخط فلان كذا، أو ما أدى معناه.

منهج [٩]:

ينبغي لمن يكتب الحديث تبينه^(١)، وعدم إدماج بعض في بعض، وإعراب ما يخفى وجهه، حذراً من اللحن والغلط، وعدم الإخلال بالصلاة والسلام بعد ذكر النبي ﷺ، أو أحد الأئمة عليه السلام صريحاً لا رمزاً، ومد اللام فيما لو كان المستتر في قال، أو يقول^(٢)، ضميراً عائداً إلى المعصوم عليه السلام، أو جعل فاصلاً بين الحديثين، كالدائرة الصغيرة، مغيراً للون الأصل، وكتابة حاء مهملة عند تحويل السند، كما في الخبر المروي بطرق متعددة لتكون فاصلة بين المحوّل والمحوّل إليه، ومع اتفاق سقط، فإن كان دون السطر كتبت على نسق السطور، أو سطرأ واحداً فإلى أعلى الصفحة يميناً أو شمالاً، أو أكثر فإلى أسفلها يميناً وأعلىها شمالاً، ومع اتفاق زيادة، فإن كانت يسيرة فالحك إن أمن الخرق، وإلا فالضرب عليها ضرباً جلياً واضحاً، ولا يكفي كتابة حرف (لا) أو (الزاي) على أولها، و (إلى) في آخرها، فإنه يكاد^(٣) يخفى على الناسخ، ومع اتفاق التكرار فالحك أو الضرب للثاني، ما لم يكن أجلى خطأ، أو في أول السطر فالأول.

وينبغي لمن يدرس الحديث أن يذكر فيه أحكاماً خمسة كما قيل، أولها: السند، ثانيها: بيان اللغة، ثالثها: التصرف، رابعها: الإعراب، خامسها: الدلالة، فإن وجد الكل من الكل واضحاً بته على وضوحه، وإن كان خفياً أو البعض بين خفاءه، ويلزمه الاستمرار على هذه الكيفية الحسنة، فإن بها تظهر ثمرة الحديث، ويكثر حصول فائدته، وتحل منفعته، ويتحصل المطلوب منه.

ولمن^(٤) يقرأ التدبر والتصحيح والممارسة مطالعة ومذاكرة مع التدقيق.

(١) الصدر، حسن، نهاية الدراية: ص ٤٧٧، وما بعدها.

(٢) في الأصل زيادة [في] بعد يقول، وما ثبتناه يوافق النسخة (ب)؛ لأن وجود هذه الزيادة يخل بالسباق.

(٣) في نسخة (أ) و (ب): لا يكاد، وما ثبتناه يوافق السياق.

(٤) أي: ينبغي، معطوفة على سابقتها.

مَنْهَج [١٠]:

للمحدثين -رضوان الله عليهم- في الإسناد أمورٌ خمسةٌ مُصْطَلَحَةٌ^(١):
أحدها: أن يذكر الراوي شيخه بما يُمَيِّزُه من الوصف، أو النسب، أو غيرهما، في
أول ما يرويه، ثم إن شاء ذكره كذلك، أو اقتصر على الأول، كأن يقول: محمد بن علي
ابن الحسين بن بابويه القمي^(٢) مثلاً، ثم يقول: محمد عن فلان إلى الآخر.
ثانيها: الحديث المروي عن اثنين فصاعداً مُتَّفَقِينَ في الرواية معنىً، جُمِعَ بإسنادٍ
واحدٍ مع الإعلام جائزٌ، كأن يقول الراوي: أخبرني فلانٌ وفلانٌ، واللفظ لفلانٍ، قال:
كذا، الحديث.

ثالثها: إذا تعددت أحاديث الباب بإسنادٍ مُتَّحِدٍ، كان للراوي الخيارُ بينَ الاختصار
على السند السابق مُخَيِّلاً عليه، فيقول: وبهذا الإسناد ونحوه، وبين تكرار السند مع كل
حديث.

رابعها: عدمُ زيادة الراوي على كلام صدرَ عنه نقلَ عنه، وإن اقتضاه الواقع، نعم
له ذلك مع التمييز، كرواية الشيخ الطوسي عن أحمد بن محمد، وليس له أن يقول: عن
أحمد بن محمد بن عيسى^(٣)، وإن كان في الحقيقة هو، بل يُمَيِّزُه بقوله: أعني ابن عيسى.
خامسها: إذا ذكر الشيخُ كلاماً من الحديث والإسناد، ثم ذكر بعد الآخر لفظة
(مثله)^(٤) لم يكن للراوي إبدال المثلية بمتن ذلك الإسناد المُتَقَدِّم؛ لاحتمال المغايرة، وقيل
بالجواز مع العلم بالقصد، وهو قويٌّ.

(١) ابن الصلاح، مقدّمة ابن الصلاح: ص ١٣٩، ١٤٠ (تفاصيل أكثر)، العاملِي، حسين بن
عبد الصمد، وصول الأخبار إلى أصول الأخبار: ص ١٥٤، ١٥٥، الصدر، حسن، نهاية الدراية:
ص ٤٨٧، وما بعدها.

(٢) هو الشيخ الصدوق صاحب التصانيف.

(٣) مرّت ترجمته في صفحة (٥٧).

(٤) في (أ): مثل، وما ثبّتناه من (ب).

منهج [١١]:

تنتهي جميع أحاديثنا وآثارنا إلى أئمتنا وشفعائنا الأئمة الاثني عشر - صلوات الله عليهم أجمعين - إلا ما ندر منها وشذ، ومصايح الدجى عليه السلام ينتهون فيها إلى أفضل الخلق نبينا محمد عليه السلام؛ لاقتباس أنوارهم من تلك المشكاة، والذي تتبع أحاديث الفريقين وتصفحها ظهر له أن أحاديثنا - الفرقة الناجية - المروية عنهم - عليهم صلوات الله - تفوق على ما في الصحاح الست للعامة، وتزيد عليها بكثير، فقد شاع وذاع أنه روى راو واحد وهو أبان بن تغلب^(١) عن إمام واحد - أعني الإمام أبا عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام - ثلاثين ألف حديث، وكان ما وصل إلى قدماء محدثينا - رضوان الله عليهم - من أحاديث أئمتنا - صلوات الله عليهم أجمعين - قد جمعه في أربعمئة كتاب تسمى الأصول، وقد تواتر أمرها في الأعصار كالشمس في رابعة النهار، ثم توفق جماعة من المتأخرين - أعلى الله مقامهم وأجزل إكرامهم - بالتصدي لجمع تلك الكتب الشريفة، وترتيبها على الوجوه اللطيفة، فآلفوا منها كتباً مبسوطة جليلة، وأصولاً مضبوطة جميلة، مخططة على ما به المراد والكفاية، مشتملة على الأسانيد المتصلة بأصحاب الهداية - عليهم السلام والتحية البالغة والإكرام - ككتاب الكافي، وكتاب من لا يحضره الفقيه، وكتاب التهذيب، وكتاب الاستبصار، وهذه الأصول الأربعة التي عليها المدار في هذه الأزمنة

(١) أبان بن تغلب بن عباد بن صبيعة (ضبيعة) بن قيس بن ثعلبة بن عكاشة بن صعب بن علي ابن بكر بن وائل الجريفي، كوفي، يكنى أبا سعيد، كان قارئاً للقرآن ونحوياً، صدوق، وثقه ابن حنبل وابن معين وأبو حاتم، وقال عنه ابن عدي في كتابه الكامل في الضعفاء: ج ١، ص ٣٨٩ « قال السعدي: أبان بن تغلب زائع مذموم المذهب مجاهر ». وتنظر ترجمته: ابن سعد، الطبقات: ج ٦، ص ٧٦٠، أحمد بن حنبل، العجل: ج ٣، ص ٢٨٤، البخاري، التاريخ الكبير: ج ١، ص ٤٥٣، ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار: ص ٢٥٩، والثقات: ج ٦، ص ٦٧، النجاشي، الرجال: ص ١٠، الطوسي، الفهرست: ص ٩٧.

والأعصار، وكتاب مدينة العلم^(١)، والخصال^(٢)، والأُمالي^(٣)، وعيون الأخبار^(٤)، وغيرها^(٥) من الكتبِ المعتمدة، أمَّا الكافي فهو تأليفُ ثقةٍ الإسلامِ وقُدوةِ الأعلامِ أبي جعفرٍ محمد بن يعقوبٍ الكلينيِّ الرازي - قدسَ اللهُ روحَهُ ونورَ ضريحِهِ - وكانت مدَّةُ تأليفِهِ لَهُ عشرينَ سنةً، توفِّي ببغداد سنة ثمانٍ أو تسعٍ وعشرينَ وثلاثمائة، وأمَّا مَنْ لا يحضُرُهُ الفقيه فهو تأليفُ رئيسِ المحدثينَ وحجَّةِ المسلمينَ أبي جعفرٍ محمد بن بابويه القميِّ - أعلى اللهُ مكانَهُ وأفاضَ عليه إحسانَهُ - وَلَهُ مؤلَّفَاتٌ تُقَارِبُ ثلثمائةَ كتاب، توفِّي بالرِّيِّ سنة إحدى وثمانينَ وثلاثمائة، وأمَّا التهذيبُ والاستبصارُ فهما تأليفُ شيخِ الطائفةِ ورئيسِها أبي جعفرٍ محمد بن الحسن الطوسيِّ - أطاب اللهُ ثراه وأعلى محلَّهُ ومأواه - وَلَهُ مؤلَّفَاتٌ أُخرى في التفسير والأصول والفروع لا يحضُرُني كمِّيَّتُها^(٦)، توفي بالمشهد

(١) وهذا الكتاب للشيخ الصدوق «محمد بن علي بن بابويه القمي»، وهو أكبر من كتاب «من لا يحضره الفقيه»، لكنّه فقد في زمان المؤلف صاحب المخطوط. ينظر: إعجاز حسين، كشف الحجب والأستار: ص ٥٠٠، البغدادي، إسماعيل باشا، إيضاح الاشتباه: ج ٢، ص ٤٥٦، وهديّة العارفين: ج ٢، ص ٥٢، ٥٣، الطهراني، الذريعة: ج ٢٠، ص ٢٥١، ٢٥٢، يقول عنه: «قال الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي في كتابه الدراية: وأصولنا الخمسة الكافي ومدينة العلم وكتاب من لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار».

(٢) للشيخ الصدوق، قال في تصنيفه: «إني وجدتُ مشائخي وأسلافي قد صنّفوا في فنون العلم كتباً، وأغفلوا عن تصنيف كتابٍ يشتمل على أعداد الخصال المحمودة والمذمومة، ووجدتُ في تصنيفه نفعاً كثيراً لطالب العلم». ينظر: إعجاز حسين، كشف الحجب والأستار: ص ٢٠٥، الطهراني، الذريعة: ج ٧، ص ١٦٢.

(٣) للشيخ الصدوق، وهو في الأحاديث المتفرقة التي كان يتحدث بها، ويسمى المجالس أيضاً. ينظر: إعجاز حسين، كشف الحجب والأستار: ص ٥٩، الطهراني، الذريعة: ج ٢٠، ص ٣١٥.

(٤) للشيخ الصدوق، واسم الكتاب «عيون أخبار الرضا» كتبه للوزير الصّاحب إسماعيل بن عبّاد الدّيلمّي. ينظر: الطهراني، الذريعة: ج ١٥، ص ٣٧٥، ٣٧٦.

(٥) في (أ): وغيره، والمثبت من (ب).

(٦) قد أحصاها الطهرانيُّ في كتابه الذريعة عند تحقيقه لأحد كتب الشيخ، وهو كتاب النّهاية، عند ترجمته للشيخ الطوسي في ص ١٧-٣٢، وكان عددها (٤٧ كتاباً)، وقال: «هذا ما وصل إلينا من

الغرويّ - على ساكنه صلواتُ الله - سنة ستين وأربعمئة، فهؤلاء المحمّدون الثلاثة - سقى الله تربتهم وأعلى في الكرامة ربتهم - أئمةُ المحدثين من أعلام المتأخرين من علماء الفرقة المحقّة الناجية الإماميّة الاثنا عشرية - رضوانُ الله عليهم أجمعين.

أسماء مؤلفات شيخ الطائفة، ومنه ما هو موجود وما هو مفقود، ولعلّ هناك ما لم نوفّق للعثور عليه، وقال: وفوق كلّ ذي علمٍ عليهم .

مَنْهَج [١٢]:

دَأْبُ ثِقَةِ الْإِسْلَامِ أَبِي جَعْفَرٍ الْكَلِينِيِّ -قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ- فِي كِتَابِ الْكَافِي أَنْ يَأْتِيَ فِي كُلِّ حَدِيثٍ بِجَمِيعِ سُلْسَلَةِ السَّنَدِ إِلَى الْمُعْصُومِ غَالِبًا، أَوْ الْبَعْضِ، وَأَمَّا الْبَاقِي فَيُحِيلُ فِيهِ عَلَى مَا سَبَقَ، مِثَالُهُ: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ^(١)، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، وَيَذْكُرُ الْحَدِيثَ، ثُمَّ يَقُولُ بَعْدَهُ: وَهَذَا الْإِسْنَادُ عَنْ أَبِيهِ، وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى أَحْمَدَ ابْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، فَيَكُونُ فِي الْحَقِيقَةِ كَالْمَذْكُورِ^(٢).

وَدَأْبُ رَئِيسِ الْمُحَدِّثِينَ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنِ بَابُوِيهِ الْقَمِّيِّ -نُورَ اللَّهُ مَرْقَدَهُ- فِي كِتَابِ مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهَ^(٣) أَنْ يَتْرَكَ أَكْثَرَ السَّنَدِ غَالِبًا مِنْ أَوَّلِهِ، وَيَكْتَفِي بِذِكْرِ الرَّائِي الَّذِي أَخَذَ عَنِ الْمُعْصُومِ عليه السلام فَقَطْ، ثُمَّ يَذْكُرُ الطَّرْقَ الْمَتْرُوكَةَ فِي آخِرِ الْكِتَابِ مُفْصَلَةً مُتَّصِلَةً، وَلَمْ يُحْلَلْ بِذَلِكَ إِلَّا نَادِرًا، مِثَالُهُ: سَأَلَ عِمَارُ السَّابَّاطِيُّ^(٤) أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ كَذَا، وَيَذْكُرُ الْحَدِيثَ، ثُمَّ يَقُولُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ: كُلُّ مَا كَانَ فِي هَذَا الْكِتَابِ عَنْ عِمَارَ بْنِ مُوسَى السَّابَّاطِيِّ فَقَدْ رَوَيْتُهُ عَنْ أَبِي، وَمُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْوَلِيدِ^(٥) -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(٦)، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ^(٧).

(١) مَرَّتْ تَرْجُمَتُهُ فِي صَفْحَةِ (٥٧).

(٢) الصَّدْر، حَسَن، نَهَايَةُ الدَّرَايَةِ: ص ٥٤٣.

(٣) الصَّدْر، حَسَن، نَهَايَةُ الدَّرَايَةِ: ص ٥٥٠، وَمَابَعْدَهَا، ذَكَرَ شَرْحَ مَبْسُوطٍ عَنِ الْكِتَابِ.

(٤) مَرَّتْ تَرْجُمَتُهُ فِي صَفْحَةِ (٦٢).

(٥) مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْوَلِيدِ، يَكْنَى أَبُو جَعْفَرٍ، ثِقَةٌ، فَقِيهٌ، جَلِيلُ الْقَدْرِ، عَالِمٌ بِالرِّجَالِ، يَرُوي عَنْ الصَّفَّارِ، رَوَى عَنْهُ التَّلْعَكَبْرِيُّ. تَنْظُرُ تَرْجُمَتُهُ: النِّجَاشِيُّ، الرِّجَالُ، ص ٣٨٤، الْحَلِيُّ، الْخُلَاصَةُ: ص ٢٤٧، ٢٤٨.

(٦) مَرَّتْ تَرْجُمَتُهُ فِي صَفْحَةِ (٦٣).

(٧) أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالِ بْنِ عَمْرِ بْنِ أَيْمَنَ، يَكْنَى أَبُو الْحَسَنِ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ، كَانَ فَطْحِيًّا، ثِقَةٌ فِي الْحَدِيثِ، رَوَى عَنْهُ أَخُوهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ، لَهُ كُتُبٌ مِنْهَا: الصَّلَاةُ، الْوُضُوءُ، مَاتَ سَنَةَ (٢٦٠هـ). تَنْظُرُ تَرْجُمَتُهُ: النِّجَاشِيُّ، الرِّجَالُ: ص ٨١، الطُّوسِيُّ، الْفَهْرَسْتُ: ص ٦٧، ابْنُ شَهْرٍ أَشُوبَ، مَعَالِمُ الْعُلَمَاءِ: ص ٤٩، الْحَلِيُّ، الْخُلَاصَةُ: ص ٣٢١.

عن عمرو بن سعيد المدائني^(١)، عن مصدق بن صدقة^(٢)، عن عمار الساباطي، وهذا - في الحقيقة أيضاً - كالمذكور.

ودأب شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي - أعلى الله مقامه - [في]^(٣) كتابي التهذيب والاستبصار أن يذكر جميع السند حقيقة أو حكماً، وقد يقتصر على البعض، فيذكر أواخر السند ويترك أوائله لمراعاة الاختصار، ثم يذكر في آخر الكتابين بعض الطرق الموصلة إلى تلك الأبعاض؛ لتخرج الروايات عن حد المراسيل وتدخل في المسندات، وأحال الباقي على فهرسته، مثاله: أحمد بن محمد بن عيسى^(٤)، عن فلان إلى آخر السند، ثم يقول بعد الآخر: وما ذكرته عن أحمد بن محمد بن عيسى فقد رويته عن الحسين بن عبيد الله^(٥)، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار^(٦)، عن أبيه محمد بن يحيى^(٧)، عن محمد بن علي بن محبوب^(٨)، عن أحمد بن محمد بن عيسى، وهكذا في بواقي الطرق.

(١) عمرو بن سعيد المدائني، ثقة، روى عن الإمام الرضا عليه السلام، له كتاب رواه عنه عمران بن موسى. تنظر ترجمته: النجاشي، الرجال: ص ٢٨٧، الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ج ٢، ص ٨٦٩، ابن داود، الرجال: ص ٢٦٤، الحلي، الخلاصة: ص ٢١٣.

(٢) مصدق بن صدقة المدائني الكوفي، كان فطحياً، ثقة، جليل القدر، روى عن الإمام أبي الحسن عليه السلام. تنظر ترجمته: الطوسي، الرجال: ص ٣١٢، الحلي، الخلاصة: ص ٢٨٣.

(٣) ساقطة من (أ)، والمثبت من (ب).

(٤) مروت ترجمته في صفحة (٥٧).

(٥) مروت ترجمته في صفحة (٦٤).

(٦) أحمد بن محمد بن يحيى العطار القمي، روى عنه التلعكبري، وسمع منه أبو الحسين بن أبي جيد القمي سنة (٣٥٦هـ)، وله منه إجازة. تنظر ترجمته: الطوسي، الرجال: ص ٤١٠، ٤١١، ابن داود، الرجال: ص ٤٥.

(٧) محمد بن يحيى العطار، يكنى أبا جعفر، ثقة، كثير الحديث، له كتب، منها: كتاب النوادر يرويه عنه ابنه أحمد. تنظر ترجمته: النجاشي، الرجال: ص ٣٥٣، ابن داود، الرجال: ص ١٨٧، الحلي، الخلاصة: ص ٢٦٠.

(٨) محمد بن علي بن محبوب الأشعري القمي، يكنى أبا جعفر، فقيه، محدث، ثقة، له كتب، منها:

مَنْهَجُ [١٣]:

الصَّحَابِيُّ^(١): هو على الأصحَّ مَنْ أدركَ صُحْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ مُؤْمِنًا، وماتَ على ذلك، وطريقُ معرفتِهِ التَّوَاتُرُ، ثُمَّ الشُّهُرَةُ والاستفاضةُ وإخبارُ الثَّقة، ولا حَصَرَ لهم، ونُقِلَ أَنَّهُ تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وأبْهَجَ نَهْجُ الدِّينِ بنورِ جِمالِهِ عَن مائةٍ وأربَعَةٍ عَشَرَ أَلْفَ صَحَابِيٍّ، وَالتَّابِعِيُّ: هو مَنْ أدركَ الصَّحَابِيَّ ولم يُدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ، وَعُدَّ مِنْهُمْ النُّجَاشِيُّ^(٢) مَلِكُ الحَبَشَةِ، وَسُوَيْدُ بن عَطِيَّة^(٣) صَاحِبُ أميرِ الْمُؤْمِنِينَ -عليه صَلَواتُ اللَّهِ- وَرَبِيعَةُ بن زُرَّارَةَ^(٤)، والأحنَفُ بن قيس^(٥)،

كِتَابُ النُّوَادِر، كِتَابُ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا. تَنْظُرُ تَرْجَمَتُهُ: النُّجَاشِيُّ، الرِّجَالُ: ص ٣٤٩، الطُّوسِي، الرِّجَالُ: ٤٣٨، وَالفَهْرَسْتُ: ص ٢٢٢، الحَلِي، الْخِلَاصَةُ: ص ٢٦٠.

(١) ابن حجر، الإصَابَةُ: ج ١، ص ١٥، ١٦، الصِّدْر، حَسَن، نَهايةُ الدَّرَايةِ: ص ٣٤١، غَفَارِي، عَلِي أكبر، دَراساتُ فِي عِلْمِ الدَّرَايةِ: ص ٢٠١.

(٢) النُّجَاشِيُّ: لَقِبْتُ لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ الحَبَشَةَ، واسمُ الْمَلِكِ الَّذِي عَاصَرَ النَّبِيَّ ﷺ فِي عَهْدِهِ (أَصْحَمَةُ أَوْ أَصْحَمَةُ)، وَلَمَّا مَاتَ سَنَةُ (٩هـ) نَعَاهِ النَّاسُ، وَخَرَجَ بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى، وَصَفَّهِمْ، وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ. يَنْظُرُ: مَالِكُ بن أَنَسٍ، الْمُوطَّأُ: ج ١، ص ٢٢٦، ٢٢٧، النُّووي، شَرْحُ مُسْلِمٍ: ج ٧، ص ٢٢.

(٣) سُويْدُ بن عَطِيَّةَ الْبَارِقِيُّ الْكُوفِيُّ، مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ عَلِيٍّ (عليه السلام)، وَفِي كُتُبِ الرِّجَالِ مِنْ أَصْحَابِ الصَّادِقِ (عليه السلام). تَنْظُرُ تَرْجَمَتُهُ: الطُّوسِي، الرِّجَالُ: ص ٢٢٣، التَّفْرِشِيُّ، نَقْدُ الرِّجَالِ: ج ٢، ص ٣٧٩، الْأُرْدَبِيلِي، جَامِعُ الرُّوَاةِ: ج ١، ٣٩١.

(٤) وَيُقَالُ زُرَّارَةُ بن رَبِيعَةَ، أَبُو الْحَلَالِ الْعَتَكِيُّ الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ، سَمِعَ عُثْمَانَ بن عَفَانَ، ثِقَةً، رَوَى عَنْهُ قَتَادَةُ وَغِيلَانُ بن جَرِيرٍ. تَنْظُرُ تَرْجَمَتُهُ: الْبَخَارِيُّ، كُنَى الْبَخَارِيُّ: ج ٤، ص ٨٩، الرَّازِي، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ: ج ٣، ص ٤٧٤، وَص ٦٠٤، ابْنُ حَبَّانٍ، الثَّقَاتُ: ج ٤، ص ٢٣١، ابْنُ حَجَرٍ، تَعْجِيلُ الْمَنْفَعَةِ: ص ١٣٦.

(٥) وَهُوَ الصَّخَّالُ بن قَيْسٍ بن مَعَاوِيَةَ بن حَصِينٍ بن حَفْصٍ بن عِبَادَةَ بن النَّزَالِ بن مَرَّةَ بن عُبَيْدِ بْنِ مِقَاعَسَ بن عَمْرٍو بن كَعْبٍ بن سَعْدٍ بن زَيْدٍ بن مَنَاةَ بن تَيْمِ السَّعْدِيِّ، يَكْنَى أَبُو بَحْرٍ، وَلَدَتْهُ أُمُّهُ وَهُوَ أَحْنَفُ، فَقَالَتْ وَهِيَ تَرْقُصُهُ:

وَاللَّهِ لَوْ لَا حَنْفٌ فِي رِجْلِهِ مَا كَانَ فِي الْحَيِّ غَلَامٌ مِثْلُهُ

وأبو مسلم الحولاني^(١)، ونحوهم ممن أدركَ زمنَ الجاهليَّة والإسلامِ من دونِ لقاءه
 عليه السلام، وقد يُعبرُ عنهم بالمُخضرمين - أي المقطوعين -؛ لقطعهم عن نظرائهم الذين
 أدركوا صحبة النَّبيِّ عليه السلام، وذلك من قولهم: ناقةٌ مخضِرةٌ لَلَّتِي قُطِعَ ذَنْبُهَا.

ثِقَّةٌ، مأمونٌ، قليلُ الحديث، روى عن عمر بن الخطاب، وعليّ بن أبي طالب عليه السلام، وغيرهم. تنظر
 ترجمته: ابن سعد، الطبقات: ج ٧، ص ٩٤، العجلي، معرفة الثقات: ج ١، ص ٢١٢، الرازي،
 الجرح والتعديل: ج ٢، ص ٣٢٢.

(١) عبد الله بن ثوب، أو ابن مشكم، من البصرة، ثِقَّةٌ، لَقِيَ كَعْباً، ومات في عهد يزيد بن معاوية.
 تنظر ترجمته: ابن سعد، الطبقات: ج ٧، ص ٤٤٩، خليفة بن خياط، طبقات خليفة: ص ٥٦٢،
 البخاري، كنى البخاري: ص ٨٣، وذكر ابن حبان في كتابه مشاهير علماء الأمصار: ص ١٨٢:
 «أسلم على عهد معاوية، وكان من عبّاد أهل الشام وزهادهم، وتوفّي في ولاية معاوية»، وذكره
 البروجرديّ في كتابه طرائف المقال: ج ٢، ص ٢١٢ ضمن الزهاد الثمانية، ومنهم أويس القرني،
 وهو أفضلهم.

مَنْهَج [١٤]:

أبو القاسم، كُنيةٌ مُشترَكةٌ بينَ الرَّسولِ ﷺ وبينَ الحِجَّةِ القائمِ المهديِّ الإمامِ مُحَمَّد بنِ الحسنِ ﷺ، والغالبُ في الأخبارِ استعمالُهُ في القائمِ ﷺ، أبو الحسين، كُنيةٌ مُختَصَّةٌ بالإمامِ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ أميرِ المؤمنينَ ﷺ، أبو مُحَمَّد، كُنيةٌ مُشترَكةٌ بينَ الإمامِ الحسنِ بنِ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ، وبينَ الإمامِ عليٍّ بنِ الحسينِ زينِ العابدينَ ﷺ، وبينَ الإمامِ الحسنِ بنِ عليٍّ العسكريِّ ﷺ، والغالبُ في الأخبارِ استعمالُهُ في العسكريِّ ﷺ، أبو عبدِ اللهِ، كُنيةٌ مُشترَكةٌ بينَ الإمامِ الحسينِ بنِ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ، وبينَ الإمامِ جعفرِ بنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ ﷺ، والغالبُ عندَ الإطلاقِ في الأخبارِ هو الصَّادِقُ ﷺ، وكذا أبو إسحاق، كُنيةٌ مُختَصَّةٌ بهِ ﷺ، لترجمة إبراهيم بن عبد الحميد^(١)، أبو إبراهيم، كُنيةٌ مُختَصَّةٌ بالإمامِ موسى بنِ جعفرِ الكاظمِ ﷺ، أبو جعفر، كُنيةٌ مُشترَكةٌ بينَ الإمامِ مُحَمَّد بنِ عليٍّ الباقرِ ﷺ، وبينَ الإمامِ مُحَمَّد بنِ عليٍّ الجوادِ ﷺ، والغالبُ في الأخبارِ معَ الإطلاقِ هو الباقرُ ﷺ، وإذا قَيِّدَ بالأوَّلِ فهو ﷺ أيضاً، أو بالثاني، فالجوادُ ﷺ، أبو الحسن، كُنيةٌ مُشترَكةٌ بينَ الإمامِ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ، وبينَ الإمامِ عليٍّ بنِ الحسينِ ﷺ، وبينَ الإمامِ موسى بنِ جعفرِ الكاظمِ ﷺ، وبينَ الإمامِ عليٍّ بنِ موسى الرِّضا ﷺ، وبينَ الإمامِ عليٍّ بنِ مُحَمَّدٍ الهاديِ ﷺ، والغالبُ في الأخبارِ معَ الإطلاقِ هو الكاظمُ ﷺ، وإذا قَيِّدَ بالأوَّلِ فهو ﷺ أيضاً، أو بالثاني، فهو الرِّضا ﷺ، أو بالثالث، فهو الهادي ﷺ، والقرينةُ قد تُحقِّقُ المُطلقَ بأحدِهِم ﷺ، وأمَّا العالمُ والفقِيهُ والشَّيْخُ والعبدُ الصَّالحُ، فالإمامُ الكاظمُ ﷺ، والحسنانِ، فالحسنُ والحسينُ أبناءُ الإمامِ أميرِ المؤمنينَ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ، والهادي، والتَّقِي بالنُّونِ، والرجُلُ، والماضي، فالإمامُ عليُّ بنُ مُحَمَّدٍ ﷺ، والزَّكِيُّ، والعسكريُّ، والطَّيِّبُ والفقِيهُ، والأخيرُ،

(١) يروي عنه عوانة بن الحسين البزاز، ثقةٌ، صالحٌ، قيل: كان واقفياً، أدركَ الإمامَ الرِّضا ﷺ ولم يرو عنه. تنظر ترجمته: الطوسي، الفهرست: ص ٤٠، الحلي، الخلاصة: ص ٣١٤، ومنتهى المطلب: ج ٢، ص ٥٨٧.

والماضي، فالإمام الحسن بن علي عليه السلام، والصاحب، وصاحب الزمان، وصاحب الدار،
والغريم، والقائم، والحجة، والمنتظر، والمهدي، والهادي، فالإمام محمد بن الحسن عليه السلام،
وصاحب الناحية، فالإمام الهادي، أو الزكي، أو القائم أيضاً، ويختص بالقرينة
المختصة، والباقران، فالإمام محمد بن علي الباقر والإمام جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام
تغليباً، والصادقان، فهما عليهما السلام أيضاً كذلك، وأحدهما، أحدهما عليهما السلام، والكاظمين، فالإمام
موسى بن جعفر الكاظم والإمام محمد بن علي الجواد عليهما السلام، والعسكريين، فالإمام علي بن
محمد الهادي والإمام الحسن بن علي العسكري عليهما السلام، وقد يطلق الشيخ والفقهاء على الإمام
جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، والأصل على الإمام عليه السلام.

أَجْمَعَتِ الْعِصَابَةُ عَلَى تَصْدِيقِ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ رَجُلًا عَلَى مَا حَكَاهُ الْكَشِّيُّ^(١)، سِتَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ الْبَاقِرِ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ عليه السلام، وَهُمْ: زُرَّارَةُ^(٢)، وَمَعْرُوفُ بْنُ خَرْبُوذ^(٣)، وَبُرَيْدُ الْعَجَلِيِّ^(٤)، وَأَبُو بَصِيرٍ الْأَسَدِيُّ^(٥)، [وَالْفُضَيْلُ بْنُ يَسَارٍ^(٦)،

(١) وَأَكَّدَتْهُ الْكُتُبُ الرَّجَالِيَّةُ مِنْهَا: رَجَالُ ابْنِ دَاوُدَ: ص ٢٠٩، التَّحْرِيرُ الطَّائُوسِيُّ لِلْحَسَنِ بْنِ زَيْنِ الدِّينِ: ص ٥٦٠، ٥٦١.

(٢) مَرَّتْ تَرْجُمَتُهُ فِي صَفْحَةِ (٦١).

(٣) مَعْرُوفُ بْنُ خَرْبُوذ الْقَرْشِيُّ الْمَكِّيُّ، كَانَ ثِقَةً فِي النُّقْلِ، صَالِحًا. تَنْظُرُ تَرْجُمَتُهُ: الطَّوْسِيُّ، اخْتِيَارُ مَعْرِفَةِ الرُّجَالِ: ج ٢، ص ٤٧١ وَالرُّجَالُ: ص ١٢٠، وَص ٣١١، ابْنُ دَاوُدَ، الرُّجَالُ: ص ١٩٠ وَص ٢٠٩، الْحَلِيُّ، الْخُلَاصَةُ: ص ٢٧٨.

(٤) بُرَيْدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ الْعَجَلِيُّ، يَكْنَى أَبُو الْقَاسِمِ، فَقِيهٌ، عَالِمٌ، ثِقَةٌ، لَهُ مَكَانَةٌ خَاصَّةٌ عِنْدَ الْأَثَمَةِ عليه السلام لَهُ كِتَابٌ يَرْوِيهِ عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ عَقْبَةَ، مَاتَ فِي حَيَاةِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ عليه السلام وَقِيلَ مَاتَ سَنَةَ (١٥٠ هـ). تَنْظُرُ تَرْجُمَتُهُ: النُّجَاشِيُّ، الرُّجَالُ: ص ١١٢، الطَّوْسِيُّ، الْفَهْرَسْتُ: ص ١٢٨، ابْنُ دَاوُدَ، الرُّجَالُ: ص ٥٤، ٥٥، الْحَلِيُّ، الْخُلَاصَةُ: ص ٨١، عِلْمُ الْهُدَى، نَصْدُ الْإِيضَاحِ: ص ١١٢.

(٥) يُحْيَى بْنُ الْقَاسِمِ، وَقِيلَ: ابْنُ أَبِي الْقَاسِمِ، وَاسْمُ أَبِي الْقَاسِمِ إِسْحَاقُ، الْأَسَدِيُّ، يَكْنَى أَبُو بَصِيرٍ، وَقِيلَ: أَبُو مُحَمَّدٍ، ثِقَةٌ، وَجِيهٌ، رَوَى عَنِ الْإِمَامَيْنِ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ عليه السلام، لَهُ كِتَابٌ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَكِتَابُ مَنَاسِكَ الْحَجِّ، مَاتَ سَنَةَ (١٥٠ هـ). تَنْظُرُ تَرْجُمَتُهُ: النُّجَاشِيُّ، الرُّجَالُ: ص ٤٤١، ابْنُ شَهْرَ أَشُوبَ، مَعَالِمُ الْعُلَمَاءِ: ص ١٦٥، الْحَلِيُّ، الْخُلَاصَةُ: ص ٢٣٤.

(٦) فَضَيْلُ بْنُ يَسَارٍ النَّهْدِيُّ الْكُوفِيُّ، يَكْنَى أَبُو مَسُورَ، وَقِيلَ: أَبُو الْقَاسِمِ، ثِقَةٌ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ، رَوَى عَنِ الْإِمَامَيْنِ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ عليه السلام، مَاتَ فِي حَيَاةِ الصَّادِقِ عليه السلام. تَنْظُرُ تَرْجُمَتُهُ: الْبَخَارِيُّ، التَّارِيخُ الْكَبِيرُ: ج ٧، ص ١٢٢، الْبَرْقِيُّ، الرُّجَالُ: ص ١٧، ابْنُ حَبَّانَ، الثَّقَاتُ: ج ٧، ص ٣١٥، النُّجَاشِيُّ، الرُّجَالُ: ص ٣٠٩، الطَّوْسِيُّ، الرُّجَالُ: ٢٦٩، عِلْمُ الْهُدَى، نَصْدُ الْإِيضَاحِ: ص ٣١٨.

ومحمد بن مسلم^(١)، وقيل: أبو بصير ليث المرادي^(٢) مكان أبي بصير الأسدي^(٣)، وستة من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام خاصة، وهم: جميل بن دراج^(٤)، وعبد الله بن مسكان^(٥)، وعبد الله بن بكر^(٦)، وحماد بن عثمان، وأبان بن عثمان^(٧)، وأفقههم جميل بن دراج على قول، وستة من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن عليه السلام، وهم: يونس بن عبد الرحمن^(٨)، وصفوان بن

(١) محمد بن مسلم بن رباح الأوقص الطحان، مولى ثقيف، يكنى أبا جعفر، فقيه، ثقة، سكن الكوفة، روى عن الإمامين الباقر والصادق عليه السلام، له كتاب يسمى الأربعمائة مسألة في أبواب الحلال والحرام، روى عنه العلاء بن رزين، مات سنة (١٥٠ هـ). تنظر ترجمته، النجاشي، الرجال: ص ٣٢٣، ٣٢٤، الطوسي، الرجال: ص ٢٩٤، الحلي، الخلاصة: ص ٢٥١، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ٣٧٧.

(٢) ليث بن البختري المرادي الكوفي، يكنى أبا بصير، وقيل: أبا محمد، ويقال له أبو بصير الأصغر، روى عن الباقر والصادق عليه السلام، له كتاب يرويه عنه ابن فضال، مات سنة (١٥٠ هـ). البرقي، الرجال: ص ١٨، النجاشي، الرجال: ص ٣٢١، الطوسي، الرجال: ص ٢٧٥، والفهرست: ص ١٣٠، ابن داود، الرجال: ص ١٥٧، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ٣٢٥.

(٣) هذه العبارة مكررة في الأصل.

(٤) جميل بن دراج النخعي، يكنى أبا محمد وأبا علي، ثقة، روى عن الإمام الصادق عليه السلام، له كتاب، مات في حياة الإمام الرضا عليه السلام. تنظر ترجمته: البرقي، الرجال: ص ٢١، النجاشي، الرجال: ص ١٢٦، الطوسي، الرجال: ص ١٧٧، وص ٣٣٣، ابن داود، الرجال: ص ٦٦، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ١٣٤.

(٥) عبد الله بن مسكان، مولى عنزة، يكنى أبا محمد، كان فقيهاً، ثقة، له كتب، منها: كتاب الحلال والحرام، روى عن الإمامين الكاظم والرضا عليه السلام، كان حياً سنة (٢٠٣ هـ). تنظر ترجمته: البرقي، الرجال: ص ٢٢، النجاشي، الرجال: ص ٢١٤، الطوسي، الرجال: ص ٢٦٤، والفهرست: ص ١٦٨، وص ٣١٦، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ٢٦٣.

(٦) عبد الله بن بكر، كان فطحياً، فقيهاً، ثقة. تنظر ترجمته: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ج ٢، ص ٦٣٥، الحلي، الخلاصة: ص ٢٩٥.

(٧) أبان بن عثمان الأحمر البجلي الكوفي، يكنى أبا عبد الله، سكن البصرة، وكان ناووسياً، له كتاب المبتدأ أو المغازي والردة، روى عنه أبو عبيدة معمر بن المثنى، ومحمد بن سلام في أخبار الشعراء والنسب والأيام. تنظر ترجمته: العقيلي، الضعفاء: ج ١، ٣٧، ٣٨، النجاشي، الرجال: ص ١٣، الطوسي، الفهرست: ص ٥٩، الحلي، الخلاصة: ص ٧٤.

(٨) مَرَّتْ ترجمته في صفحة (٥٥).

يحيى^(١) بِيَّاع السَّابِرِي، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمِير^(٢)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمَغِيرَةِ^(٣)، وَالْحَسَنُ بْنُ مُجُوب^(٤)، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْر^(٥)، وَقِيلَ: فَضَالَةُ بْنُ أَيُّوبَ^(٦) مَكَانَ الْحَسَنِ، وَقِيلَ: عَثْمَانُ بْنُ عَيْسَى^(٧) مَكَانَ فَضَالَةَ، وَأَفْقَهُهُمْ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَصَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى.

(١) مَرَّتْ تَرْجُمَتُهُ فِي صَفْحَةِ (٥٨).

(٢) مَرَّتْ تَرْجُمَتُهُ فِي صَفْحَةِ (٥٤).

(٣) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمَغِيرَةِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَفْيَانَ الْعَلْقِيَّ الْبَجَلِيُّ، مَوْلَى جَنْدَبٍ، ثِقَّةٌ، وَرَعٌ، دِينٌ، عَالِمٌ، كَانَ وَاقِفِيًّا ثُمَّ رَجَعَ، صَنَّفَ ثَلَاثِينَ كِتَابًا، مِنْهَا: كِتَابُ الزَّكَاةِ، الْوُضُوءِ، الصَّلَاةِ. تَنْظُرُ تَرْجُمَتُهُ: النَّجَاشِيُّ، الرَّجَالُ: ص ٢١٥، الطُّوسِيُّ، الرَّجَالُ: ص ٣٤٠، ابْنُ دَاوُدَ، الرَّجَالُ: ص ١٢٤، الْحَلِيُّ، الْخُلَاصَةُ: ص ١٩٩، عِلْمُ الْهَدَى، نَضْدُ الْإِيضَاحِ: ص ٢٦٤.

(٤) الْحَسَنُ بْنُ مُجُوبٍ بْنُ وَهْبٍ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ وَهْبٍ، كَانَ وَهَبٌ سَنَدِيًّا مَمْلُوكًا لَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ، ثُمَّ بَعْدَهَا لِلْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، مَاتَ سَنَةَ (٢٢٤هـ). تَنْظُرُ تَرْجُمَتُهُ: الطُّوسِيُّ، الرَّجَالُ: ص ٣٣٤، وَالْفَهْرَسْتُ: ص ٩٦، ابْنُ دَاوُدَ، الرَّجَالُ: ص ٧٧.

(٥) مَرَّتْ تَرْجُمَتُهُ فِي صَفْحَةِ (٦١).

(٦) فَضَالَةُ بْنُ أَيُّوبَ، كَانَ ثِقَّةً فِي حَدِيثِهِ، مُسْتَقِيمًا فِي دِينِهِ، مِنْ أَصْحَابِ الْإِجْمَاعِ، رَوَى عَنِ الْإِمَامِ الْكَاسِمِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لَهُ كِتَابُ الصَّلَاةِ، رَوَاهُ عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مَهْزِيَارٍ. تَنْظُرُ تَرْجُمَتُهُ: الْبَرْقِيُّ، الرَّجَالُ: ص ٤٩، النَّجَاشِيُّ، الرَّجَالُ: ص ٣١٠، الطُّوسِيُّ، الْفَهْرَسْتُ: ص ٢٠٠، ابْنُ دَاوُدَ، الرَّجَالُ: ص ١٥١، عِلْمُ الْهَدَى، نَضْدُ الْإِيضَاحِ: ص ٣١٦.

(٧) عَثْمَانُ بْنُ عَيْسَى بْنُ عَمْرٍو الْعَامِرِيُّ الْكَلَابِيُّ الرَّؤَاسِيُّ، مَنْسُوبٌ إِلَى رِؤَاسِ بْنِ كَلَابٍ بْنِ رِبِيعَةَ ابْنِ عَامِرٍ، مِنْ رِؤَسَاءِ الْوَاقِفَةِ، كَانَ وَكِيلًا لِلْإِمَامِ الْكَاسِمِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، ثُمَّ رَجَعَ، رَوَى عَنْ أَبِي هَمْزَةَ الثَّمَالِيِّ، لَهُ كُتُبٌ، مِنْهَا: كِتَابُ الْمِيَاهِ، الصَّلَاةِ، مَاتَ بِحُدُودِ سَنَةِ (٢٠٠هـ). تَنْظُرُ تَرْجُمَتُهُ: الْبَرْقِيُّ، الرَّجَالُ: ص ٣٩، النَّجَاشِيُّ، الرَّجَالُ: ص ٣٠٠، الطُّوسِيُّ، الْفَهْرَسْتُ: ص ١٩٣، الْحَلِيُّ، الْخُلَاصَةُ: ص ٣٨٣، عِلْمُ الْهَدَى، نَضْدُ الْإِيضَاحِ: ص ٢٧٢.

منهج [١٦]:

جماعة من الرجال كثرت الرواية عنهم مع أنه لا ذكر لهم في كتب الجرح والتعديل أصلاً، منهم أبو الحسن^(١) علي بن أبي الجيد^(٢)، الذي كثرت روايته الشيخ رحمه الله عنه، وقد أثرها عنه غالباً على الرواية عن الشيخ المفيد؛ لإدراكه محمد بن الحسن بن الوليد^(٣) وروايته عنه بغير واسطة، بخلافه فإنه لا يروي عنه إلا بالواسطة، فطريقه أعلى من طريق المفيد الباعث على الإيثار، ومنهم أحمد بن محمد بن يحيى العطار^(٤) شيخ الصدوق رحمه الله، وهو ممن يروي عنه كثيراً بواسطة سعد بن عبد الله بن أبي خلف^(٥)، ومنهم محمد بن علي بن ماجيلويه^(٦)، الذي أكثر روايته الصدوق رحمه الله عنه، ومنهم أحمد بن محمد ابن الحسين بن الوليد، الذي كثرت روايته الشيخ رحمه الله عن الشيخ المفيد عنه، ومنهم الحسين بن الحسن بن أبان^(٧) شيخ محمد بن الحسن بن الوليد، الذي كثرت الرواية عنه أيضاً، فهؤلاء المشايخ وأضرابهم -رحمهم الله تعالى- ممن يقوى الظن بصدقهم وقبولهم

(١) في الأصل (الحسن) كما ثبتت، وقد أورده المصنف رحمه الله في كتابه فائق المقال في معرفة الرجال، ص ٤٦: أبو الحسين بن أبي الجيد، كما سيأتي في هامش (٢).

(٢) الطوسي، الاستبصار: ج ١، ص ٣٤٦.

وكما ذكر المصنف رحمه الله، فإنه لم يرد لعل بن أبي الجيد ذكر في كتب الرجال، وقد أشار إليه -أيضاً- في كتابه فائق المقال، ص ٤٦، كما يأتي: «قد كثرت الرواية من جماعة من الرجال ولا ذكر لهم في كتب الجرح والتعديل، فمنهم أبو الحسين علي بن أبي الجيد الذي كثرت روايته الشيخ عنه، ولم يذكر له مدح ولا قدح، مع أنه رحمه الله أثر الرواية عنه غالباً على الرواية عن الشيخ المفيد نور الله مرقده»، وورد في معجم رجال الحديث: ٢٧٧/١٢: «علي بن أحمد بن محمد بن أبي الجيد، ثقة؛ لأنه من مشايخ النجاشي» (الناشر).

(٣) مرت ترجمته في صفحة (٧٨).

(٤) مرت ترجمته في صفحة (٧٩).

(٥) مرت ترجمته في صفحة (٦٣).

(٦) الصدوق، ثواب الأعمال: ص ٤، ١١، ١٧، ١٩، وما بعدها، وكتاب الخصال: ص ٤٠٥، وكتاب معاني الأخبار: ص ١٨٣.

(٧) ويعد من طبقة الصفار وسعد بن عبد الله، ثقة، صحيح الحديث، روى عن الحسين بن سعيد، وروى عنه ابن الوليد. تنظر ترجمته: ابن داود، الرجال: ص ٨٠، الأردبيلي، جامع الرواة: ج ١، ص ٢٣٥.

ونقلهم وروايتهم؛ لعدلهم وضبطهم؛ لاعتناء أعظم مشايخنا - أعلى الله مقامهم وأجزل في دار السلام إكرامهم - بشأنهم، وأخذ الرواية عنهم كما ترى.

منهج [١٧]:

استُثِنَت جماعةٌ مِنَ الرُّوَاةِ عَلَى مَا حَكَاهُ النَّجَاشِيُّ فِي تَرْجَمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْأَشْعَرِيِّ^(١)، حَيْثُ قَالَ: «وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ [بَنِ الْوَلِيدِ]^(٢) يَسْتَشْنِي مِنَ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى مَا رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى الْهَمْدَانِيِّ، أَوْ مَا رَوَاهُ عَنْ رَجُلٍ، أَوْ يَقُولُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، أَوْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْمَعَاذِيِّ، أَوْ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ الْجَامُورَانِيِّ [أَوْ]^(٣) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ [اللَّهُ]^(٤) السَّيَّارِيِّ، أَوْ عَنْ يُوسُفَ بْنِ السَّخْتِ، أَوْ عَنْ وَهْبِ بْنِ مَنْبَهٍ، أَوْ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ النَّيسَابُورِيِّ، أَوْ عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، أَوْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بَنِ^(٥) أَبِي سَمِينَةَ، أَوْ يَقُولُ: فِي حَدِيثٍ، أَوْ كِتَابٍ وَلَمْ أَرَوْهُ، أَوْ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ الْأَدَمِيِّ، أَوْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى ابْنِ عُبَيْدٍ بِإِسْنَادٍ مُنْقَطِعٍ، أَوْ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هَلَالٍ، أَوْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيِّ، أَوْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّامِيِّ، أَوْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الرَّازِيِّ، أَوْ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، أَوْ عَنْ أَحْمَدَ ابْنِ بَشِيرٍ الرَّقِّيِّ^(٦)، أَوْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ، أَوْ مِمُونَةَ بْنِ مَعْرُوفٍ، أَوْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَهْرَانَ، أَوْ مَا يَنْفَرِدُ بِهِ الْحَسَنُ بْنُ الْحُسَيْنِ اللَّؤْلُؤِيُّ، وَمَا يَرَوِيهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ مَالِكٍ، أَوْ يُوسُفَ بْنِ الْحَارِثِ، أَوْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّمَشَقِيِّ، قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ نُوحٍ: وَقَدْ أَصَابَ شَيْخُنَا أَبُو [جَعْفَرٍ]^(٧) مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَتَبِعَهُ أَبُو جَعْفَرِ ابْنِ بَابُوِيهِ رحمته عَلَى ذَلِكَ، إِلَّا فِي مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، فَلَا أُدْرِي مَا رَأَيْتُهُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ

(١) مَرَّتْ تَرْجُمَتُهُ فِي صَفْحَةِ (٥٦).

(٢) غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي الْأَصْلِ، وَمَا ثَبَّتْنَاهُ مِنَ الْمَصْدَرِ.

(٣) غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي الْأَصْلِ، وَمَا ثَبَّتْنَاهُ مِنَ الْمَصْدَرِ.

(٤) غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي الْأَصْلِ، وَمَا ثَبَّتْنَاهُ مِنَ الْمَصْدَرِ.

(٥) غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي الْمَصْدَرِ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: الْبَرْقِيُّ، وَمَا ثَبَّتْنَاهُ مِنَ الْمَصْدَرِ.

(٧) غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي الْأَصْلِ، وَمَا ثَبَّتْنَاهُ مِنَ الْمَصْدَرِ.

على ظاهر العدالة والثقة»^(١)، انتهى كلام النجاشي رحمه الله.

وزاد محمد بن الحسين^(٢) فيما استثناه هو مع الجماعة المذكورين، الهيثم بن علي بن عدي، وجعفر بن محمد الكوفي، وقال الشيخ رحمه الله: إنهما ممن يروي عنهما أحمد بن محمد بن يحيى، والله أعلم بحقيقة الحال، كالعاقبة والمآل.

(١) النجاشي، الرجال: ص ٣٤٨، ٣٤٩.

(٢) يقصد به الشيخ الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن في كتابه الفهرست: ص ٢٢١، ٢٢٢، وذكر المعلومات التي ذكرها النجاشي نفسه، وأضاف الهيثم بن علي بن عدي، وجعفر بن محمد الكوفي.

منهج [١٨]:

العدد الواردة في الأول الأسانيد^(١)، منها: عدة أحمد بن محمد بن عيسى، وهم: محمد ابن يحيى^(٢)، وعلي بن موسى الكمندانى^(٣)، وداود بن كورة^(٤)، وأحمد بن أدريس^(٥)، وعلي بن إبراهيم بن هاشم^(٦)، ومنها عدة أحمد بن محمد بن خالد البرقي، وهم: علي بن إبراهيم، وعلي بن محمد بن عبد الله بن أذينة، وأحمد بن عبد الله بن أمية^(٧)، وعلي

(١) ذكرها الحلي في الخلاصة تحت عنوان (الفائدة الثالثة)، بقوله: «قال الشيخ الصدوق... الخ».

(٢) مّرت ترجمته في صفحة (٧٩).

(٣) علي بن موسى الكميذاني، نسبة إلى كميذان، قرية في قم، وليس الكمندانى، وهو من العدة التي يروي عنها الكليني والشيخ الصدوق عن أبيه عنه. تنظر ترجمته: ابن داود، الرجال: ص ٢٨١، الحلي، الخلاصة: ص ٤٠١، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ٢٩٤، ٢٩٥.

(٤) داود بن كورة القمي، يكنى أبا سليمان، كان قد بوب كتاب النوادر لأحمد بن محمد بن عيسى، وكتاب المشيخة للحسن بن محبوب السّراد، له كتاب الرحمة يرويه عنه أحمد بن محمد بن يحيى، وكتب آخر، منها: كتاب الوضوء، الصلاة، الصوم، والزكاة. تنظر ترجمته: ابن النديم، الفهرست: ص ٢٤٣، النجاشي، الرجال: ص ١٥٨، الطوسي، الرجال: ٤٢٦، والفهرست: ص ١٢٥، ابن داود، الرجال: ص ٩١، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ١٩٦.

(٥) أحمد بن إدريس الأشعري، يكنى أبا علي، فقيه، كثير الحديث، ثقة في النقل، له كتاب نوادر مات بالفرعاء في طريق مكة سنة (٣٠٦هـ). تنظر ترجمته: الطوسي، الفهرست: ص ٧١، الحلي، الخلاصة: ص ٦٥، الأردبيلي، جامع الرواة: ج ١، ص ٤٠.

(٦) علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، يكنى أبا الحسن، ثقة في الحديث لكنه أضر في وسط عمره، له كتب، منها: كتاب التفسير، كتاب الناسخ والمنسوخ، كتاب المغازي، المناقب وغيرها، كان حياً قبل سنة (٣٢٩هـ). تنظر ترجمته: ابن النديم، الفهرست: ص ٢٧٧، الطوسي، الفهرست: ص ١٥٣، ١٥٤، الحلي، الخلاصة: ص ١٨٧.

(٧) ذكر البروجردي في كتابه طرائف المقال: ج ٢، ص ٣١١: «علي بن عبد الله بن أذينة، وأحمد ابن عبد الله بن أمية، لم نجدهما في كتب الرجال، نعم، في منتهى المقال... ويأتي عند ذكر العدة، والظاهر منه كونه من مشايخه، والظاهر منه كونه من المعتمدين الثقات».

ابن الحسين^(١)، ومنها عدَّةُ الحسين بن عبيد الله^(٢)، وهم: أبو غالب أحمد بن محمد الرّازي^(٣)، وأبو القاسم [و]^(٤) جعفر بن محمد بن قولويه^(٥)، وأبو محمد هارون بن موسى التلعكبري^(٦)، وأبو عبد الله بن أبي رافع الصّيمري^(٧)، وأبو الفضل الشّيباني

(١) علي بن الحسين السّعد آبادي القمّي، يكنى أبا الحسن، روى عنه الكليني والزّاري، وهو شيخ الصدوق ومحمد بن موسى بن المتوكل، وهو ممن لم يرو عن الأئمة عليهم السلام. تنظر ترجمته: الطوسي، الرّجال: ص ٤٣٣، التفرشي، نقد الرّجال: ج ٣، ص ٢٥٠، الأردبيلي، جامع الرّواة: ج ١، ص ٦٣، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ٢٨٠.

(٢) الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري، يكنى أبا عبد الله، فقيه، رجالي، محدث، وهو شيخ النجاشي والطوسي، ولهما منه إجازة، له كتب، منها: كتاب النوادر، مناسك الحجّ، مات في منتصف شهر صفر سنة (٤١١هـ). تنظر ترجمته: النجاشي، الرّجال: ص ٦٩، الطوسي، الرّجال: ص ٤٢٥، الحلي، الخلاصة: ص ١١٦.

(٣) أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين بن سنسن الزراري، يكنى أبا غالب، فقيه، ثقة، له كتب، منها: كتاب التاريخ، مناسك الحجّ، ولد سنة (٢٨٥هـ)، ومات سنة (٣٦٨هـ). تنظر ترجمته: أبو غالب الزراري، تاريخ آل زرارّة: ج ١، ص ٢، وما بعدها، النجاشي، الرّجال: ٢٨٤، الطوسي، الفهرست: ص ٧٧، الحلي، الخلاصة: ص ٦٧.

(٤) زيادة، غير موجودة في النّسخة (ب)، والأصحّ من دون (الواو).

(٥) جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه القمّي، يكنى أبا القاسم، عالم فقيه، ويعدّ من الثّقات، وكلّ ما يوصف به النّاس من جميل وثقة وفقه فهو فوقه، شيخ المفيد والغضائري، له كتب، منها: كتاب مداوات الجسد، كتاب الصّلاة، وكتاب الجمعة والجماعة، مات سنة (٣٦٨هـ). تنظر ترجمته: الغضائري، تكملة رسالة الزراري: ج ١، ص ٩٧، النجاشي، الرّجال: ص ١٢٣، وص ٤٤٧، الطوسي، الرّجال: ص ٤١٨، والفهرست: ص ٩١، وص ٢٥٨، ابن داود، الرّجال: ص ٦٥، الحلي، الخلاصة: ص ٨٨، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ١٣١.

(٦) هارون بن موسى بن أحمد بن موسى بن سعيد بن سعيد -أيضاً- التلعكبري، يكنى أبا محمد، شيخ النجاشي، عالم فقيه، ثقة، جليل القدر، له كتب، منها: الجوامع في علوم الدّين، مات سنة (٣٨٥). تنظر ترجمته: النجاشي، الرّجال: ص ٤٣٩، الطوسي، الرّجال: ص ٥١٦، ابن داود، الرّجال: ص ١٩٩، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ٤١٣، ٤١٤.

(٧) أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع بن عبيد بن عازب (أخ البراء بن عازب)، الكوفي الأنصاري، يكنى أبا عبد الله، ويعرف بابن أبي رافع الصّيمري، نسبة إلى بلدة من أرض مهرجان، على خمسة

محمد بن عبد الله بن محمد^(١)، ومنها عدّة سهل بن زياد^(٢)، وهم: علي بن محمد بن علان^(٣)، ومحمد بن أبي عبد الله^(٤)، ومحمد بن الحسن^(٥)، ومحمد بن عقيل الكليني^(٦)، فهذه أربع عدد، فالثلاث صحاح؛ لاشتغالها على من يوثق به من الرواة، والأخيرة فيها محمد بن أبي عبد الله، فإن كان هو محمد بن جعفر بن عون الأسدي الثقة على ما نبّه

مراحل من الدينور وناحية البصرة، ثقة في الحديث، له كتب، منها: كتاب النوادر، روى عنه الغضائري. تنظر ترجمته: النجاشي، الرجال: ص ٨٤، الطويب، الرجال: ص ٤١١، والفهرست: ص ٧٨، ابن داود، الرجال: ص ٣٥، الحلي، الخلاصة: ٦٧، علم الهدى، نضد الإيضاح: ص ٧٠. (١) محمد بن عبد الله الشيباني، يكنى أبا الفضل، كثير الرواية، اختلف في حفظه بين ضعيف وحسن الحفظ، له كتب، منها: كتاب الولادات، وكتاب الفرائض. تنظر ترجمته: الحلي، الخلاصة: ص ٣٩٧. (٢) سهل بن زياد الأدي الرائي، يكنى أبا سعيد، ضعيف، فاسد الرواية، رمي بالغلو، أخرجه أحمد بن محمد بن عيسى من قم، ونهى الناس عن السماع عنه، له كتب، منها: التوحيد والنوادر. تنظر ترجمته: النجاشي، الرجال: ص ١٨٥، الطوسي، الرجال: ص ٣٩٩، والفهرست: ص ١٤٢، ابن داود الرجال: ص ٢٤٩.

(٣) علي بن محمد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكليني المعروف بعلاء، يكنى أبا الحسن، ثقة في الرواية، له كتاب أخبار القائم، قُتل بطريق الحج. تنظر ترجمته: النجاشي، الرجال: ص ٢٦٠، الحلي، الخلاصة: ص ١٨٧، ابن داود، الرجال: ص ١٤٠.

(٤) محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي الكوفي، يكنى أبا الحسين، يعرف بمحمد بن أبي عبد الله، ثقة، صحيح الحديث، روى عن الضعفاء، كان يقول بالجبر والتشبيه، له كتاب الجبر والاستطاعة، مات سنة (٣١٢هـ). تنظر ترجمته: النجاشي، الرجال: ص ٣٧٣، البروجردي، طرائف المقال: ج ١، ص ١٤٣.

(٥) محمد بن الحسن بن فروخ الصفار، القمي، الأشعريّ بالولاء، يكنى أبا جعفر، من كبار محدثي الإمامية وفقهائهم، وأحد وجوههم، صاحب كتاب بصائر الدرجات، عدّ من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام، وله روايات كثيرة وأسانيد عن أهل بيت العصمة، وله مصنفات في الفقه، توفي سنة ٢٩٠هـ. تنظر ترجمته: النجاشي، الرجال: ص ٣٥٤، الطوسي، الفهرست: ص ٢٢٠-٢٢١، الأردبيلي، جامع الرواة: ج ٢، ص ٩٣-٩٤.

(٦) لم تُذكر له ترجمة في الكتب الرجالية، ذكره الحلي في كتابه الخلاصة: ص ٤٣٠ في الفائدة الثالثة ضمن العدة التي يروي عنها الشيخ الصدوق.

عليه بعضُ الأصحابِ عن النَّجاشِيِّ، فهي كذلك أيضاً، وإلا فلا، واللهُ أعلمُ بالخَفِيَّاتِ
والسَّرَائِرِ، والبِوَاطِنِ وَالضَّمَائِرِ.

منهج [١٩]:

الطبقة عندهم عبارة عن جماعة من الرواة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ، وطريق معرفتها تكرار النظر، ومراجعة الأسانيد والطرق المذكورة في كتب الأصحاب، والممارسة، ومما يعين على رفع الالتباس بين كثير من الرواة معرفة الموالي^(١)، وهو يطلق على معانٍ، منها: الأولى بالأمر، ومنها: المعتق بالكسر، فإنه مولى لعتيقه، ومنها: المعتق بالفتح، فإنه مولى من جهة السفلى، ومنها: ابن العم، ومنها: الحليف، ومنه قوله: «موالي حلف لا موالي قرابة»^(٢)، والحلف بالكسر عبارة عن التحالف والتعاقد على التعاضد والتساعُد والاتفاق، فكل من المتحالفين مولى لصاحبه من جهة الحلف، ومنها: الناصر، ومنها: الجار، ومنها: الملازم، يقال: فلان مولى لفلان إذا لازمه، ومنها: غير العربي الصريح، كما يقال: فلان عربي صريح، وفلان مولى، أي ليس كذلك، ومنها: من يسلم على يديك، فإنك تكون مولاه بالإسلام، والقرينة هي المميّزة بين هذه المعاني لرفع الالتباس بين الرواة، وقيل إن أكثر ما يُراد به في هذه الباب غير العربي الصريح، والله أعلم.

(١) ينظر: الجوهرى، الصحاح: ج ٦، ص ٢٥٢٩.

(٢) ابن منظور، لسان العرب: ج ١٥، ص ٤٠٩ «قال: قال الجعدي:

مَنْهَج [٢٠]:

الشَّيْعَةُ عَلَى أَقْسَامٍ، مِنْهُمْ: الزَّيْدِيَّةُ^(١)، وَهُمْ الْقَائِلُونَ بِالإِمَامَةِ إِلَى الإِمَامِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ (عليه السلام)، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ ابْنُهُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ (عليه السلام)، وَقِيلَ: يَنْقَسِمُونَ إِلَى ثَلَاثَةِ: الْجَارُودِيَّةِ وَالسُّلَيْمَانِيَّةِ وَالْبُتْرِيَّةِ، أَمَّا الْجَارُودِيَّةُ^(٢): فَهُمْ الْمُنْسُوبُونَ إِلَى زِيَادِ بْنِ الْمَنْذَرِ ابْنِ الْجَارُودِ الْهَمْدَانِيِّ، وَهُمْ الْقَائِلُونَ بِالنَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (عليه السلام)، وَكُفِّرَ مَنْ أَنْكَرَهُ، وَكُلُّ مَنْ خَرَجَ مِنْ أَوْلَادِ فَاطِمَةَ (عليها السلام) وَكَانَ شَجَاعاً فَهُوَ الإِمَامُ بِالْحَقِّ، وَأَمَّا السُّلَيْمَانِيَّةُ^(٣): فَهُمْ الْمُنْسُوبُونَ إِلَى سُلَيْمَانَ بْنِ جَرِيرٍ، الْقَائِلُونَ بِإِمَامَةِ الشَّيْخِينَ، وَكُفِّرَ عُثْمَانُ، وَأَمَّا الْبُتْرِيَّةُ^(٤): فَهُمْ الْمُنْسُوبُونَ إِلَى بُتْرِ النَّوَى، كَالسُّلَيْمَانِيَّةِ اعْتِقَاداً، إِلَّا فِي كُفْرِ عُثْمَانَ، وَمِنْهُمْ: الْفُطُحِيَّةُ^(٥): وَهُمْ الْقَائِلُونَ بِالإِمَامَةِ إِلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ (عليه السلام)، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ ابْنُهُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَفْطَحُ، فَوَقَفُوا عَلَيْهِ، قِيلَ كَانَ أَفْطَحَ الرَّأْسِ، وَقِيلَ: أَفْطَحَ الرَّجْلَيْنِ، وَقِيلَ: إِنَّمَا نُسِبُوا إِلَى رَئِيسٍ لَهُمْ يُقَالُ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَطِيحٍ الْكُوفِيُّ، وَرَوَى أَنَّ مَشَايِخَ الْعَصَابَةِ وَفُقَهَاءَهَا قَالُوا بِإِمَامَتِهِ، حَيْثُ حُكِيَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: الإِمَامَةُ فِي الْأَكْبَرِ مِنْ وَلَدِ الإِمَامِ، فَمِنْهُمْ مَنْ رَجَعَ عَنِ الْقَوْلِ بِإِمَامَتِهِ؛ لِمَا امْتَحَنَهُ بِمَسَائِلٍ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى الْجَوَابِ، وَلَمَّا ظَهَرَ مِنْهُ مَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَظْهَرَ مِثْلُهُ مِنَ الإِمَامِ، ثُمَّ إِنَّ عَبْدِ اللَّهِ بَقِيَ بَعْدَ أَبِيهِ سَبْعِينَ يَوْماً فَمَاتَ، فَرَجَعَ الْبَاقُونَ بِمَوْتِهِ إِلَّا شَرِذْمَةً قَلِيلَةً مِنْهُمْ عَنِ الْقَوْلِ بِإِمَامَتِهِ إِلَى الْقَوْلِ بِإِمَامَةِ الإِمَامِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ الْكَاسِمِ (عليه السلام)، وَتَدَبَّرُوا الْخَبَرَ الْمَرْوِيَّ مِنْ أَنَّ الإِمَامَةَ لَا تَكُونُ فِي الْأَخْوَيْنِ بَعْدَ الْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنِ (عليه السلام)، وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ

(١) الشهرستاني، الملل والنحل: ص ١٢٤، الأمين، شريف يحيى، معجم الفرق الإسلامية: ص ١٢٧-١٢٩.

(٢) الشهرستاني، الملل والنحل: ص ١٢٦، الأمين، شريف يحيى، معجم الفرق الإسلامية: ص ٧٨.

(٣) الشهرستاني، الملل والنحل: ص ١٢٨، الأمين، شريف يحيى، معجم الفرق الإسلامية: ص ١٣٥.

(٤) الشهرستاني، الملل والنحل: ص ١٢٩، الأمين، شريف يحيى، معجم الفرق الإسلامية: ص ٥١.

(٥) الشهرستاني، الملل والنحل: ص ١٣٤ (الأفطحية)، الأمين، شريف يحيى، معجم الفرق الإسلامية: ص ١٨٦.

على الإمام وعلاماته، ومنهم: الواقفية^(١): وهم القائلون بالإمامة إلى الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام، فوقفوا عليه عليه السلام، ومنهم: الكيسانية^(٢): وهم القائلون بإمامة علي أمير المؤمنين والحسن والحسين ومحمد بن الحنفية، وزعموا أنه حي سيظهر، ومنهم: الناوسية^(٣): وهم القائلون بإمامة الإمام علي عليه السلام إلى الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، فوقفوا عليه عليه السلام، وقالوا: إن الصادق عليه السلام حي لا يموت حتى يظهر، فيظهر أمره، وهو القائم المهدي، قيل: سُموا بذلك؛ لانتسابهم إلى رجل يُقال له ناؤوس، وقيل: بل نسبة إلى قرية تُسمى ناؤوساء^(٤)، ومنهم: الإسماعيلية^(٥): وهم القائلون بالإمامة إلى الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، ثم ابنه إسماعيل، فوقفوا عليه، ومنهم: الإمامية الاثنا عشرية^(٦) - أعني الفرقة المحقة الناجية - وهم القائلون بإمامة جميع الأئمة إلى القائم الهادي المهدي، - صلوات الله عليه وعليهم أجمعين - وأما باقي الفرق كالنفوضة^(٧): المعتقدين أن الله تعالى خلق محمداً صلى الله عليه وآله، وفوض إليه خلق الدنيا فهو الخلاق لما فيها، وقيل: فوض ذلك إلى علي عليه السلام، والمرجئة^(٨): المعتقدين أنه لا يضُرُّ مع الإيمان معصية، كما

(١) الشهرستاني، الملل والنحل: ص ١٣٣-١٣٥، الأمين، شريف يحيى، معجم الفرق الإسلامية: ص ٢٦٨.

(٢) الشهرستاني، الملل والنحل، ص ١١٨، الأمين، شريف يحيى، معجم الفرق الإسلامية: ص ٢٠٢.

(٣) الشهرستاني، الملل والنحل: ص ١٣٤، الأمين، شريف يحيى، معجم الفرق الإسلامية: ص ٢٤٤.
(٤) ناؤوساء: لم ترد بهذا الاسم في الكتب البلدانية، ووردت بلفظ (ناؤوس الطبية)، وهو موضع قرب همذان، و (الناؤوسة) من قرى هيت. ينظر: الحموي، معجم البلدان: ج ٥، ص ٢٥٤، الطريحي، مجمع البحرين: ج ٤، ص ٣٩٢.

(٥) الشهرستاني، الملل والنحل: ص ١٣٥، الأمين، شريف يحيى، معجم الفرق الإسلامية: ص ٣٠.

(٦) الشهرستاني، الملل والنحل: ص ١٣١، الأمين، شريف يحيى، معجم الفرق الإسلامية: ص ٤٢.

(٧) الشهرستاني، الملل والنحل: ص ١٣٩ (الغالية)، الأمين، شريف يحيى، معجم الفرق الإسلامية: ص ٢٣٥.

(٨) الشهرستاني، الملل والنحل: ص ١١٢، الأمين، شريف يحيى، معجم الفرق الإسلامية: ص ٢١٩.

لا يَنْفَعُ مَعَ الْكُفْرِ طَاعَةٌ، وَإِنَّمَا سُمُّوا بِذَلِكَ؛ لاعتقادهم أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرْجَأُ تَعَذِيبَهُمْ عَلَى الْمَعَاصِي، أَيْ أَخْرَاهَا عَنْهُمْ، وَالْغُلَاةُ^(١): الْمُعْتَقِدِينَ أَنَّ عَلِيًّا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - هُوَ إِلَهُ الْخَلْقِ كَافَّةً، وَالْمَجَسِّمَةُ^(٢) مِنَ الْغُلَاةِ، الْمُعْتَقِدِينَ أَنَّ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ وَأَبَا ذَرٍّ وَالْمُقَدَّادَ وَعِمَارَ ابْنِ يَاسِرٍ وَعَمْرُو بْنَ أُمَيَّةِ الضَّمَرِيِّ هُمُ الْمُؤَكَّلُونَ بِمَصَالِحِ الْعَالَمِ مِنْ جِهَةِ عَلِيٍّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - وَهُوَ الرَّبُّ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا، وَالبُتْرِيَّةُ، بَضْمُ الْبَاءِ الْمُنْسُوبِينَ إِلَى بُتْرِ النَّوَى مِنَ الزَّيْدِيَّةِ الْأَبْتَرِ الْيَدِ، وَجَاءَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام: «إِنَّ جَمَاعَةً دَخَلُوا عَلَيْهِ، وَعِنْدَهُ أَخُوهُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ عليه السلام، فَقَالُوا لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: نَتَوَلَّى عَلِيًّا وَحَسَنًا وَحُسَيْنًا، وَنَتَبَرَّأُ مِنْ عَدَاهُمْ، قَالَ: فَالْتَفَتَ إِلَيْهِمْ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ عليه السلام، فَقَالَ لَهُمْ: «أَتَتَبَرَّوْنَ مِنْ فَاطِمَةَ بَتْرْتُمْ أَمَرْنَا بِتَرْكُمُ اللَّهِ تَعَالَى»^(٣)، فَسُمُّوا بِالْبُتْرِيَّةِ، وَجَاءَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ عليه السلام: «لَوْ أَنَّ الْبُتْرِيَّةَ صَفٌّ وَاحِدٌ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ مَا أَعَزَّ اللَّهُ بِهِمْ

(١) الشهرستاني، الملل والنحل: ص ١٣٩، الأمين، شريف يحيى، معجم الفرق الإسلامية: ص ١٨٠.

(٢) الحلي، الخلاصة: ص ٣٦٥، ابن داود، الرجال: ص ٢٥٩، ٢٦٠، الطريحي، مجمع البحرين: ج ٣، ص ٣٢٨.

(٣) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ج ٤، ص ٥٤٤، الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ج ٢، ص ٥٠٥، المجلسي، بحار الأنوار: ج ٦٩، ص ١٧٨.

نقل المصنّف تَقْدِيرًا، الْحَدِيثُ بِتَصَرُّفٍ قَدْ يُشْكَلُ مَعْنَاهُ، وَنُصِّهَ كَمَا فِي رِجَالِ الْكَشِيِّ، ٥٠٤/٢ - ٥٠٥، تَصْحِيحٌ وَتَعْلِيقٌ: مِيرَ دَامَادِ الْأَسْتَرَابَادِيِّ، تَحْقِيقٌ: السَّيِّدُ مَهْدِي الرَّجَائِيِّ، كَمَا يَأْتِي: «سَعَدَ ابْنُ جَنَاحِ الْكَشِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَزِيدَ الْقَمِّيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى، عَنْ الْحُسَيْنِ ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَثْمَانَ الرَّوَاسِيِّ، عَنْ سَدِيرٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام وَمَعِيَ سَلْمَةُ بْنُ كَهِيلٍ، وَأَبُو الْمُقَدَّامِ ثَابِتُ الْحَدَّادِ، وَسَالِمُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، وَكَثِيرُ النَّوَاءِ، وَجَمَاعَةٌ مَعَهُمْ، وَعِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَخُوهُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ عليه السلام، فَقَالُوا لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: نَتَوَلَّى عَلِيًّا وَحَسَنًا وَحُسَيْنًا وَنَتَبَرَّأُ مِنْ أَعْدَائِهِمْ! قَالَ: نَعَمْ، قَالُوا: نَتَوَلَّى أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَنَتَبَرَّأُ مِنْ أَعْدَائِهِمْ! قَالَ: فَالْتَفَتَ إِلَيْهِمْ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ لَهُمْ: أَتَتَبَرَّوْنَ مِنْ فَاطِمَةَ؟ بَتْرْتُمْ أَمَرْنَا بِتَرْكُمُ اللَّهِ، فَيَوْمِئِذٍ سُمُّوا الْبُتْرِيَّةَ» (الناشر).

دِيناً»^(١)، فهذه الفرق الخمسة ونحوها ليسوا من فرق الشيعة في شيء، بل الشيعة براءٌ منهم، لعَنَهُمُ اللهُ تَعَالَى.

(١) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ج ٤، ص ٥٤٥، الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ج ٢، ص ٤٩٩، المجلسي، بحار الأنوار: ج ٣٧، ص ٣١.

وَأَمَّا الْخَاتَمَةُ: فَقَدْ رَوَى ثِقَّةُ الْإِسْلَامِ - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ - فِي الْكَافِي^(١) فِي بَابِ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ مَا هَذَا لَفْظُهُ: عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ^(٢)، عَنْ أَبِيهِ^(٣)، عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى^(٤)، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمْرِو الْيَمَانِيِّ^(٥)، عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ^(٦)، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ الْهَلَالِيِّ^(٧)، قَالَ: قُلْتُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِنِّي سَمِعْتُ مِنْ سَلْمَانَ وَالْمَقْدَادِ وَأَبِي ذَرٍّ شَيْئاً مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ وَأَحَادِيثَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله غَيْرَ مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ، ثُمَّ سَمِعْتُ مِنْكَ تَصْدِيقَ مَا سَمِعْتُ مِنْهُمْ، وَرَأَيْتُ فِي أَيْدِي النَّاسِ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَمِنْ الْأَحَادِيثِ عَنْ نَبِيِّ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَنْتُمْ تَخَالِفُونَهُمْ فِيهَا، وَتَزْعُمُونَ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ بَاطِلٌ، أَفْتَرَى النَّاسُ يَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مُتَعَمِّدِينَ، وَيَفْسِرُونَ الْقُرْآنَ بَارَائِهِمْ، قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيَّ عليه السلام، فَقَالَ:

(١) الكليني: ج ١، ص ٦٢.

(٢) مَرَّتْ تَرْجَمَتُهُ فِي صَفْحَةِ (٨٩).

(٣) هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَاشِمٍ، أَبُو إِسْحَاقَ الْقَمِّي، كُوفِيٌّ الْأَصْلُ، انْتَقَلَ إِلَى قُمٍ، وَأَوَّلَ مَنْ نَشَرَ حَدِيثَ

الْكُوفِيِّينَ فِيهَا، لَهُ كُتُبٌ مِنْهَا: النُّوَادِرُ، وَكِتَابُ قَضَايَا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام. يُنْظَرُ: النِّجَاشِيُّ، الرِّجَالُ: ص ١٦.

(٤) حَمَادُ بْنُ عِيسَى الْجَهَنِّي، يَكْنَى أَبُو مُحَمَّدٍ، أَصْلُهُ مِنَ الْكُوفَةِ، وَسَكَنَ الْبَصْرَةَ، صَادَقَ الْحَدِيثَ، ثِقَّةٌ،

رَوَى عَشْرِينَ حَدِيثاً عَنْ الصَّادِقِ وَالْكََاظِمِ وَالرِّضَا عليهم السلام، مَاتَ غَرِيقاً بِوَادِي قَاةَ سَنَةِ (٢٠٩ هـ). تَنْظُرُ

تَرْجَمَتُهُ: النِّجَاشِيُّ، الرِّجَالُ: ص ١٢٤، الطُّوسِيُّ، الْفَهْرَسْتُ: ص ١٥٥، الْحَلِيُّ، الْخُلَاصَةُ: ص ١٢٤.

(٥) إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَمْرِو الْيَمَانِيِّ الصَّنَعَائِيُّ، يَكْنَى أَبُو إِسْحَاقَ، ثِقَّةٌ، رَوَى عَنِ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ عليهما السلام، لَهُ كِتَابُ

يُرْوَاهُ عَنْهُ حَمَادُ بْنُ عِيسَى. تَنْظُرُ تَرْجَمَتُهُ: النِّجَاشِيُّ، الرِّجَالُ: ص ٢١، الطُّوسِيُّ، الْفَهْرَسْتُ: ص ٤٣،

الْحَلِيُّ، الْخُلَاصَةُ: ص ٥١، التَّفْرِشِيُّ، نَقْدُ الرِّجَالِ: ج ١، ص ٧٦.

(٦) أَبَانَ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ فَيْرُوزُ الْبَصْرِيُّ، تَابِعِيٌّ، يَكْنَى أَبُو إِسْمَاعِيلَ، رَوَى عَنِ الْإِمَامِ السَّجَّادِ وَالْبَاقِرِ

وَالصَّادِقِ عليهما السلام وَأَنْسَ بْنَ مَالِكٍ، ضَعِيفٌ، نُسِبَ إِلَيْهِ وَضُعُ كِتَابِ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ. تَنْظُرُ تَرْجَمَتُهُ:

الطُّوسِيُّ، الرِّجَالُ: ص ١٠٩، وَص ١٢٦، التَّفْرِشِيُّ، نَقْدُ الرِّجَالِ: ج ١، ص ٣٩، الْأَرْدَبِيلِيُّ، جَامِعُ

الرُّوَاةِ: ج ١، ص ٩.

(٧) سُلَيْمُ بْنُ قَيْسٍ الْهَلَالِيُّ الْعَامِرِيُّ الْكُوفِيُّ، يَكْنَى أَبُو صَادِقٍ، مِنْ أَوَائِلِ الْمُصَنِّفِينَ فِي الْإِسْلَامِ، مِنْ أَصْحَابِ

الْإِمَامِ عَلِيِّ عليه السلام، عَاشَ فِي الْكُوفَةِ إِلَى أَنْ دَخَلَ الْحِجَاجَ الثَّقَفِيَّ الْعِرَاقَ وَسَأَلَ عَنْهُ، فَهَرَبَ إِلَى النُّوبَنْدَجَانِ فِي

بِلَادِ فَارَسَ، فَأَوَاهُ أَبَانَ فَمَاتَ عَنْدهُ، لَهُ كِتَابُ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ (السَّقِيفَةُ). مَاتَ بِحُدُودِ سَنَةِ (٨٥ هـ). تَنْظُرُ

تَرْجَمَتُهُ: الرَّازِيُّ، الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ: ج ٤، ص ٢١٤، ابْنُ النَّدِيمِ، الْفَهْرَسْتُ: ص ٢٧٥، النِّجَاشِيُّ، الرِّجَالُ:

ص ٨، الطُّوسِيُّ، الرِّجَالُ: ص ١١٤، وَالْفَهْرَسْتُ: ص ١٤٣، الْحَلِيُّ، الْخُلَاصَةُ: ص ١٦١.

قد سألت فافهم الجواب، إنَّ في أيدي الناس حقاً وباطلاً، وصدقاً وكذباً، وناسخاً ومنسوخاً، وعاماً وخاصاً، ومحكماً ومتشابهاً، وحفظاً ووهماً، وقد كَذَبَ على رسول الله ﷺ في عهده حتى قام خطيباً، فقال: «أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ كَثُرَتْ عَلَيَّ الْكَذَابَةُ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١)، ثُمَّ كَذَبَ عَلَيْهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَإِنَّمَا أَتَاكُمُ الْحَدِيثُ مِنْ أَرْبَعَةٍ لَيْسَ لَهُمْ خَامِسٌ:

رجلٌ منافقٌ يُظْهِرُ الْإِيمَانَ، مُتَصَنِّعٌ بِالْإِسْلَامِ، لَا يَتَأَثَّمُ وَلَا يَتَحَرَّجُ أَنْ يَكْذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَعَمِّداً، فَلَوْ عَلِمَ النَّاسُ أَنَّه مُنَافِقٌ كَذَّابٌ لَمْ يَقْبَلُوا مِنْهُ، وَلَمْ يَصَدِّقُوهُ، وَلَكِنَّهُمْ قَالُوا: هَذَا قَدْ صَحِبَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَرَأَاهُ وَسَمِعَ مِنْهُ، فَأَخَذُوا عَنْهُ، وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ حَالَهُ، وَقَدْ أَخْبَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْمُنَافِقِينَ بِمَا أَخْبَرَهُ، وَوَصَفَهُمْ بِمَا وَصَفَهُمْ، فَقَالَ ﷺ: «وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ»^(٢)، ثُمَّ بَقُوا بَعْدَهُ، فَتَقَرَّبُوا إِلَى أُمَّةِ الضَّلَالَةِ وَالِدُّعَاةِ إِلَى النَّارِ بِالزُّورِ وَالْكَذِبِ وَالْبُهْتَانِ، فَوَلَّوْهُمُ الْأَعْمَالَ، وَحَمَلُوهُمْ عَلَى رِقَابِ النَّاسِ، وَأَكَلُوا بِهِمُ الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا النَّاسُ مَعَ الْمُلُوكِ وَالِدُّنْيَا، إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ^(٣) اللَّهُ سُبْحَانَهُ، فَهَذَا أَحَدُ الْأَرْبَعَةِ.

ورجلٌ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٤) شيئاً لم يَحْمِلْهُ عَلَى وَجْهِهِ، وَوَهَمَ فِيهِ، فَلَمْ يَتَعَمَّدْ

(١) ذكر مسلم في كتابه صحيح مسلم: ج ١، ص ٨ أن «كَذَبَ عَلَيَّ» ليس ككَذَبَ عَلَى أَحَدٍ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، وذكر الضحاك في الأحاد والمثاني: ج ٥، ص ٣٤٣ «قد رأيتُموني وسمعتُم مني، وتَسألون عني، فَمَنْ كَذَبَ...»، وفي ص ١٥٢ «سأيتكم قومٌ من بعدي يسألونكم عن حديثي فلا تحدِّثونهم إلَّا بما تحفظون، فَمَنْ كَذَبَ...»، وذكر السيوطي في الجامع الصغير: ج ١، ص ٢٦: «اتَّقُوا الْحَدِيثَ عَنِّي إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ، فَمَنْ كَذَبَ...». وينظر: الكليني، الكافي: ج ١، ص ٦٢، المفيد، الاعتقادات: ص ١١٨، المجلسي، بحار الأنوار: ج ٢، ص ٢٢٩.

(٢) سورة المنافقون، الآية ٤.

(٣) في المصدر: عَصَمَ.

(٤) وردت في (أ): ص، والمثبت من (ب).

(٥) في المصدر: ولم.

كَذِبًا، فَهُوَ فِي يَدِهِ، يَقُولُ بِهِ وَيَعْمَلُ بِهِ وَيُرْوِيهِ، يَقُولُ: أَنَا سَمِعْتُ^(١) مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَوْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّهُ وَهُمْ لَمْ يَقْبَلُوهُ، وَلَوْ عَلِمَ هُوَ أَنَّهُ وَهُمْ لَرَفَضَهُ.

وَرَجُلٌ ثَالِثٌ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا أَمَرَ بِهِ، ثُمَّ نَهَى عَنْهُ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، أَوْ سَمِعَهُ يَنْهَى عَنْ شَيْءٍ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَحَفِظَ مَنْسُوخَهُ، وَلَمْ يَحْفَظِ النَّاسِخَ، فَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لَرَفَضَهُ، وَلَوْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ إِذْ سَمِعُوهُ مِنْهُ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ لَرَفَضُوهُ.

وَرَجُلٌ رَابِعٌ لَمْ يَكْذِبْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مُبْغِضٌ لِلْكَذِبِ؛ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ وَتَعْظِيمًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَمْ يَنْسَ^(٢) بَلْ حَفِظَ مَا سَمِعَ عَلَى وَجْهِهِ، فَجَاءَ بِهِ كَمَا سَمِعَ، لَمْ يَزِدْ فِيهِ وَلَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ، وَعَلِمَ النَّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ، فَعَمِلَ بِالنَّاسِخِ وَرَفَضَ الْمَنْسُوخَ، فَإِنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُ الْقُرْآنِ نَاسِخٌ وَمَنْسُوخٌ، وَخَاصٌّ وَعَامٌّ، وَمُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ، وَقَدْ كَانَ يَكُونُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْكَلَامُ لَهُ وَجْهَانِ: كَلَامٌ عَامٌّ، وَكَلَامٌ خَاصٌّ مِثْلُ الْقُرْآنِ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ: ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٣) فَيَشْتَبِهُ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِفْ، وَلَمْ يَدْرِ مَا عَنِ اللَّهِ بِهِ وَرَسُولُهُ ﷺ، وَلَيْسَ كُلُّ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ^(٤) فَيَفْهَمُ، وَكَانَ مِنْهُمْ [مَنْ]^(٥) يَسْأَلُهُ وَلَا يَسْتَفْهِمُهُ، حَتَّى إِنْ كَانُوا لَيَجِبُونَ أَنْ يُجِيبَ الْأَعْرَابِيُّ [و] الطَّارِئُ فَيَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَسْمَعُوا، وَقَدْ كُنْتُ أَدْخُلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلَّ يَوْمٍ دَخَلَةً، وَكُلَّ لَيْلَةٍ دَخَلَةً، فَيُخَلِّينِي فِيهَا، أَدُورُ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ، وَقَدْ عَلِمَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَصْنَعْ ذَلِكَ بِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ غَيْرِي،

(١) فِي الْمَصْدَرِ: سَمِعْتُهُ.

(٢) فِي الْمَصْدَرِ: لَمْ يَنْسَهُ.

(٣) سُورَةُ الْحَشْرِ، آيَةُ ٧.

(٤) فِي الْمَصْدَرِ الْمَطْبُوعِ: الشَّيْءَ.

(٥) غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي الْأَصْلِ، وَهِيَ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٦) الْمُثَبَّتُ مِنَ الْمَصْدَرِ.

وربما كان [في بيتي] ^(١) يأتيني رسول الله ﷺ أكثر من ذلك في بيتي، وكنت إذا دخلت عليه ببعض منازل أخلاقي، وأقام عني نساءه، فلا يبقى عنده غيري، وإذا أتاني للخلوة معي في منزلي لم تقم ^(٢) عني فاطمة عليها السلام، ولا أحداً من بني، وكنت إذا سألت أجنبي، وإذا سكنت عنه وفيت مسائي ابتدأي، فما نزلت على رسول الله ﷺ آية من القرآن إلا أقرأنيها وأملاها علي، فكتبتها بخطي، وعلمني تأويلها وتفسيرها، وناسخها ومنسوخها، ومحكمها ومتشابهها، وخاصها وعامها، ودعا الله أن يعطيني فهمها وحفظها، فما نسيت آية من كتاب الله، ولا علماً أملاه علي وكتبته، منذ دعا الله لي بما دعا، وما ترك شيئاً علمه الله من حلال ولا حرام، ولا أمر ولا نهى، أو شيء كان أو يكون، ولا كتاباً منزلاً على أحد قبله، من طاعة أو معصية، إلا علمني وحفظته، فلم أنس حرفاً واحداً، ثم وضع يده على صدري، ودعا الله لي أن يملأ قلبي علماً وحكماً ونوراً، فقلت: يا نبي الله بأبي أنت وأمي، منذ دعوت الله بما دعوت لم أنس شيئاً، ولم يفتني شيء لم أكتبه، أفتخوف علي النسيان والجهل فيما بعد، فقال: لست أتحوف عليك النسيان والجهل ^(٣)، ولا يخفى ما في [هذا] ^(٤) الحديث من مجامع الكمال، ومن الدلالة على عدم الإقدام على العمل بظواهر الأحاديث الواردة عنه عليه السلام، ما لم يعلم حالها من كونها ناسخة أم منسوخة، مقيدة أم مطلقة، ظاهرة أم مؤولة، مكذوبة على رسول الله ﷺ أم غير مكذوبة، إلى غير ذلك، بخلاف الأحاديث المروية عن الأئمة - صلوات الله عليهم أجمعين - فإنها لا نسخ فيها؛ لكونها حاكية ومبينة وكاشفة ومفسرة عن ما أخبر به عليه السلام من الأحكام الشرعية

(١) غير موجودة في الأصل، والمثبت من المصدر.

(٢) في الأصل: يُقيم، والمثبت من المصدر.

(٣) الكليني، الكافي: ج ١، ص ٦٢، الاعتقادات: ص ١١٨، ١١٩، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١١، ص ٣٨، ٣٩، القندوزي، ينابيع المودة: ج ٣، ص ٤٠٩، محمد عبده، خطب الإمام علي عليه السلام: ج ٢، ص ١٨٩، ١٩٠.

(٤) زيادة من (ب).

وغيرها، وقد أمروا -صلواتُ الله عليهم- بالأخذ بها، والتَّحْدِيثُ فيها، والكتابة لها، إلى غير ذلك ممَّا عرفت، وأمَّا مَا خالطها ممَّا لا يُوثَّقُ بوروده عنهم -صلواتُ الله عليهم- فبالعلاماتِ والقرائنِ المجوِّزة عندَ الأكابرِ والأخيارِ، والأعيانِ الأبرارِ، المرضيَّة المقرَّرة المضبوطة، يمكنُ التَّوصُّلُ إلى التَّقْصِي منه بصدِّقه وكذبه، وصحيحه وعليه، فيؤخذُ الصَّوابُ، وينزل ما عداه.

ثمَّ إنَّه قد دَلَّ الحديثُ صريحاً على أنَّه كُذِبَ عليه عليه السلام، بل قوله عليه السلام: «قد كُثِرَتْ عليَّ الكَذَابَةُ» تصريحٌ^(١) بوقوعه مطلقاً غير مرَّةٍ كما [لا]^(٢) يخفى

قال شيخُ المسلمين بهاءُ المِلَّةِ والدينِ في كتاب الأربعين^(٣) - بعد أن فسَّرَ هذا الحديثَ الشَّريفَ والخبرَ المنيّفَ -: لا ريبَ في أنَّه قد كُذِبَ على رسولِ الله عليه السلام للتَّوصُّلِ إلى الأغراضِ الفاسدة، والمقاصدِ الباطلة، مِن التَّقَرُّبِ إلى الملوكِ، وترويجِ الآراءِ الزَّائغة، وغير ذلك، ودعوى صرفِ القلوبِ عن ذلك ظاهرةُ البُطلانِ، وما تضمَّنَه هذا الحديثُ من قوله عليه السلام: «قد كُثِرَتْ عليَّ الكَذَابَةُ» دليلٌ على وقوعه؛ لأنَّ هذا القولَ إمَّا أن يكون قد صَدَرَ عنه عليه السلام أو لا، والمطلوبُ على التَّقْدِيرَيْنِ حاصلٌ كما لا يخفى؛ ولوجودِ الأحاديثِ المتنافية التي لا يمكنُ الجمعُ بينها، وليس بعضها ناسخاً لبعضٍ قطعاً.

وما ذكره عليه السلام من وَضْعِ الحديثِ [للتَّقَرُّبِ]^(٤) إلى الملوكِ قد وقع كثيراً، فقد حُكِيَ أنَّ غياثَ بنَ إبراهيمٍ^(٥) دَخَلَ على المهديِّ العبَّاسيِّ وكان يُحِبُّ المسابقةَ بالحَمَامِ، فروى عن

(١) في (أ): تصريحاً، والمثبت من (ب).

(٢) غيرُ موجودةٍ في الأصل، وهي زيادةٌ يقتضيها السِّياق.

(٣) كتاب الأربعون حديثاً للشيخ بهاء الدين، محمَّد بن الحسين بن عبد الصَّمد العاملي (ت ١٠٣٠ أو ١٠٣١ هـ)، ذكره الطهرانيُّ في الذريعة: ج ١، ص ٤٢٥.

(٤) في (أ) و (ب): التَّقَرُّبِ، والصَّحيح ما أثبتناه.

(٥) غياث بن إبراهيم الكوفي النخعي، يكنى أبا عبد الرَّحمن، متروكٌ، كَذَّابٌ، يضعُ الحديثَ من ذات نفسه. تنظر ترجمته: البخاري، التاريخ الكبير: ج ٧، ص ١٠٩، الرازي، الجرح والتعديل: ج ٧، ص ٥٧.

النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا سَبْقَ إِلَّا فِي خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ أَوْ نَضْلٍ أَوْ جَنَاحٍ»^(١)، فأمر له المهدي بعشرة دراهم، فلما خرج قال المهدي: أشهد أن قفاه قفا كذابٍ على رسول الله [صلى الله عليه وآله]^(٢)، ما قال رسول الله [صلى الله عليه وآله]^(٣) أو جناح، ولكن هذا أراد أن يتقرب إلينا، وأمر بذبح الحمام، وقال: أنا حملته على ذلك.

وقد وضع الزنادقة - خذلهم الله - كثيراً من الأحاديث، وكذلك الغلاة والخوارج^(٤)، ويحكى أن بعضهم كان يقول بعدما رجع عن ضلالته: «انظروا إلى هذه الأحاديث عمن تأخذونها، فإننا كنا إذا رأينا رأياً وضعنا له حديثاً»^(٥)، وقد صنّف جماعة من العلماء كالصنعائي^(٦) وغيره^(٧)، كتباً في بيان الأحاديث الموضوعة، وعدوا من تلك الأحاديث:

(١) وأصل الحديث: «لَا سَبْقَ إِلَّا فِي نَضْلٍ أَوْ حَافِرٍ أَوْ خُفٍّ»، وفي لفظ آخر: «لَا سَبْقَ إِلَّا فِي حَافِرٍ أَوْ خُفٍّ». ينظر: أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٢، ص ٢٥٦، أبو داود، سنن أبي داود: ج ١، ص ٥٨٠، وإضافة [جناح] للحديث كان زوراً على النبي ﷺ، ويذكر الرواية الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: ج ١٢، ص ٣٢٠، وابن الجوزي في الموضوعات: ج ٣، ص ٧٨، والطوسي في الخلاف: ج ١، ص ٣١.

(٢) في (ب): ص.

(٣) في (أ): ص.

(٤) المازندراني، شرح أصول الكافي: ج ٢، ص ٣١٢، وذكر العجلوني في كشف الخفاء: ج ١، ص ٢٧٩ «العدس والباقلاء والجن والجوزة والباذنجان والرمان والزبيب، ولم يصح فيها شيء»، وإنما وضع الزنادقة في هذه الأبواب أحاديث أدخلوها في كتب المحدثين، خذلهم المليك العلام.

(٥) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٣٠، ص ٤١٣، ٤١٤.

(٦) حسن بن محمد، وله كتاب «الدُّرُّ الملتقط في تبين الغلط»، وكتاب «الشَّهاب والنَّجم من الموضوعات». ينظر: الصدر، حسن، نهاية الدراية: ص ٣١٤.

(٧) أبو العون، محمد بن أحمد السفاريني، «الدُّرُّ المصنوعات في الأحاديث الموضوعة»، و الجوزجاني، الحسين بن إبراهيم (ت ٥٤٣هـ) «الموضوعات من الحديث»، والشوكاني «التعقيبات على الموضوعات». ينظر: البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين: ج ١، ص ٣١٣، و ص ٤٦٨، الطهراني، الذريعة: ج ٢٦، ص ٢١٢.

١٠٦ كِتَابُ الْمَنَاهِجِ

«السَّعِيدُ مَنْ وُعِظَ بِغَيْرِهِ، الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ»^(١)، «الْجَنَّةُ دَارُ الْأَسْخِيَاءِ»^(٢)، «طَاعَةُ النِّسَاءِ نَدَامَةٌ»^(٣)، «دَفَنُ الْبَنَاتِ مِنَ الْمَكْرُمَاتِ»^(٤)، «اطْلُبُوا الْخَيْرَ عِنْدَ حَسَنِ الْوَجْهِ»^(٥)، «لَا هُمْ إِلَّا هُمُ الدِّينَ، وَلَا وَجَعَ إِلَّا وَجَعُ الْعَيْنِ»^(٦)، «الْمَوْتُ كَفَّارَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»^(٧)، «إِنَّ التُّجَّارَ هُمُ الْفَجَّارُ»^(٨).

قال الصَّنْعَانِيُّ فِي كِتَابِ الدَّرِّ الْمُلْتَقَطِ، وَمِنَ الْمَوْضُوعَاتِ مَا زَعَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَتَجَلَّى لِلْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَامَّةً، وَيَتَجَلَّى لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ خَاصَّةً»^(٩)، وَإِنَّهُ قَالَ: «حَدَّثَنِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا خَلَقَ الْأَرْوَاحَ اخْتَارَ رُوحَ أَبِي بَكْرٍ مِنْ بَيْنِ الْأَرْوَاحِ»^(١٠)، وَأَمْثَالُ

(١) الفتني، تذكرة الموضوعات: ص ٢٠٠، العجلوني، كشف الخفاء: ج ١، ص ٤٥٢، الداماد، الرِّوَاشِحُ السَّائِغَةُ: ص ١٩٩.

(٢) ابن الجوزي، الموضوعات: ج ٢، ص ١٨٥، الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ١، ص ١١٦، وج ٢، ص ٥٥٥، ابن حجر، لسان الميزان: ج ١، ص ٢١١.

(٣) الفتني، تذكرة الموضوعات: ص ١٢٨، العجلوني، كشف الخفاء: ج ٢، ص ٣، العقيلي، الضعفاء: ج ٤، ص ٧٤، ابن الجوزي، الموضوعات: ج ٢، ص ٢٧٣.

(٤) الفتني، تذكرة الموضوعات: ص ٢١٧، ٢١٨، العجلوني، كشف الخفاء: ج ١، ص ٤٠٧، ابن الجوزي، الموضوعات: ج ٣، ص ٢٣٥، ٢٣٦.

(٥) الفتني، تذكرة الموضوعات: ص ٦٠، العجلوني، كشف الخفاء: ج ١، ص ١٣٦، العقيلي، الضعفاء: ج ٢، ص ١٢١، ابن حبان، المجروحين: ج ١، ص ٢٤٨، ابن الجوزي، الموضوعات: ج ٢، ص ١٥٩.

(٦) الفتني، تذكرة الموضوعات: ص ١٤٠، العجلوني، كشف الخفاء: ج ١، ص ٤١٥، ابن الجوزي، الموضوعات: ج ٢، ص ٢٤٤.

(٧) الفتني، تذكرة الموضوعات: ص ٢١٥، العجلوني، كشف الخفاء: ج ٢، ص ٢٨٩، ابن الجوزي، الموضوعات: ج ٣، ص ٢١٨.

(٨) الفتني، تذكرة الموضوعات: ص ١٣٥، العجلوني، كشف الخفاء: ج ١، ص ٢١٨.

(٩) لم أَعثر على كِتَابِ الصَّنْعَانِيِّ، وَقَدْ أورد ذلك الفتني في تذكرة الموضوعات: ص ٩٣، وابن حبان في المجروحين: ج ١، ص ١٤٣، وابن الجوزي في الموضوعات: ج ١، ص ٣٠٤، والذهبي في ميزان الاعتدال: ج ١، ص ١٤٣، وابن حجر في لسان الميزان: ج ١، ص ٢٨٢.

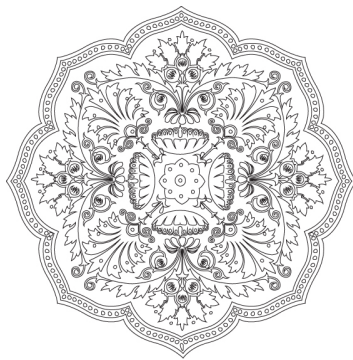
(١٠) ابن النجَّار، ذيل تاريخ بغداد: ج ١، ص ١٢٨، وذكر تكملة الحديث: «وجعل طينتها من تراب الجنة، وجعل ماءها من الحيوان، وجعل له قصرًا في الجنة يَبِينُ ظاهِرُهُ مِنْ باطنِهِ، وَإِنَّهُ ضَمِنَتْ عَلَى اللَّهِ كَمَا

ذلك كثيرة، ثم قال الصنعاني: وأنا أنتسب إلى عمر وأقول فيه الحق لقول النبي ﷺ: «قولوا الحق ولو على أنفسكم والوالدين والأقربين»^(١)، فمن الموضوعات ما روي: «إنَّ أَوَّلَ مَنْ يُعْطَى كِتَابَهُ يَمِينُهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَلَهُ شُعَاعٌ كَشَعِ الشَّمْسِ، قِيلَ فَأَيْنَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: سَرَفَتْهُ الْمَلَائِكَةُ»^(٢)، ومنها: «مَنْ سَبَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ قُتِلَ، وَمَنْ سَبَّ عُمَانَ وَعَلِيًّا جُلِدَ الْجُلْدَةَ»^(٣)، إلى غير ذلك من الأحاديث المختلفة. ومن الموضوعات: «زُرْ غَيًّا تَزِدُّ حُبًّا»^(٤)، «النَّظَرُ فِي الْخُصْرَةِ يَزِيدُ فِي الْبَصَرِ»^(٥)، «مَنْ قَادَ أَعْمَى أَرْبَعِينَ خُطْوَةً غَفَرَ اللَّهُ لَهُ»^(٦)، «الْعِلْمُ عِلْمَانِ: عِلْمُ الْأَدْيَانِ وَعِلْمُ الْأَبْدَانِ»^(٧). انتهى كلام الصنعاني مُنْقَحًا.

وقد ظهر في الهند بعد الستمائة من الهجرة شخص اسمه بابا رتن^(٨)، ادعى أنه من

- ضمن لي نفسه أن لا يكون خليفتي على أمتي ولا مؤنسي في خلوتي ولا ضجيعي في حفرتي إلا أباك».
- (١) المازندراني، شرح أصول الكافي: ج ٢، ص ٣١٢، المجلسي، بحار الأنوار: ج ٣، ص ٤١٤، الصدر، حسن، نهاية الدراية: ص ٣١٤.
- (٢) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٣٠، ص ٤١٤، الصدر، حسن، نهاية الدراية: ص ٣١٥.
- (٣) ابن عدي، الكامل: ج ٧، ص ١٥٠، ابن الجوزي، الموضوعات: ج ١، ص ٣٢٨، الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٤، ص ٤٥٠، ابن حجر، لسان الميزان: ج ٦، ص ٣٠٦، الطريحي، مجمع البحرين: ج ٤، ص ٥١٧.
- (٤) العقيلي، الضعفاء: ج ٢، ص ١٣٨، ابن حبان، الثقات: ج ٩، ص ١٧٢، والمجروحين: ج ١، ص ٣٣٨، سبط ابن العجمي، الكشف الحثيث: ص ٢٧٩.
- (٥) الفتني، تذكرة الموضوعات: ص ١٦٢، العجلوني، كشف الخفاء: ج ١، ص ٣٢٤، ابن حجر، لسان الميزان: ج ٥، ص ٢٥٥.
- (٦) الفتني، تذكرة الموضوعات: ص ٦٩، العجلوني، كشف الخفاء: ج ٢، ص ٢٦٩، العقيلي، الضعفاء: ج ٤، ص ١٠٣، وفيه «مَنْ قَادَ مَكْفُوفًا»، ابن الجوزي، الموضوعات: ج ٢، ص ١٧٤.
- (٧) العجلوني، كشف الخفاء: ج ٢، ص ٦٨.

(٨) الفتني، تذكرة الموضوعات: ص ١٠٦، وذكر «قدم علينا شيراز سنة خمس وسبعين وستمائة الشيخ المعمّر محمود ولد بابا رتن، فأخبر أن أباه أدرك ليلة شق القمر، وكان ذلك سبب هجرته، وأنه حضر حفر الخندق، وكان استصحب معه تمرًا هنديًا بالهدية، فأكل منها، ووضع يده على



أصحابِ رسولِ الله ﷺ، وأَنَّهُ عَمَّرَ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَصَدَّقَهُ جَمَاعَةٌ، وَاخْتَلَقَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً زَعَمَ أَنَّهُ سَمِعَهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ صَاحِبُ الْقَامُوسِ: سَمِعْنَا تِلْكَ الْأَحَادِيثَ مِنْ أَصْحَابِ أَصْحَابِهِ، وَقَدْ صَنَّفَ الذَّهَبِيُّ كِتَابًا فِي تَبْيِينِ كِذْبِ ذَلِكَ اللَّعِينِ، وَسَمَّاهُ «كَسْرُ وَثْنِ بَابَا رُتْن»^(١)، وَالْأَحَادِيثُ الْمَوْضُوعَةُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى. انْتَهَى.

فَعَلَيْكَ بِمَعْرِفَةِ الْأَحَادِيثِ، وَأَحْوَالِهَا، وَأَسَانِيدِهَا، وَرَجَالِهَا، مَعَ الْفِكْرِ الْعَمِيقِ، وَالتَّأَمُّلِ الدَّقِيقِ، بِالْدَّرَكِ الْوَقَادِ، وَالذَّهْنِ النَّقَادِ، وَمِلَازِمَةِ الْوَرَعِ وَالتَّقْوَى، وَالتَّمَسُّكِ بِالْحَبْلِ الْأَقْوَى فِي الْعَمَلِ وَالْفَتْوَى؛ لَتَفُوزَ بِالرِّضْوَانِ، وَثَوَابِ الْمَنَانِ، وَنَعِيمِ الْجَنَانِ. وَإِلَى هُنَا كَلَّفْتُ الْقَلَمَ بِالتَّسْطِيرِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّيْسِيرِ.

اتَّفَقَ الْفَرَاغُ مِنْ تَنْهِيجِهَا لَيْلَةَ الْأُسْبُوعِ، وَنِصْفَ الْمِيقَاتِ، مِنَ الشَّهْرِ الْخَامِسِ، مِنَ السَّنَةِ التَّاسِعَةِ، مِنَ الْعُشْرِ الثَّامِنِ، بَعْدَ رَمِي رَأْسِ الْغُلِّ، مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ، عَلَى مُهَاجَرِهَا وَآلِهِ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَأَتَمَّ التَّحِيَّةِ، فِي الْبَلَدَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِهَرَاتٍ، حُفَّتْ بِسَائِرِ الْخَيْرَاتِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ.

ظَهَرَ وَدَعَا لَهُ بِطُولِ الْعُمُرِ، وَلَهُ يَوْمٌ سِتُّ عَشْرَةَ سَنَةً، وَعَاشَ سِتْمِائَةَ سَنَةً وَثَلَاثِينَ سَنَةً، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَسِتْمِائَةَ. ابْنُ حَجَرٍ، الْإِصَابَةُ: ج ٢، ص ٤٣٩.

(١) لَمْ أَعَثْرَ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ، وَذَكَرَ الْمَازَنْدَرَانِي فِي شَرْحِ أَصُولِ الْكَافِي: ج ٢، ص ٣١٢: «قَدْ رَأَيْتُ بِخَطِّ الْعَلَامَةِ الْحَلِيِّ الَّذِي كَتَبَهُ بِيَدِهِ فِي الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ مِنْ سَنَةِ سَبْعِ عَشْرَةِ وَسَبْعِمِائَةٍ، رَوَيْتُ عَنْ مَوْلَانَا شَرْفِ الْمَلَّةِ وَالِدَيْنِ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبِهَانِيِّ الْقَاضِي عَنْ خَالِهِ عِمَادِ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ فَتْحَانَ الْقَمِّيِّ عَنْ صَدْرِ الدِّينِ السَّائِي، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى الشَّيْخِ بَابَا رُتْنٍ وَقَدْ سَقَطَ حَاجِبَاهُ عَلَى عَيْنِهِ، فَرَفَعَا عَنْهَا، فَنَظَرَ إِلَيَّ وَقَالَ: تَرَى طَالَمَا نَظَرْتُ إِلَى وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ سَمِعْتُهُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ...».

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ).

١ - المسند، دار صادر، بيروت (د. ت).

الأردبيلي، محمد علي (ت ١١٠١هـ).

٢ - جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطُّرُق والأسناد، مكتبة المحمّدي، قم (د. ت)

إعجاز حسين النيسابوري (ت ١٢٨٦هـ).

٣ - كشف الحُجُب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار، ط ٢، مكتبة المرعشي النجفي، قم - ١٤٠٩هـ.

الباجي، أبو الوليد، سليمان بن خلف (ت ٤٧٤هـ).

٤ - التعديل والتجريح لما خرّج منه البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق: أحمد البزار، جامعة مراكش، (د. ت).

البخاري، أبو عبد الله، إسماعيل بن إبراهيم (ت ٢٥٦هـ)

٥ - التاريخ الكبير، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، (د. ت)، الكنى، جمعية دائرة المعارف العشانية، ط ١، ١٣٦٠هـ.

البرقي، أحمد بن محمد بن خالد (ت ٢٨٠هـ).

٦ - الرِّجال، المطبعة الحيدريّة، النجف الأشرف، (د. ت).

٧ - المحاسن، تحقيق: جلال الدّين الحسيني، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٧٠هـ.

البروجردي، علي أصغر بن محمد شفيع (ت ١٣١٣هـ).

٨ - طرائف المقال في معرفة طبقات الرِّجال، تحقيق: مهدي رجائي، مكتبة المرعشي النجفي، قم - ١٤٠٠هـ.

البيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ).

- ٩- السُّنن الكبرى، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- التفرشي، مصطفى بن الحسين (ت ١٠١٥هـ).
- ١٠- نقد الرِّجال، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ط ١، ١٤١٨هـ.
- الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف (ت ٨٧٥هـ).
- ١١- تفسير الثعالبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو سنه وآخرون، ط ١، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧هـ).
- ١٢- الموضوعات، عبد الرحمن محمد عثمان، ط ١، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٣٨٦هـ.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ).
- ١٣- الصَّحاح (تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة)، تحقيق: أحمد بن عبد الغفور، ط ٤، دار العلم للملايين، بيروت-١٤٠٧هـ.
- الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله، محمد بن محمد (ت ٤٠٥هـ).
- ١٤- معرفة علوم الحديث، تحقيق: لجنة إحياء التراث في دار الآفاق الجديدة، ط ٤، ١٤٠٠هـ.
- ابن حِبَّان، محمد بن حَبَّان بن أحمد (ت ٣٥٤هـ).
- ١٥- الثُّقات، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط ١، ومؤسسة الكتب الثقافية، ١٣٩٣هـ.
- ١٦- المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (د.ت).
- ١٧- مشاهير علماء الأمصار، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، ط ١، دار الوفاء، ١٤١١هـ.
- ابن حجر، شهاب الدِّين، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).
- ١٨- الإصابة في تمييز الصَّحابة، تحقيق: عادل أدهم، ط ١، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٤١٥هـ.

١١٢ كِتَابُ الْمَنَاهِجِ

- ١٩- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت).
- ٢٠- تقريب التهذيب، تحقيق: مصطفى عبد القادر، ط ٢، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٥هـ.
- ٢١- تهذيب التهذيب، ط ١، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- ٢٢- مقدّمة فتح الباري، ط ٢، دار المعرفة، بيروت (د.ت).
- ٢٣- لسان الميزان، ط ٢، مؤسّسة الأعلمي، بيروت - ١٣٩٠هـ.
- ابن أبي الحديد، عز الدّين عبد الحميد (ت ٦٥٦هـ).
- ٢٤- شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمّد أبو الفضل، ط ١، دار إحياء الكتب العربيّة، ١٣٧٨هـ.
- الحرّ العامليّ، محمّد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ).
- ٢٥- أمل الأمّل، تحقيق: أحمد الحسيني، مطبعة الآداب، النجف - ١٤٠٤هـ.
- ٢٦- الجواهر السنيّة في الأحاديث القدسيّة، مكتبة المفيد، قم، (د.ت).
- ٢٧- الوسائل، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، ط ٢، ١٤١٤هـ.
- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد (ت ٤٥٦هـ).
- ٢٨- الإحكام، علّق عليه: عبد الرزاق عفيفي، ط ٢، مؤسّسة النور، دمشق، ١٤٠٢هـ.
- ٢٩- المحلّى تحقيق: أحمد محمّد شاكر، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- حسن بن زين الدّين (١٠١١هـ).
- ٣٠- التحرير الطاووسي، تحقيق: فاضل الجواهري، مكتبة المرعشي النجفي، ١٤١١هـ.
- ٣١- معالم الدّين وملاذ المجتهدين، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، (د.ت).
- ٣٢- منتقى الجمان في الأحاديث الصّحاح والحسان، ط ١، نشر جماعة المدرسين، ١٤٠٣هـ.
- الحلي، أبو منصور، الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦هـ).

- ٣٣- إيضاح الاشتباه في معرفة الرواة، تحقيق محمد الحسون، ط ١، مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤١١هـ.
- ٣٤- خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، ط ٢، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف - ١٣٨١هـ.
- الحليّ، نجم الدين، أبو القاسم، جعفر بن الحسن (ت ٦٧٦هـ).
- ٣٥- معارج الأصول، ط ١، مؤسّسة آل البيت، ١٤٠٣هـ.
- الحموي، شهاب الدين، ياقوت (ت ٦٢٦هـ).
- ٣٦- معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت - ١٣٩٩هـ.
- الخراساني، محمد كاظم (ت ١٣٢٩هـ).
- ٣٧- كفاية الأصول، تحقيق: عبّاس الزارعي، ط ١، مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤٢٧هـ.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ).
- ٣٨- تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفى عبد القادر، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت - ١٤١٧هـ.
- ٣٩- الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أحمد عمر هاشم، ط ١، دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ.
- خليفة بن خياط، أبو عمر العصفري (ت ٢٤٠هـ).
- ٤٠- طبقات خليفة، تحقيق: سهيل زكار، ط ١، دار الفكر، بيروت - ١٤١٤هـ.
- الدارقطني، علي بن حمزة (ت ٣٩١هـ).
- ٤١- العلل الواردة في الأحاديث النبويّة، تحقيق: محفوظ الرحمن، ط ١، دار طيبة، الرياض - ١٤٠٩هـ.
- الداماد، محمد باقر (ت ١٠٤١هـ).
- ٤٢- الرّواشح السماويّة في شرح الأحاديث الإماميّة، مكتبة المرعشي النجفي، (د.ت).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت ٥٧٥هـ).
- ٤٣- سنن أبي داود، تحقيق: سعيد محمد اللّحام، ط ١، دار الفكر، بيروت - ١٤١٠هـ.

- ابن داود، تقي الدين، الحسن بن علي بن داود (ت ٧٠٧هـ).
- ٤٤- الرّجال، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف- ١٣٩٢هـ.
- الذهبي، شمس الدين، أبو عبدالله، محمّد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ).
- ٤٥- سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط ٩، مؤسّسة الرّسالة، بيروت- ١٤١٣هـ.
- ٤٦- ميزان الاعتدال في نقد الرّجال، تحقيق: علي محمّد البجاوي، ط ١، دار المعرفة، بيروت- ١٣٨٢هـ.
- الرازي، أبو محمّد، عبد الرّحمن بن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ).
- ٤٧- الجرح والتعديل، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت- ١٣٧١هـ.
- الزراري، أبو غالب (ت ٣٦٨هـ).
- ٤٨- تاريخ آل زرارة، المطبعة، رباني - ١٣٩٩هـ.
- سبط ابن العجمي، برهان الدين، إبراهيم بن محمّد الحلبي (ت ٨٤١هـ).
- ٤٩- الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، تحقيق: صبحي السامرائي، ط ١، عالم الكتب، مكتبة النهضة المصريّة- ١٤٠٧هـ.
- ابن سعد، محمّد بن منيع (ت ٢٣٠هـ).
- ٥٠- الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت (د.ت).
- السيوطي، جلال الدين، عبد الرّحمن (ت ٩١١هـ).
- ٥١- الجامع الصغير، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- الشافعي، محمّد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ).
- ٥٢- الأم، ط ٢، دار الفكر، بيروت- ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- ٥٣- المسند، صحّحت النسخة على النسخة المطبوعة في مطبعة بولاق الأميرية، وفي بلاد الهند، دار الكتب العلميّة، بيروت (د.ت).
- ابن شعبة الحرّاني، أبو محمّد، الحسن بن علي (ت ق ٤هـ).

- ٥٤- تحف العقول، تحقيق: علي أكبر غفاري، ط٢، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-١٤٠٢هـ.
ابن شهر آشوب، محمد بن علي (ت٥٨٨هـ).
- ٥٥- معالم العلماء، تقديم محمد صادق بحر العلوم، قم (د.ت).
الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر (ت٥٤٨هـ).
- ٥٦- الملل والنحل، قدم له: صدقي جميل العطار، ط٢، دار الفكر، بيروت-١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- الصدر، حسن هادي (ت١٣٥٤هـ).
- ٥٧- نهاية الدراية، تحقيق: ماجد الغرباوي، دار المشعر، (د.ت).
الصدوق، أبو جعفر، محمد بن علي بن الحسين (ت٣٨١هـ).
- ٥٨- ثواب الأعمال، ط٢، منشورات الرضي، ١٣٦٨هـ.ش.
- ٥٩- عيون أخبار الرضا، تحقيق: حسين الأعلمي، ط١، مؤسسة الأعلمي، بيروت-١٤٠٤هـ.
- ٦٠- كمال الدين وتمام النعمة، تحقيق: علي أكبر غفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٥هـ.
- ابن الصلاح، أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن (ت٦٤٣هـ).
- ٦١- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، تحقيق: صلاح محمد عويضة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت-١٤١٦هـ.
- الضحّاك، أبو بكر، أحمد بن عمرو (ت٢٨٧هـ).
- ٦٢- الآحاد والمثاني، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، ط١، دار الدراية، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت٣٦٠هـ).
- ٦٣- طرق حديث من كذب عليّ، تحقيق: علي حسن علي، ط١، المكتب الإسلامي، الأردن، ١٤١٠هـ.

الطريحي، فخر الدين (ت ١٠٨٥هـ).

٦٤- مجمع البحرين، تحقيق: أحمد الحسيني، ط ٢، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ١٤٠٨هـ.

الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ).

٦٥- اختيار معرفة الرجال، مكتبة المرعشي النجفي، ١٤١٤هـ.

٦٦- الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، تحقيق: حسن سعيد، مكتبة جامع جهلستون، ١٤٠٠هـ.

٦٧- تهذيب الأحكام، تحقيق حسن الخراسان، ط ٤، دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٥هـ. ش.

٦٨- الخلاف، تحقيق: علي الخراسان وآخرون، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - ١٤٠٧هـ.

٦٩- الرجال، تحقيق: جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٧هـ.

٧٠- عدة الأصول، تحقيق: محمد مهدي نجف، ط. ق، (د. ت.).

٧١- الفهرست، تحقيق: جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٧هـ.

العالمي، بهاء الدين (ت ١٠٣١هـ).

٧٢- الحبل المتين، مكتبة بصيرتي، ط حجرية، (د. ت.).

٧٣- مشرق الشمسيين، مكتبة بصيرتي، ط حجرية، ١٣٩٨هـ.

العالمي، حسين بن عبد الصمد (ت ٩٨٤هـ).

٧٤- وصول الأخيار إلى أصول الأخبار، تحقيق: عبد اللطيف الكوهكمري، مجمع

الذخائر الإسلامية، قم (د. ت.).

العجلي، أبو المحسن، أحمد بن عبد بن صالح (ت ٢٦١هـ).

٧٥- معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم البشوي، ط ١، مكتبة الدار بالمدينة المنورة،

١٤٠٥هـ.

العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي (ت ١١٦٢هـ).

٧٦- كشفُ الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، ط٢، دار الكتب العلميّة، بيروت- ١٤٠٨هـ.

ابن عدي، أبو محمّد، عبد الله (ت ٣٦٥هـ).

٧٧- الكامل في ضعفاء الرّجال، تحقيق: سهيل زكار، ط٣، دار الفكر، بيروت - ١٤٠٩هـ.

العقيلي، أبو جعفر، محمّد بن عمرو بن موسى (ت ٣٢٢هـ).

٧٨- الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط٢، دار الكتب العلميّة، بيروت- ١٤١٨هـ.

الغزالي، أبو حاتم، محمّد بن محمّد (ت ٥٠٥هـ).

٧٩- المستصفي في علم الأصول، دار الكتب العلميّة، بيروت- ١٤١٧هـ.

الغضائري، أبو عبد الله، الحسين بن عبيد الله (ت ٤١١هـ).

٨٠- تكملة رسالة الزراري، المطبعة، ربّاني- ١٣٩٩هـ.

الفتني، محمّد طاهر بن علي الهندي (ت ٩٨٦هـ).

٨١- تذكرة الموضوعات، (د.ت)، (د.م).

الفيض الكاشاني، محمّد محسن (ت ١٠٩١هـ).

٨٢- الأصول الأصيلة، سازمان جاب دانشگاه - ١٣٩٠هـ.

القندوزي، سليمان بن إبراهيم الحنفي (ت ١٢٩٤هـ).

٨٣- ينابيع المودّة لذوي القربى، تحقيق: علي جمال، ط١، دار الأسوة.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ).

٨٤- البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت - ١٤٠٨هـ.

الكشي، محمّد بن عمرو بن عبد العزيز (ت ٣٦٩هـ).

- ٨٥- الرَّجَال، مؤسّسة الأعلمي، للمطبوعات، كربلاء (د.ت).
 الكليني، أبو جعفر، محمّد بن يعقوب (ت ٣٢٩هـ).
 ٨٦- الكافي، تحقيق: علي أكبر غفاري، ط ٣، دار الكتب الإسلامية، ١٣٨٨هـ.
 المازندراني، محمّد صالح (ت ١٠٨١هـ).
 ٨٧- شرح أصول الكافي، (د.ت)، (د.م).
 مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ).
 ٨٨- الموطأ، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
 المتقي الهندي، علاء الدّين، علي المتقي (ت ٩٧٥هـ).
 ٨٩- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: بكرى حياني، مؤسّسة الرّسالة، بيروت- ١٤٠٩هـ.
 المجلسي، محمّد باقر (١١١١هـ).
 ٩٠- بحار الأنوار، ط ٢، مؤسّسة الوفاء، بيروت- ١٤٠٣هـ.
 المزّي، جمال الدّين، أبو الحجاج، يوسف (ت ٥٧٤هـ).
 ٩١- تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، تحقيق: بشار عوّاد، ط ٤، مؤسّسة الرّسالة، بيروت- ١٤٠٦هـ.
 مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ).
 ٩٢- صحيح مسلم، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
 المفيد، محمّد بن محمّد (ت ٤١٣هـ).
 ٩٣- الاعتقادات، تحقيق: عصام عبد السيّد، ط ٢، دار المفيد، (د.ت).
 منتجب الدّين، علي بن بابويه (ت ٥٨٥هـ).
 ٩٤- الفهرست، تحقيق: جلال الدّين محدّث، مكتبة المرعشي النجفي، ١٢٦٦هـ.ش.
 ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدّين، محمّد بن مكرم (ت ٧١١هـ).

- ٩٥- لسان العرب، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت - ١٤٠٥ هـ.
 مهذب الدين، محمد بن عبد الرضا (ت ١٠٩٠ هـ).
 ٩٦- فائق المقال في الحديث والرجال، تحقيق: غلام حسين قيصريّة، دار الحديث، قم - ١٤٢٢ هـ.
 الميرزا النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠ هـ).
 ٩٧- خاتمة المستدرک، تحقيق: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، قم - ١٤١٥ هـ.
 ابن النجار (ت ٦٤٣ هـ).
 ٩٨- ذيل تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفى عبد القادر، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت - ١٤١٧ هـ.
 النجاشي، أبو العبّاس، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ).
 ٩٩- الرجال، تحقيق: موسى الشبيري، ط ٥، مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤١٧ هـ.
 ابن النديم، أبو الفرج، محمد بن إسحاق النديم (ت ٤٣٨ هـ).
 ١٠٠- الفهرست، تحقيق: رضا تجدد، قوبلت مع طبعة فلوجل ألمانيا، لايبزج، ١٨٧٢ م.
 النووي، يحيى بن شرف (ت ٦٧٦ هـ).
 ١٠١- شرح مسلم، ط ٢، دار الكتاب العربي، بيروت - ١٤٠٧ هـ.
 ١٠٢- المجموع في شرح المهذب، دار الفكر العربي، (د.ت).
 المراجع:
 الأمين، حسن (معاصر).
 ١٠٣- مستدرک أعيان الشيعة، تحقيق: أحمد الحسيني، ط ١، دار التعارف، بيروت - ١٤١٥ هـ.
 الأمين، شريف يحيى (معاصر).

١٢٠ كِتَابُ الْمَنَاهِجِ

١٠٤ - معجم الفرق الإسلامية، ط ١، دار الأضواء، بيروت - ١٤٠٦ هـ.

الأمين، محسن بن عبد الكريم (١٣٧٢ هـ).

١٠٥ - أعيان الشيعة، دار التعارف، بيروت - ١٤٠٦ هـ.

الألباني، محمد ناصر (معاصر).

١٠٦ - ضعيف سنن الترمذي، تعليق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الرياض،

١٤١١ هـ.

البغدادي، إسماعيل باشا (ت ١٣٣٩ هـ).

١٠٧ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت

(د.ت).

١٠٨ - هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، وكالة المعارف الجليّة،

استانبول، ١٩٥١ م، أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي، بيروت.

التبريزي، علي موسى بن محمد شفيع (ت ١٣٣٠ هـ).

١٠٩ - مرآة الكتب، تحقيق: محمد علي، ط ١، مكتبة المرعشي النجفي، ١٤١٤ هـ.

الجلالي، محمد رضا الحسيني (معاصر).

١١٠ - تدوين السنة النبوية، ط ١، مكتبة الإعلام الإسلامي، ١٤١٣ هـ.

أبو حبيب، سعدي (معاصر).

١١١ - القاموس الفقهي، ط ٢، دار الفكر، دمشق - ١٤٠٨ هـ.

حسين مؤنس (معاصر).

١١٢ - أطلس تاريخ الإسلام، ط ٢، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة - ١٤٢٨ هـ.

الحسيني، أحمد (معاصر).

١١٣ - تراجم الرجال، مكتبة المرعشي النجفي، ١٤١٤ هـ.

الحسيني، هاشم معروف (ت ١٣٩٨هـ).

١١٤ - دراسات في الحديث والمحدثين، ط ٢، دار التعارف، بيروت - ١٣٩٨هـ.

الخلو، محمد علي (معاصر).

١١٥ - تاريخ الحديث النبوي، نشر مكتبة الإمام الصادق (عليه السلام)، (د.ت).

الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر (ت ١٤١١هـ).

١١٦ - معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الحديث، تحقيق: لجنة من العلماء، ط ٥، ١٤١٣هـ.

رمضان عبد التّوّاب (معاصر).

١١٧ - مناهج تحقيق التراث، ط ٢، مكتبة الخانجي، القاهرة - ٢٠٠٢م.

الزركلي، خير الدين (ت ١٣٩٧هـ).

١١٨ - الأعلام، ط ٢، دار العلم للملايين، بيروت - ١٩٨٤م.

الصّدر، محمد باقر (ت ١٤٠٠هـ).

١١٩ - دروس في علم الأصول، ط ٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت - ١٤٠٦هـ.

الطهراني، محمد حسن بن علي (ت ١٣٨٩هـ).

١٢٠ - الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ط ٣، دار الأضواء، بيروت - ١٤٠٣هـ.

١٢١ - مصفّى المقال في علم الرّجال، جاب خانه ايران، ١٣٨٠هـ.

قلعجي، محمد (معاصر).

١٢٢ - معجم لغة الفقهاء، ط ١، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٥هـ.

كحّالة، عمر رضا (ت ١٣٩٢هـ).

١٢٣ - معجم المؤلّفين، دار إحياء التراث العربي، مكتبة المثنى، (د.ت).

المامقاني، عبد الله بن محمد حسن (١٣٥١هـ).

١٢٤- دراسات في علم الدّراية، تلخيص مقباس الهداية، ط ١، جامعة الإمام
الصّادق عليه السلام، ١٣٦٩ هـ. ش.

محمّد عبده.

١٢٥- خطب الإمام علي عليه السلام، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

محمود بديع (معاصر).

١٢٦- الموسوعة الجغرافيّة لبلدان العالم، ط ١، دار الإسرائاء، عمان- ٢٠٠٥ م.

المنصوري، نزار عبد المحسن (معاصر).

١٢٧- النصرة لشيعة البصرة، ط ١، كتاب خانه ملي- إيران، ١٤٢٣ هـ.

النمازي، علي (ت ١٤٠٥ هـ).

١٢٨- مستدرک سفينة البحار، تحقيق: حسن بن علي، مؤسّسة النشر الإسلامي،

١٤١٩ هـ.

الرّسائل والأطروحات:

توفيق الحجّاج.

١٢٩- نضد الإيضاح، لعلم الهدى بن الفيض الكاشاني (ت ١١١٩ هـ)، دراسة وتحقيق،

رسالة ماجستير، الجامعة العربية، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات

العليا، قسم تحقيق الوثائق والمخطوطات، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠٢ م.

المجلات:

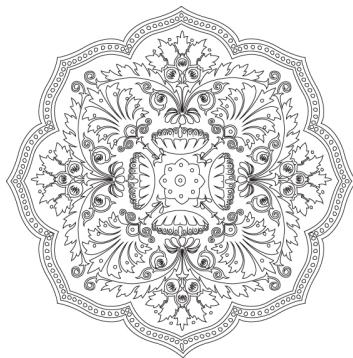
١٣٠- مجلّة معهد المخطوطات، الكويت، ع ١٠، ١٩٨٨ م.

المراجع الأجنبيّة:

برجستر آسر.

١٣١- أصول نقد النصوص ونشر الكتب، دار الكتب المصريّة، القاهرة- ١٩٦٩ م. بروكلمان.

١٣٢- تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبد الحليم النّجار، ط ٥، دار المعارف- ١٩٨٣ م.



scientists who preceeded him like (Bin Abd Rabah) in his book (Alaqd Alfareed) , he divided its sections and chose the words (dur) , (lulu) and (almarjan) .

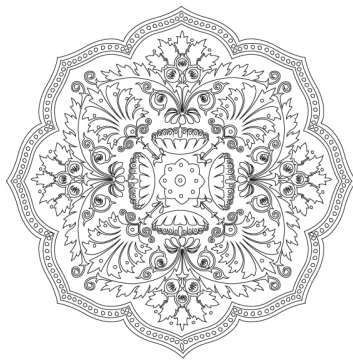
And for the need of the Islamic library to introduce to scientists whose compositions are still written neither described nor printed yet to be in the hands of the readers to know the opinions and style or commentment or records what is known that may change the idea or the theory that the people had , and may correct some aspects that the scientsts had to support some ideology or faith .

And Allah behind the point

Abstract

The book (Almanahij) or (Almuqnia Alaneesa and" Almugnia Alnafeesa) for Muhatheb Aldin Albasry ,one of the scientists of Basrah in the eleventh century A H .He was alive in the year (1090) AH .The book was a book in Science of knowledge , a study in speech and speakers (Alsonna AlNabawia) .

Muhathib Aldin Albasry (Ahmed bin Abd Alrudha) was Scientist who participated in variable knowledge sciences. He had science travels to the east of Islamic countries (Iran and India)and utilized in teaching and composing .It has been mentiond that who had translated for him from sciences . was one of his students (Akher Alamly)who had authorization from him in telling the Prophet speech . Muhathib Aldin Albasry distiguated by a very different style in writing his compositions specially the book that we are describing (Almanahij).its sections are very accurate depending on several resources that he mentions with authors' names ... and the predominant is (the twelvthors faith) and he chose the word (manhaj) not (chapter) in splitting between sections as the authors were doing . So the book is called (Almanahij). Muhathib Aldin Albasry was not the first who discovered this style there were



فهرس المحتويات

٥	المقدِّمة
١١	الفصلُ الأوَّلُ
١٣	المبحثُ الأوَّلُ
١٣	ترجمةُ حياةِ المؤلِّفِ
١٣	اسمُه ونسبُه
١٦	آثارُه العلميَّةُ
٢١	المبحثُ الثاني
٢١	البناءُ المنهجيُّ والتَّبويبُ الدَّاخليُّ للمخطوطةِ
٢٢	عنوانُ الكتابِ
٢٤	بناءُ المُقْنِعةِ
٢٧	وصفُ المخطوطةِ المعتمَدةِ
٢٩	المبحثُ الثالثُ
٢٩	منهجُ تحقيقِ المخطوطةِ
٣٣	نماذجُ من المخطوطتينِ المعتمدَتينِ
٤٣	شكر وتقدير
٤٥	الفصلُ الثاني
٤٧	تحقيقُ المخطوطةِ
٤٨	منهج [١]
٥٠	منهج [٢]
٥٥	منهج [٣]

٦٠	مَنْهَج [٤]
٦٦	مَنْهَج [٥]
٦٨	مَنْهَج [٦]
٧٠	مَنْهَج [٧]
٧١	مَنْهَج [٨]
٧٣	مَنْهَج [٩]
٧٤	مَنْهَج [١٠]
٧٥	مَنْهَج [١١]
٧٨	مَنْهَج [١٢]
٨٠	مَنْهَج [١٣]
٨٢	مَنْهَج [١٤]
٨٤	مَنْهَج [١٥]
٨٧	مَنْهَج [١٦]
٨٩	مَنْهَج [١٧]
٩١	مَنْهَج [١٨]
٩٥	مَنْهَج [١٩]
٩٦	مَنْهَج [٢٠]
١٠٠	الخاتمة
١١٠	المصادر والمراجع
١٢٥	ملخص باللغة الإنكليزية
١٢٧	فهرس المحتويات